كتاب الهلال



د. مصطفى سويف

مسيرتي ومصر في القرن العشرين

كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن
دار الهلال
الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة **مكرم محمد أحمد**

رئيس التحرير **مصطفى نبيل**

مدير التحرير **عادل عبدالصمد**

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469
العدد ٦٠٥ - صفر - مايو ٢٠٠١
No - 605- MA - 2001

أسعار بيع العدد فئة ٥٠٠ قرش
سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢ دينار - الكويت ١,٥ دينار - السعودية ١٥ ريال - البحرين ١,٥ دينار - قطر ١٥ ريال - دبى / أبو ظبى ١٥ درهم - سلطنة عمان ١,٥ ريال .المغرب ٣٥ درهم

عنوان البريد الإلكترونى : darhilal@idsc . gov . eg

مسيرتى ومصر

فى دروب القرن العشرين

بقلم :
د . مصطفى سويف

دار الهلال

الغلاف للفنان
محمد ابو طالب

الإهداء :

إلى الأبناء والأحفاد

ولم أر في عيوب الناس شيئا

كنقص القادرين على التمام

(المتنبي)

تصدير

يضم هذا الكتاب صفحات من مسيرتى ومصر والعالم من حول مصر ، فى دروب القرن العشرين ؛ تليها صفحات مما أثارته المسيرة فى نفسى من خواطر تحملنى بعضها على النظر فيما وراءها من جذور اجتماعية / تاريخية ، وتردنى بعضها إلى النظر فى أعماقى لأشهد كيف أعددتها وأعدتنى لنكون معا كفؤا للمسيرة .

هذه الصفحات شهادة أوثق بها رؤياى لعالمى ، وأترك الوثيقة ميراثا للأبناء والأحفاد ، عسى أن تنفعهم الشهادة فيكونوا من الصادقين .

القسم الأول

المسيرة

بدء المسيرة

عشت القدر الأكبر من عمرى على شغف متجدد بالنظر فى موضوع نقطة التماس والتداخل بين الذات والحياة الاجتماعية ، بأضيق وأرحب معانيها . ومما زاد هذا الشغف تمكنا من نفسى أننى كنت أعود دوما من الطواف حوله سالما وغانما ، حتى لقد استقر فى نفسى أننى على هذا الدرب بصدد معين للمعرفة والحكمة والامتاع لا ينضب .

ولقد واجهت نقطة التماس هذه (أو الإلتقاء) أول ما واجهتها فى بواكير شبابى الأكاديمى عندما كنت أدرس موضوع الإبداع فى الشعر ، حيث تكشفت لى «الحاجة إلى النحن» باعتبارها أساسا من أهم الأسس النفسية للإبداع فى الشعر خاصة وفى الفن عامة . ثم تقدمت بى الأيام فإذا بى أواجه الملتقى نفسه مرة أخرى حين تبين لى أن الجذر النفسى العميق لتكامل الفرد مع مجتمعه إنما يتمثل فى التوتر المتصاعد دوما بين الفرد والجماعة كما يفصح عن نفسه منذ بواكير الطفولة ، من خلال النمو اللغوى والنمو الحركى للصغير ؛ فكل من الوظيفتين تنمو حسب تصميم ديالكتى يمضى نحو تعميق الفردية والاجتماعية معا داخل

شخصية الطفل ، وفى هذا الطراز من تشعيب النمو تكمن إنسانية الصغير البشرى ، مميزة إياه كيفيا عن أى طفل آخر فى السلسلة الحيوانية .

وتقدمت بى الأيام والأعوام بعد ذلك ، وأنا أواصل المسيرة فى دراساتي ولا أفتأ أواجه نقطة الالتقاء أو التماس هذه باعتبارها جذرا عميقا وراء ما أحاول التصدى لبحثه من موضوعات فى هذا الفرع أو ذاك من فروع التخصص ، كان آخرها ما تبين لى ولغيرى من الباحثين من دور حاسم يقوم به هذا الجذر فى أمور الصحة والمرض النفسيين ، وهو دور يمتد ليشمل تحديد احتمالات الإصابة بالمرض النفسى ، وشدة الإصابة ، واحتمالات الشفاء .

من وحى هذه الاعتبارات وأمثالها اخترت موضوع الحديث الراهن ، لم أجد أفضل منه لتقديم شهادة تضم إلى عشرات الشهادات التى تنشر هذه الأيام عن القرن العشرين ، وفى هذه الشهادة أعرض لسيرتى ومصر طوال ثلاثة أرباع هذا القرن ، محاولا أن أسجل وقع الأحداث العامة على نفسى ، أحداث الوطن ، والعالم من حوله ، وما كان من اشتباك ذلك كله مع أحداث نموى وارتقائى ، وما قد يكون من نتائج هذا التشابك من عناصر فى الصورة التى صرت إليها .

ولست أدعى هنا أننى سأحاول التأريخ لهذه الفترة من الزمن المصرى بموضوعية المؤرخ المتخصص ، ولكن اجتهادى سوف ينصرف إلى بيان الكيفية التى نفذت بها الأحداث العامة إلى نفسى ، وكيف قرأتها ، وماهى الشفرة التى اختزنت بها فى عقلى ووجدانى ، ثم كيف أسهم هذا كله فى تشكيل هويتى الاجتماعية الحضارية بوجه خاص .

المخاض ثم الميلاد :

جاء توقيت ميلادى فى ساعات الصباح (من يوم ١٧ يولية ١٩٢٤) بعد مخاض استغرق ساعات طوال ، وشق على أمى حتى كاد أن يزهق روحها ، هكذا حكت لى جدتى . وهكذا التحمت أفراح الأسرة مع أفراح مصر ، وكانت قد مضت بالكاد سنتان على تباشير الاستقلال الوطنى (فبراير سنة ١٩٢٢) بعد كفاح مرير انتهى بثورة عارمة (سنة ١٩١٩) كلفت البلاد قدرا كبيرا من دماء الشهداء ، شبابا وشيبا ، ورجال ونساء ، من مختلف الطبقات والملل .

وأقدم الذكريات عندى ذكرى بصرية لتاريخ يكتبه مدرس على السبورة ينتهى بسنة ١٩٢٩ ، بينما أنا جالس ضمن تلاميذ الفرقة الأولى ج فى مدرسة قايتباى الأولية بحى كوبرى القبة . وتترامى

إلىَّ حول هذه الذكرى ذكريات أخرى عن السكن فى أحد بيوت الأوقاف القديمة ، ومن حوله حديقة تحيط بها معالم الحى ، حيث تبدو الشوارع متسعة وخالية من المارة إلا من رائح هناك وغاد هنا ، وبقايا قراريط من أرض زراعية يرويها جدول صغير ، يستمد مياهه من ماكينة للرى أقيمت قرب البوابة فى حديقة مسكنى . فى ذلك الوقت كانت الأسرة ، والبيت بحديقته ، والحى هى كل عالمى . وكان هذا العالم مغلفا بالهدوء ، فالأصوات خفيضة ، والحركات متئدة ، والنفوس مسالمة ، فى هذا العالم كنت أتحرك جيئة وذهابا فى نظام لا يختل بين قطبية المدرسة والبيت ، وفى رحابه تلقيت أولى المنظومات اللازمة لبناء معرفتى ووجدانى وسلوكياتى . وكان الأسلوب الأمثل للأسرة فى تقطير المعلومات التى يسمح لها بالوصول إلى أذنى وآذان أخواتى هو إبعادنا أو تقريبنا من مجالس الكبار . وفى هذا الإطار ترامت إلى مسامعى معلومات كثيرة مزودة بشحناتها الوجدانية المناسبة ، لا أذكر منذ متى بدأت تترامى ، ولا من كان مضطلعا بها أكثر من غيره ، ولكن كل ما أستطيع الشهادة به أنها كانت دائما تتناثر فى أحاديث الأسرة من حولى ، وظلت تتناثر على هذا النحو لسنوات عديدة . فى البدء لم أكن أفهم معظمها ، كان الكم الأكبر من

إدراكى ينحصر فى القدرة على التفرقة بين ما يخص الأسرة وما يتناول محيطا أوسع من الأسرة ، وعلى مر الأيام استطاع عقلى الصغير أن يسجل لقطات هنا ولقطات هناك ، ثم أخذت بعض هذه اللقطات تلتحم مع البعض مكونة مساحات من الاستيعاب متفاوتة فيما بينها اتساعا ووضوحا .

فى هـذا السـيـاق سـمـعت عن الثـورة الوطنيـة (ثورة سنة ١٩١٩)؛ كانوا يتحدثون عنها باكبار وإجلال أشعرنى بأنها كانت حدثا قارب حد القداسة ، وكانوا يتحدثون عن وحدة الأمة خلف سعد ، وأن واقع هذه الوحدة تحقق بشكل لا يكاد يصدق وذلك فى صورة توكيلات وتوقيعات على هذه التوكيلات جمعت من المواطنين العـاديين فى طول البـلاد وعرضـهـا ، وأن القـبض على سـعـد جـاء بنتيجة معاكسة تماما لما أراده المحتل الانجليزى إذا استفز مزيدا من الغضب والثورة بدلا من إشاعة الخوف وإيثار السلامة ، وقد خلقت هذه الأحاديث وأمثالها انطباعا عندى لا أزال أجد بقاياه قـابعـة فى نفـسى حتى الآن ، مـؤداه أن سـعـدا انفـرد بالسـاحـة السـيـاسـيـة ، فـهـم لم يكونوا يذكرون سـواه ، اللهم إلا مـصـطفى كـامل، وكـانت سـيـرته تشى حـينئذ بـأنه كـان رمـزا للتـضـحـيـة والاستـشـهـاد أكثر مما كـان عـلامة على الطريق نحـو الفـاعليـة السياسية المنجزة .

وكان أفراد الأسرة وضيوفهم ينخرطون بين الحين والحين فى أحاديث عامة أخرى ، وكانت هذه الأحاديث تتناول عوالم أخرى غير عالم السياسة ، كانوا يتكلمون فى أمور الاقتصاد فيذكرون بنك مصر وفضله فى تأسيس صناعات وطنية متعددة ، وفى هذا السياق يشيدون باسم طلعت حرب لنبوغه الاقتصادى وإخلاصه الوطنى ، وكانوا يتكلمون عن مختار الفنان الذى أبدع تمثال نهضة مصر ، ويطوفون بسيرة المسرح الغنائى فيذكرون الشيخ سلامة حجازى ، وربما استعادوا على استحياء بعض أنغامه وهو يغنى «إن كنت فى الجيش صاحب العلم فأنا فى غرامى صاحب الألم» ، ويذكرون سيد درويش وهو يغنى « يا عزيز عينى وأنا بدى أروح بلدى» وربما عاد بهم هذا الحديث إلى سيرة الغناء فى أول القرن ، فيذكرون بحنين ملؤه تقدير عاطفى واضح أسماء عبده الحامولى ، ومحمد عثمان ، وعبدالحى حلمى . وكثيرا ما كانت هذه السير تجلب معها أحاديث عن قاسم أمين ، وعن باحثة البادية (ملك حفنى ناصف) ، لينتهى بهم المطاف إلى أحمد شوقى.

ويبدو لى من تقليب النظر فى رصيد ذكرياتى المبكرة هذه أن أفراد عائلتى كانوا على قدر ما من البصيرة بأن البلد كان فى

مسيرة نهضة شاملة متكاملة ، وأن ما يتحدثون عنه إنما هو لقطات لبعض مظاهر هذه النهضة التى بدأت ولم تتوقف مسيرتها منذ بداية القرن . وأنها مع ذلك كانت تتعثر من حين لآخر ، أو ربما كانت تدخل فى أطوار كمون بين الحين والحين ، وأن هذا الكمون لم يكن منه بد لحماية الجذوة ، ومن ثم كانت الصحوة أو الصحوات المتعاقبة تأتى بمزيد من الحيوية ، والغالب أن بصيرة الأسرة فى هذه الرؤيا كانت حدسية إجمالية أكثر منها تحليلية واضحة المعالم والأبعاد ، والغالب أيضا أنهم كانوا يجمعون إلى هذه البصيرة مزاجا يغلب عليه الرضا والتفاؤل أكثر من توجهات السخط والتشاؤم ، وأنا الآن أتأمل ما لهذا الماضى العائلى من حضور فى ذاكرتى ، وأعاينه «كباقى الوشم فى ظاهر اليد» ، وقد تناثرت فى نسيجه مناطق فارغة وأخرى مغبشة ، ربما تآكلت معالمها بمرور الزمن ، وربما تداخلت مع غيرها فانطمست الرسوم فى هذا وذاك ، ومع ذلك فلا يزال هذا الماضى يحتفظ بتوجهاته ودلالاته الرئيسية ، وأرجح (وإن كنت لا أقطع بشئ فى هذا الصدد) أنه أسهم بنصيب فى تشكيل ما أنا عليه من مزاج أقرب إلى الرضا والتفاؤل رغم القتامة التى تغلب على الأجواء المباشرة من حولى ، وأرجح كذلك أنه شارك بفاعلية فى انشغال وجدانى بما هو عام وفى ترحيبى بهذا الانشغال ، فالعام بالنسبة لى قيمة،

ومعايشته فضيلة ، وفى مقابل ذلك أضيق بالخاص كلما اضطررت إلى الاكتراث له (تحت وطأة مطالب الحياة الضاغطة) ، وأعترف بذلك على مضض وربما على استحياء .

الصحبة فى الثلاثينيات :

وعبرت مصر إلى الثلاثينيات وأنا بصحبتها ، وأصابتنا فاتحة العبور بالاكتئاب ؛ فقد ووجهت مصر بالأزمة الاقتصادية الطاحنة (١٩٢٩-١٩٣٢) ، وبحكومات مستبدة ، أشهرها حكومة محمد محمود ثم حكومة إسماعيل صدقى التى كان من أهم إنجازاتها السلبية إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ .

أما أنا فقد فرض علىَّ فى ذلك الوقت أن أعاين الموت عن قرب؛ وليس فى ذاكرتى ما يشير إلى أننى عرفت معنى الموت من قبل أو خبرت تداعياته الاجتماعية . مات خالى الأصغر ، عن ثمانية وعشرين عاما ؛ وكان قرة عين أمه وأخوته لما كان يتحلى به من حضور وطموح ونقاء . حصل على ليسانس الحقوق وكان فى طريقه إلى الحصول على الدكتوراه وإذا بالموت يجهض هذه المسيرة . وضرب الزلزال أسرته فلم تعد أبدا سيرتها الأولى ، وكان نصيبى من هذا كله أننى تلقيت بيانا عمليا مفصلا عن المعانى والتداعيات الاجتماعية للموت ، عرفت فى هذا السياق زيارة المقابر ، ومحترفات التعديد والندابات ، وعرفت طقوس

الخمسان والأربعين والذكريات السنوية ، وعرفت كذلك الأدعيات وقراءات القرآن المهداة إلى روح الميت ، وعاينت الصدقات ذات القوالب الطقسية المحددة كأنها القربان ؛ عرفت أمورا فى هذا المجال لا أول لها ولا آخر . وعرفت كيف يكون الحزن غلالة تغطى كل شئ ، وكيف يكون فى الوقت ذاته بطانة تكشف عن نفسها فى كل شئ .

فى ذلك الوقت كانت الضربات التى تكيلها حكومات الأقليات للآمال الوطنية التى لم تكن قد فقدت زخمها بعد ضربات بالغة الأذى ، فقد شجعت الانجليز والقصر الملكى وشجعها هؤلاء على أن يلعب كل فريق لعبته ابتغاء الحصول على مكاسب تخص دائرته ، وتفككت فى هذا السبيل أوصال الجبهة الوطنية التى كانت من قبل سدا منيعا فى وجوه الطامعين الغاصبين وتبددت جهود استكمال الاستقلال الوطنى الذى كانت بدايته بالكاد قد أرسيت فى فبراير سنة ١٩٢٢ ، ومع ذلك ظلت فى نفوس الناس جذوة لم تخمد فى مواجهة جيش الاحتلال الذى ظل قابعا فى ثكنات قصر النيل (حيث تقوم الآن مبانى جامعة الدول العربية) ، مبقيا بذلك على المشاعر الوطنية المبهمة التى ظلت تجيش تحت السطح كالأخلاط الساخنة تحت سطح الأرض لتتفجر بعد ذلك حمما ملتهبة فى منتصف الثلاثينيات .

فى هذه الفترة من أوائل الثلاثينيات ، كان انتقالى من التعليم الأولى إلى التعليم الابتدائى (سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢) ، ومع هذه النقلة بدأ عالمى يتسع بعض الشئ فلم يعد يقتصر على الأسرة والمدرسة وما يطلان عليه من أرض الحى ، بل أصبح يمتد ليشمل عالم الأوتوبيس ، وأحياء السكاكينى وغمرة والظاهر ، والطريق الذى يربطها بكوبرى القبة .

التحقت بمدرسة الظاهر الابتدائية ، وكانت تقوم وراء كوبرى الشرابية ، واقتضى ذلك أن استقل الأوتوبيس معتمدا على نفسى، وأن أتعهد بالتنمية والصقل مجموع المهارات الاجتماعية اللازمة للتعامل الآمن والسليم مع السائق ومحصل التذاكر والركاب ، وكانت الأسرة مطمئنة ، وامتد اطمئنانها ليشملنى ، وكان الطريق آمنا ، وكان الناس مسالمين ، فلم يحدث أبدا ما يعكر الصفو . ثم اقتضى انتقال الأسرة إلى مسكن فى حى عابدين أن ينتهى بى المطاف إلى مدرسة القربية الابتدائية (بالقرب من ميدان الفلكى) . وكان الفناء الواسع سمة رئيسية فى المدرستين (الظاهر والقربية)، وكانت هيبة الناظر والمدرسين سمة أخرى فى المدرستين ، وكان المناخ التربوى فيهما يجمع بين السماحة والانضباط معا . وكان هذا كله يفصح عن نفسه فى مشاعر الحبور التى كانت تحتوينى أثناء رحلتى كل صباح إلى المدرسة ، وأنا الآن لا أذكر شيئا

مفصلا عن تعليمى كما تلقيته فى تلك المرحلة ، ولكنى أذكر اجمالا أن كل شئ كان يمضى فى سلاسة ، وأذكر أننى بدأت أتعلم اللغة الانجليزية منذ السنة الأولى ، وأننى اشتركت فى بعض المسابقات الثقافية التى كانت تجرى داخل المدرسة ، وتفوقت فى مسابقة الدين ، وكوفئت على ذلك بمصحف فخم الطباعة لازلت أحتفظ به فى مكتبتى ، وأذكر أمورا أخرى متناثرة ، حول امتحان الشهادة الابتدائية ؛ فقد عقد الامتحان فى سرادق كبير أقيم بعيدا عن المدرسة ، وكانت لنا أرقام جلوس تسلمنا بطاقاتها قبل موعد الامتحان بأسابيع عدة ، وكان توزيع هذه البطاقة علينا إيذانا بتولد شعور بالرهبة عندنا جميعا أنا وزملائى ، وكانت رهبة مسعدة لنا ولعائلاتنا إذ كانت تعنى (فى نظرنا) اعترافا رسميا بأننا أصبحنا كبارا بمعنى ما ، وكانت هذه المشاعر تزداد كثافة مع اقتراب موعد الامتحان فنزداد شعورا بالتوتر والسعادة معا ، وعندما حل اليوم الموعود وذهبت إلى السرادق فوجئت بعدد من الآباء والأمهات يقفون بالقرب من مدخله ، وقد صحبوا أبناءهم ثم وقفوا هناك بعد أن دخل الأبناء ، وكانوا أثناء وقوفهم بالمدخل يتلون بالهمس آيات من القرآن الكريم يشفعونها بدعوات لأبنائهم ولنا جميعا بالتوفيق ، وخيل إلىَّ عندئذ أننى كنت على باب مسجد

أهم بدخوله والتبرك بمن فيه وما فيه ، وكأنني كنت من قبل في انتظار إشارة من هذا المستوى الإنساني الرفيع ليتأكد لي أنني بصدد أمر جاد لا هذر فيه . ثم جاءت علامة أخرى لتحسم الأمر عندما حل موعد الامتحان الشفوي ، وإذا بامتحان اللغة الانجليزية يشارك فيه مع الممتحن المصري مفتش (أو موجه بلغة أيامنا الحالية) انجليزي الجنسية ، كان الرجل باسم الثغر ، خفيض الصوت ، يغلب عليه الحنو والتشجيع ، وقد مكث معنا (في لجنتنا) دقائق ثم ما لبث أن انصرف لينتقل بين اللجان المختلفة . ثم بعد هذا وذاك اكتملت دائرة الأهمية والاهتمام الاجتماعي الذي كان الامتحان يحظى به عندما ظهرت (بعد شهر أو نحو ذلك) النتائج في إحدى الجرائد اليومية واسعة الانتشار معلنة أرقام جلوس الناجحين في الشهادة الابتدائية .

العام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ :

كان العام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عاما فاصلا في حياتي الشخصية ، وفي مسار مصر ، والعالم ، كان مثالا للأعوام المفصلية في التاريخ ، على مستويات عدة : فأما بالنسبة لي فقد

كان نجاحي فى امتحان الشهادة الابتدائية فى مايو ١٩٣٦ حدثا فاصلا بين مرحلتين هامتين : الأولى مرحلة ضآلة دور الوعى فى حياتى (كأننى كنت من السائرين نياما) ، والثانية مرحلة تنامى نصيب الوعى فى هذه الحياة ، ولا أزال أذكر الفرق بكل وضوح بين شخصى وأنا فى المدرسة الابتدائية ، وشخصيتى التى بدأت تتشكل وأنا اجتاز تعليمى الثانوى .

وأما بالنسبة لمصر فقد اندلعت الثورة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، كانت الهتافات موجهة ضد الانجليز لاستكمال الاستقلال ، وكانت موجهة فى الوقت نفسه ضد عبث القصر وأحزاب الأقلية الذين انصرفت عنايتهم إلى التمكن من كرسى الحكم بأى ثمن . وأفاق الساسة على أن ألاعيبهم لابد لها من نهاية ، فستحدد لهم . ولكنهم كانوا كالسائرين نياما ، وفجأة بدأت أحداث الثورة ، وفجأة نفضت انجلترا يدها منهم لأن أحداثا عالمية خطيرة بدأت تأخذ مجراها ، ولابد من إعداد العدة لمواجهة مستقبل متفجر . وفى هذا المناخ تراجع القصر الملكى فأصدر مرسوما (فى ديسمبر ١٩٣٥) بإعادة العمل بدستور سنة ١٩٢٣ ، وأجريت الانتخابات ، وجاء حزب الأغلبية (الوفد) إلى الحكم . وبدأت انجلترا تدخل فى مفاوضات جادة مع

الحكومة المصرية ، انتهت بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، خطوة أخرى محدودة تضاف إلى خطوة فبراير سنة ١٩٢٢ ، وفى هذه الأثناء مات الملك فؤاد (فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦) وخلفه ابنه فاروق .

أما عن الأحداث العالمية التى أرغمت الجميع على أن يأخذوا الأمور بقدر معقول من الجدية فتتخلص فى أن نذر الحرب العالمية الثانية بدأت تلوح فى الأفق ، وكان أوضح النذر تنامى الفاشية فى أوروبا ، وكان أقرب هذه النذر إلى الحدود المصرية زحف الجيوش الايطالية من الصومال (وكانت مستعمرة ايطالية) على صحراء الاوجادين داخل الحبشة فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ ثم دخولها أديس أبابا فى مايو ١٩٣٦ وتبع ذلك إعلان الحبشة جزءا من الامبراطورية الايطالية ، وفى الشهر نفسه أعلنت ايطاليا انسحابها من عصبة الأمم ، بما يعنى أنها قررت أن تسقط من حسابها معايير النظام الدولي القائم. أما عن بقية عناصر الفاشية المتنامية فى أوروبا فكان علي رأسها استقرار الأمر للنازية في ألمانيا ، واندلاع الحرب الأهلية فى أسبانيا ، ومساعدة ايطاليا وألمانيا إلى المساعدة الجنرال فرانكو زعيم الفاشية فى أسبانيا .

كـــانت هذه الأحداث (الداخلية والخارجية) فى تجمعها معا على هذا النحـو المكثف عـلامـة فـاصلة فى تـــاريخ تقـدم القـوى الفاعلة فى مصر ، وانتقالها بتصوراتها وشعاراتها ، من مستوى للعمل السياسى أقرب إلى السذاجة إلى مســـتوى جديد من العمل والفكـــر أو من العمل الواعى لم تعــهـده من قبل . وفى يقينى أننا جميعـــا ، أجيال الآباء وأجيال الأبناء ، بحاجة إلى مزيد من النظر والتفكر فى خطى هذه الرحـلة ودروسها .

مصر وأنا وبزوغ الوعى

مشى ومشيت من أسدين راما

مراما كان إذ طلبــاه وعــرا

(بشر بن أبى عوانه)

مصر فى أواخر الثلاثينيات :

لم يكد المداد الذى كتبت به معاهدة سنة ١٩٣٦ «بين مصر وانجلترا» يجف حتى عادت ريح التشرذم السياسى تنفث سمومها فى أجواء الساسة الأفاضل ، وكأن الجميع ضاقوا بالانضباط أو التوافق الذى كانوا قد دفعوا إليه دفعا حتى يتم إبرام المعاهدة ، أما وقد فرغوا من المهمة فقد عادوا سيرتهم الأولى من التفرق والتناحر ، أما كيف حدث ذلك فقد تداعت الأحداث على النحو التالى : فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ وجه القصر الملكى خطاب إقالة إلى رئيس الحكومة مصطفى النحاس يعتبر من أوقح ما عرف من وثائق فى أدبيات السياسة الداخلية الرسمية ، وأتبعه بإصدار مرسوم بتشكيل حكومة أقلية يرأسها خصم لدود لمصطفى

النحاس منذ أواخر العشرينيات هو محمد محمود (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) . وعلى الفور انطلقت معركة من السباب والاتهامات المتبادلة بين أحزاب الأقلية وحزب الوفد . هذا بينما إنصرفت جهود انجلترا ودول العالم الكبرى إلى إعداد العدة بجدية بالغة تحسبا لمستقبل قريب ينذر بحرب عالمية عاتية .

فى تعليمى الثانوى

كان أول عهدى بالتعليم الثانوى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - فى مدرسة الحلمية الثانوية بحى السيوفية (بالقرب من القلعة) قضيت السنة الأولى فيها وكأننى مازلت صبيا فى التعليم الابتدائى ، لا أتنبه لشئ مما حولى سوى الدرس والعطلات الرسمية ، وفيما بينهما استذكر الدروس ، ولكن فى السنة الثانية بدأت أشهد فى نفسى إشراق وعى لم أعهده من قبل ؛ كان وعيا لا يقتصر على الرصد والتسجيل لما يحيط بى ، بل يمتد إلى إبداء قدر من الفاعلية باستكشاف إيجابى لهذا المحيط وإعادة صياغته ليشملنى وإياه فى منظومة جديدة ، بدأت تتكشف لى المدرسة عن عالم متعدد الجوانب ، فيها المكتبة ، وجمعيات النشاط الرسمى ، بالإضافة إلى قاعات الدرس ، وفناء ين للعب الحر ، وقاعة لتناول الطعام ، وإذ استرجع الآن ذكرياتى عن هذه الجوانب أجد أن كلا منها كان له فى نفسى مذاق خاص من الامتاع ، وأذكر أننى

قضيت أياما وأسابيع استكشف فروق الامتا ع هذه بين بعضها البعض : بدأت أتردد على المكتبة ، وعرفت أن بها نظاما للإعارة الخارجية ، وتجولت فى رحابها أتصفح بعض الكتب المصفوفة على الرفوف لأختار من بينها ما أريد وراق لى أن أستعير دائرة المعارف للمعلم بطرس البستانى . وفى المنزل سعيت بداخلها أتنقل بين موادها بلا هدف إلا أن أتعرف سعة عالمها : واستهوتنى المادة الغزيرة التى وردت عن ابن سينا ، وبهرنى شمول المعرفة عند هذا الرجل فقد كان طبيبا وشاعرا وفيلسوفا ، واستمرت جولاتى داخل المكتبة يوما بعد يوم ، وامتدت لتشمل غيرها من أركان المدرسة ، واهتديت يوما إلى حجرة الأشغال اليدوية ، ولا أزال أذكر شعورا سارا أشاعته فى نفسى تلك الحجرة ، بدءا من شكل المواد الخام التى تملأ كل ركن فيها ، وانتهاء بالجو العام الذى يغلف كل محتوياتها كانت هناك قطع الخشب الجوز الأسمر ، وألواح الأبلكاش البيضاء ، وصحائف الورق المقوى ، وعلب الطلاء ، وقطع الجلد ذات اللونين البنى الغامق والبنى الفاتح ، وقطع النحاس الأصفر . وكان هناك مناضد العمل ، وأدوات التعامل مع النحاس والجلد ، وأنوا ع منوعة من الفرشاة للطلاء ، ووسائل للقص واللصق ، وأدوات للنجارة .

وشدتني الحجرة إلى زيارتها يوميا أثناء ما كان يسمى بالفسحة الكبيرة أو فسحة الغداء ، وشدت زياراتي المتكررة هذه اهتمام المدرب المشرف على الحجرة فبدأ يشجعني على القيام ببعض الأداء العملي ، وتلقيت التشجيع باعتباره اذنا لي أن اتدرب بقدر ما تشتهي نفسي . وتوزعت تحركاتي بعد ذلك بين المكتبة وقاعة الأشغال اليدوية ولا شئ سواهما ، وظل هذان القطبان يقتسمان القدر الأكبر من اهتماماتي وهواياتي قسمة عادلة فيما بينهما حتى نهاية المرحلة الثانوية من تعليمي ، ولا أزال أشهد آثار كل منهما في نفسي حتى الآونة الراهنة من عمري . وكان هذا كله يجري في نفسي مجرى الضمير ، استولى عليَّ ، وظل قليلة معلنا وكثيرة دفينا .

وفي تلك الأيام تنبهت إلى غناء محمد عبدالوهاب، ولأمر ما تعهدت هذا التنبه بمبادرات تلقائية من جانبي ، وكنت قد سمعت هذا الغناء من قبل ضمن معطيات البيئة العائلية من حولي (على الجراموفون) ، أما في أواخر الثلاثينيات فقد وجدتني أبذل جهدا في الإنصات إليه ومتابعة ألحانه ، وكنت أعيد الاستماع إليها من حين لآخر ، وأتحدث عنها مع محبيه من أصدقاء الدراسة ، وربما حفظت بعض هذه الألحان . وكنت أستمع إلى غيره من المغنين

ولكنى كنت أتجاوزهم واحدا بعد الآخر لأسباب ذوقية مختلفة ، ومع ذلك فقد كانت معظم أحكامى حدسية أكثر منها تحليلية، ومن خلال هذه الأحكام الحدسية نفسها وجدتنى أصبح مع الأيام انتقائيا بالنسبة لغناء عبدالوهاب نفسه ، فأطرب لأغانيه التى شدا بها فى وقت مبكر نسبيا (أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات) ، لا فرق فى ذلك بين استمتاعى بالموال ، والمنولوج ، والطقطوقة ، والدور والقصيدة . وربما كان غناء الرجل هو المعلم الأول من معالم الطريق التى وصلت بى فى نهاية المطاف إلى التمكن من تلقى الفنون والآداب الرفيعة جميعا ، وهو الطريق نفسه الذى التقيت عليه فيما بعد بطه حسين ، وأنا فى أواخر تعليمى الثانوى ، فأرسى عليه المعلم الثانى ، وكان ذلك أول ما كان بكتابه «الأيام».

وفى تلك الفترة أيضا ، فترة استكشاف القدرات والهوايات فى نفسى ، واستكشاف عالم الفنون (متمثلا فى الغناء) من حولى ، اكتشفت عالم المشاركة فى السياسة ، فشدنى إليه كذلك ، كان الشد هينا ، وكان المضمون الذى يشتبك معه هذا الشد هينا أيضا : شاركت فى المظاهرات والهتافات ، ووجدتنى أهتف لحزب الوفد وزعيمه ، ولم يصل إلى عقلى شئ عن السياسة حينئذ غير

المظاهرات والهتافات ، ولا أظن أن بقية الفتيان المشاركين أدركوا من أمور السياسة ما يزيد على ذلك بكثير أو قليل . وأقرأ الآن فى ذاكرتى عن تلك الأيام أننى كنت نافرا من سيرة أحزاب الأقلية . وزعمائها أكثر مما كنت مقبلا على حزب الوفد وقيادته ، أما عن أسباب ذلك فلا أجد على صفحة الذاكرة ما يعيننى على التفسير . وإلى جانب اهتمامى المحدود بالسياسة الداخلية بدأت أعرف (عن طريق السماع) أشتاتا من المعلومات عن السياسة الخارجية ، عن هتلر (زعيم ألمانيا حينئذ) ، وموسولينى (زعيم ايطاليا) ، وعن تحرشات من جانبهما بالانجليز وما يهم الانجليز ، وكان يغلب على هذه الأشتات توجه يفضى إلى تعظيم صورة هتلر وكأنه مبعوث الأقدار لينتقم للمصريين من الانجليز ، ويعيد الحق المغتصب إلى أصحابه .

الحرب العالمية :

وفى سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية . وتختلط فى ذاكرتى عن هذه الحرب عناصر لا حصر لأنواعها ، كنت فى بداية السنة الرابعة ، وكنا نتلقى تدريبا عسكريا يشرف عليه ضابط فى الجيش الانجليزى اسمه مستر وست ، وكان هو نفسه مدرس اللغة الانلجليزية لنا ، وكان جنود الامبراطورية يملأون

شـوارع القـاهرة وحـاراتهـا من حـولنا ، عـرفنا بينهم الانجليـز والاستراليين والنيوزيلانديين والهنود ، وكانت السيـارات الحربية الانجليزية بأحجامها المختلفة تملأ الطرقات أيضا ، وكان الناس يتحدثون عن شئ اسمه «الأرنس» وهو الكيان الإدارى الانجليزى المسئول عن توفير الخدمات اللازمة لإعاشة جنود الامبراطورية أثناء وجـودهم فى مـصـر . وكـان يسـتـوعب آلافـا من العـاملين المصريين للقيام على هذه الخدمات لقاء أجور مجزية نسبيا .

وكانت أخبار الحرب تذاع فى الراديو ، فنسمع عن انتصارات هتلر أكثر مما نسمع عن انتصارات الانجليز ، فوقر فى النفوس أن هتلر منتصر فى هذه الحرب لا محالة . وفى مايو سنة ١٩٤٠ جـاءت الأخـبـار باجـتـيـاح الجـيـوش الألمانيـة هولندا وبلچيكا ولوكسمبورج ، وكان الاجتياح خاطفا ، وأعلن فى الوقت نفسه أن تشرشل أصبح رئيسا لوزراء انجلترا . وفى يونيه أعلنت ايطاليا الحـرب على فـرنسـا ، ودخلت الجيـوش الألمانيـة باريس فى ١٤ يونيـه ، وفى شـهـر يوليـه أغـارت الطائرات الايطاليـة على بعض المواقع فى مـصـر ، وبدأنا نعـرف إظلام الشـوارع فى القـاهرة ، ونعيق صفارات الانذار ، والنزول من بيوتنا إلى المخابئ ، وسماع أصوات المدافع والقنابل . وفى سـبـتـمـبـر من السنة ذاتـهـا بدأت

الجيوش الايطالية تهاجم الجيوش البريطانية فى الصحراء الغربية ، ومن ثم بدأنا نشعر بأن الحرب تقترب من حدودنا ، وبدأنا نسمع عن معارك فى طبرق ، وسيدى برانى ، وبنى غازى بين الجيوش البريطانية وجيوش المحور (ألمانيا + ايطاليا) ، وظهر اسم رومل كقائد ألمانى يشبه أن يكون اسطوريا فى قدراته . وفى ابريل سنة ١٩٤١ حاصر الألمان الجيوش البريطانية فى طبرق ، وتقدم الجيش الألمانى نحو مصر .

فى ذلك الوقت كان الشارع المصرى يطفح بالغضب والشعور بالمهانة من جراء ما حاق به من أزمات تموينية وصلت إلى حد المساس برغيف الخبز ، فقد ساءت صناعته بشكل ملحوظ ، وكان يشح فى الأسواق أحيانا ، هذا بالإضافة إلى مشهد الجنود الأجانب فى الطرقات وما تتناقله الألسنة من أنباء عن مصادمات كانت تقع بينهم وبين المواطنين المصريين من حين لآخر ، وفى هذا الجو المتفجر اندلعت فى الشوارع مظاهرات تهتف أن «تقدم يا رومل» وقيل فى ذلك الوقت إن بعض رجال الحاشية الملكية كانوا على اتصال بعملاء للمحور فى مصر ، وقيل إن الملك نفسه لم يكن يخفى ميوله الإيجابية نحو قوى المحور عموما والايطاليين بوجه خاص .

• وشعر الانجليز بالخطر الداهم مما قد ينجم من آثار سيئة على مجهودهم الحربى نتيجة لنشاطات هذه العناصر جميعا، وربما قرأوا فى هذه النشاطات ملامح أعمال واتصالات يقوم بها طابور خامس (من الجواسيس والمتعاونين معهم) يعد العدة لتمهيد الطريق أمام زحف قوات المحور على مصر ثم للعمل على تطويع البلد لأحكام سلطاته عندما يحين الحين ، زد على ذلك ما كان يروج له أحيانا فى ذلك الزمان من أفكار حول الشكل الأمثل للحكم ، وأن ما تحتاج إليه مصر فعلا لينصلح حالها هو حكم المستبد العادل ؛ فقد كانت بعض الدوائر السياسية تروج لهذه الأفكار بين فئات من المتعلمين وأنصاف المتعلمين ، وكان من أيسر الأمور على أذهان هؤلاء وهؤلاء أن يمتدوا بمفهوم المستبد العادل ليشمل فيمن يشمل هتلر وأمثاله . أمام هذه الاعتبارات جميعا تحرك الانجليز فقدموا انذارا إلى الملك بضرورة دعوة حزب الأغلبية (وهو الوفد) ليتولى رئاسة الحكومة فيتحقق الاستقرار فى الجبهة الداخلية وبذلك يمكنهم التفرغ لشئون الجبهة الخارجية «جبهة الحرب» وهم آمنون على ظهورهم ، وانتهت المواجهة بين الانجليز والسراى باذعان الملك وحاشيته ، وسمى هذا الحدث بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ واستغلته أحزاب الأقلية والحاشية بمهارة فائقة لتلويث سمعة حزب الوفد ورئيسه .

وكنت فى ذلك الوقت قد أتممت رحلتى التعليمية فى المرحلة الثانوية . وكما اتسعت آفاق الرؤية (السياسية / العالمية) أمام مصر نمت آفاق الخبرة من حولى ، ونمت قدراتى على التعامل مع هذه الآفاق ، كانت السنتان الأخيرتان من المرحلة الثانوية حاسمتين فيما تخللهما من نضج أو إنضاج لقواى النفسية عامة والعقلية خاصة ؛ تفتحت فيهما شهيتى للقراءة بصورة لم أعهدها فى نفسى من قبل ، وساندت ذلك التفتح قدرة متينة على الاستيعاب ، وبالإضافة إلى ذلك اشتد عود النظرة النقدية عندى نحو كل ما يقع لى من خبرات ومعلومات مهما تكن مصادرها ومجالاتها ، ولازمت ذلك زيادة ملحوظة فى شجاعة الرفض إذا ما اقتنعت بوجاهة الرفض ، ورسخت من وراء هذا كله خصلة الإصرار أو المثابرة ، وأدركت فى الوقت المناسب أن هذه الخصلة ، وكنت أسميها أحيانا طول النفس ، هى التاج الذى يعلو هامة قدراتى جميعا ولا يراه إلا قصار النفس أو المتعجلون .

داخل الجامعة

والتحقت بالجامعة فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، وسلكت طريقى فيها كما أردت لنفسى ، أن أعكف على دراسة الفلسفة ، وفى

الجامعة اشتد الوعى فى نفسى إلى درجة التوهج ، فخبرته بشقيه: المعرفة والتقويم ، عرفت الطريق إلى الفكر الماركسى ، وقادنى هذا الطريق فى خطواتى المبكرة إلى دخول المعتقل لمجرد الوقوع فى أخطاء تافهة ، وخرجت من المعتقل بعد ثمانية أشهر أصلب عودا وأنفذ بصيرة إلى الحقائق الكامنة وراء ظاهرة الأشخاص والأفعال والشعارات ، وفى الجامعة عشت صداقات ثمينة، كما عشت الحب، وتلقيت الموسيقى الكلاسيكية واهتديت إلى استيعابها، وكتبت القصة القصيرة ، وشارفت على كتابة الرواية ، ونظمت الشعر العمودى . وبوجه عام وجدتنى منتجا فى الفكر لا مستوعبا فحسب . وانتهى بى المطاف إلى التخرج فى مايو سنة ١٩٤٥ ، وكنت على يقين من أننى سوف أواصل مسيرة الإنتاج الفكرى الجاد مهما كلفنى ذلك ، لكنى يقينى من التوجه لم يقترن به أى وضوح لمضمون هذا التوجه سوى أنه سوف يكون جادا ، بل أشد ما يكون جدية .

خارج الجامعة

وكانت حياة مصر تتغير من حولنا ، وكان السياق العالمى يتغير من حول مصر . وبدا لى أن إيقاع التغير فى الحالين يمضى بسرعة أكبر بكثير مما كان الحال عليه من قبل .

شهدت مصر اعتقال عدد من رجال القصر، والسياسيين المعروفين بتعاطفهم مع المحور .

وكانت عمليات تشبه أن تكون اختمارا اجتماعيا بخمائر الفكر قد بدأت تجرى فى نفوس اعداد من المواطنين ، وكانت هذه العمليات مدفوعة أساسا أو مستثارة بمشهد ضياع الحق والوطن بين الساسة المخضرمين ، وعبث أفراد الحاشية الملكية الفاسدين، وخبث رموز الاحتلال البريطانيين . كانت عمليات وارهاصات تنطوى على رفض للكل، كل الطاقم السياسى التقليدى . كان هناك شعور مبهم بأن هذا الطاقم قد استنفد أغراضه وبدأ يتجاوز عمره الافتراضى .

وأسفر الاختمار عن البروز التدريجى لقطبين ينبئان عن توجهين جديدين يبحثان عن دور لهما على الساحة السياسية : قطب يمثله الاخوان المسلمون (وحولهم جماعات دينية أخرى صغيرة) ، والآخر تمثله جماعات ماركسية توالى ظهورها واحدة بعد الأخرى («الفن والحرية » ثم «الخبز والحرية») ثم ما لبث الاختمار أن تمخض عن جماعتين لهما قدر ملحوظ من الاستقرار والفاعلية ، هما «دار نشر الثقافة الحديثة» و «دار الأبحاث العلمية» وزرت وأنا بعد تلميذ فى المدرسة الثانوية مقر الاخوان المسلمين بدعوة من أحد التلاميذ الزملاء ، ورأيت شيخهم حسن

البنا واستمعت إليه وهو يلقى خطابا عاما يروى فيه عن رحلة دعوة قام بها فى قرى الصعيد وقد عاد منها لتوه ، ولم يستهونى الحديث ولا استهوانى الجو العام الذى أحاط به ، وانصرفت إلى غير رجعة . ثم زرت وأنا طالب فى الجامعة دار نشر الثقافة الحديثة ، ودار الأبحاث العلمية ، واستمعت إلى بعض محاضراتهم وحواراتهم ، وأعترف بأن هذه المحاضرات والحوارات راقت لى إلى حد ما ، لكن الجو العام الذى أحاط بها والممارسات التى صحبتها أثارت عندى عددا من التحفظات ، ومن ثم حملتنى على أن أحتفظ بمسافة بينى وبين هذه الجماعات تبقى على هويتى المستقلة الناقدة .

ومن خارج مصر جاءت الأنباء تتحدث عن أن الجيوش الألمانية هاجمت الاتحاد السوفييتى فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ . وما لبث الألمان أن وصلوا إلى ميناء أودسة على البحر الأسود ، وكان ذلك فى منتصف أكتوبر . ولكن بعد عشرة أيام فقط بدأت تظهر نذر خافتة تنذر باقتراب تراجعهم ، كان ذلك عندما توقف اندفاعهم أمام موسكو . وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ باغت الطيران اليابانى الأسطول الأمريكى فدمر عددا من سفنه وطائراته الحربية فى هجوم على قاعدة بيرل هاربر بجزر الهاواى فى المحيط الهادى، فأعلنت أمريكا الحرب على اليابان ،

وتبعتها بإعلان مماثل للحرب على اليابان انجلترا وهولندا . وبعد أربعة أيام أعلنت ألمانيا وايطاليا الحرب على أمريكا . وفى مايو سنة ١٩٤٢ اشتد الهجوم الألمانى على القوقاز طلبا لبتروله . وفى يولية بدأت أحـداث موقعـة العلمين تتوالى على بعد ٨٨ كيلو مترا غرب الاسكندرية ، وقيل حينئذ إن موسولينى (الزعيم الايطالى) ، أخذ يتـأهـب لدخـول الاسكندرية دخولا لا يقل أبهة عن دخـول قياصرة روما فى الزمان الغابر . ولكن لم يكد ينتهى شهر يولية حتى دمـرت جيوش المحـــور فى هذا القطاع من الجبهة بصورة لا رجـعة فـيـها . وفى أواخـر أغسطس بدأت جحـافل الألمان تدق أبواب ستالنجراد . وضرب القائد السوفييتى الچنرال چوكوف حصارا محكما حول تلك الجحافل . وفى آخر يناير سنة ١٩٤٣ قـرر القـائد الألمانى الأعلى فى تلك الجـبـهـة المارشـــال فـون پاولـوس الاستسلام بعد أن فقد معظم قواته . وهكذا انتهت فى الشمال الأفريقى وفى الشمال الأوروبى أسـطورة الجيش الألمانى الذى لا يهزم .

وفى هذه الأثناء بدأت تتسرب ، رغم التكتم الشديد ، أنباء عن نشاطات محمومة تجرى فى أمريكا وتنصب على التقدم فى بحوث

انشطار الذرة . وبرز فى هذا السياق اسم انريكو فيرمى (فى ديسمبر سنة ١٩٤٢) من شيكاغو ، وكان واحدا من عدد من العلماء انهمكوا فى السير قدما بهذه البحوث الواعدة بإنهاء الحرب فى أجل قريب ، مع ارهاص بما سيكون عليه العالم بعد أكبر حرب وأقبح الحروب فى التاريخ .

وبعد .

تابعت فى هذا الحديث ما كان من أحداث رئيسية فى تاريخى الشخصى خلال الفترة الممتدة من منتصف الثلاثينيات إلى حوالى منتصف الأربعينيات ، وما تداعى إذ ذاك من وقائع سياسية واجتماعية مهمة فى مصر ، وفى العالم من حولنا ، فى هذه الفترة انتقلت من التعليم الابتدائى إلى التعليم الثانوى ، ومع هذا الانتقال بدأت استكشف نفسى والعالم من حولى. وتوالت أحداث السياسة المصرية الداخلية فكان الغالب عليها التمزق والصراع بين رجال السياسة . وفى الوقت نفسه تتابعت الأحداث الخارجية بالاستعداد لحرب وشيكة ، ثم باندلاع هذه الحرب . ومع بداية الأربعينيات التحقت بالجامعة ، وفيها تحقق للوعى عندى نمو متسارع كنت ألحظه وأرعاه واستمتع به ، وكان فى ذلك مواكبا

لشروق وعى اجتماعى وسياسى جديد فى مصر . وربما جاء الوعيان كلاهما (الفردى والجمعى) بمثابة قبس من وهج عالمى لم يلبث أن احتوى العالم فى حرب ضروس وضعت نهاية لحقبة من تاريخه ، وبدأت حقبة جديدة فى مسيرة الجميع : الأفراد ، والأوطان ، والعالم الذى يجمع الكل .

فى النصف الأول
من الأربعينات

بعض الأعوام تبدو منبئة أكثر من بعضها الآخر ، ومسرعة الخطو أكثر من بعضها الآخر ، ومتخمة بالأحداث أكثر من بعضها الآخر : هكذا كان العامان ١٩٤٣ /٤٤ و١٩٤٤/٤٥ ، كانا كذلك بالنسبة لى ، ولمصر ، وللعالم من حولنا .

فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ كنت أبدأ دراستى فى السنة الثالثة بقسم الدراسات الفلسفية . وكنت أعرف مقدما أننى مقبل على تلقى دروس فى الفلسفة الحديثة ، وكان هذا التوقع وحده مصدر أفكار ومشاعر تحيط بها هالة موحية ، ولم أكن أعرف على وجه اليقين بماذا توحى ، ولكن هذا الإيحاء الغامض نفسه كان يحدد لها اتجاها بعينه ، مؤاده أن النظريات الفلسفية المرتقبة وما سوف تثيره عندى من مشاعر ستكون فى مجملها أقرب إلى روح الفكر الحديث والوجدانات الحديثة ، وذلك فى مقابل أجواء القدم والعتاقة التى كانت تغلب على دروس الفلسفة فى السنتين الأولى

والثانية . وكان هذا يكفينى لأبدأ السـير بعد ذلك فى الطريق الذى رسمته لنفسى طلبا لكشوف فكرية لا تنقطع ، وإمتاع لا ينحسر .

وقبيل بدء العام ١٩٤٣ توالت على مصر أحداث بالغة الدلالة ؛ فقد وقع بحزب الوفد (حزب الأغلبية الشعبية ، وكان فى كرسى الوزارة حينئذ) أخطر الانشقاقات فى تاريخه ، إذ تفجر الخلاف بين زعيمه مصطفى النحاس ، والرجل الثانى ، مكرم عبيد . وقرأنا هذا التفجر حينئذ على أنه يعنى إنحياز الزعامة إلى جانب سطوة المال (ممثلة فى فؤاد سراج الدين بوجه خاص) على حساب التاريخ النضالى المرموق لأمثال مكرم عبيد . وفى تلك الفترة المبكرة أيضا حدثت أحداث أخرى مهمة (ولكنها إيجابية فى هذه المرة) ، من أهمها صدور قانون الاعتراف بالنقابات ، ثم فى سنة ١٩٤٣ صدر مشروع القرض الوطنى لسداد الدين الأجنبى وهو والدين الذى أوقع مصر (على أمتداد الربع الأخير من القرن ١٩) فى حبائل التدخل الأجنبى الذى انتهى بالاحتلال الانجليزى المشئوم ، ومع أن هذا المشروع آتى أكله وتم سداد الدين فعلا فى شهور قليلة ، فلا أجد فى ذاكرتى الآن ما يشهد بأن صحافة ذلك العهد احتفلت به بالصورة التى كان يستحقها .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٣ كانت فاتحة الأحداث الكبرى فى

الحرب العالمية الثانية : خرجت إيطاليا من الحرب وأبرمت معاهدة سلام مع الحلفاء . وبعد ذلك بشهور قليلة أعلن عن تعيين الجنرال أيزنهاور (أمريكى الجنسية) قائدا عاما لقوات الحلفاء . وفهمنا فيما بعد أن هذا كان تمهيدا لهبوط قوات الحلفاء على سواحل نورماندى (وهو الحدث الذى عرف حينئذ باسم فتح الجبهة الثانية) ، وفعلا فتحت الجبهة الثانية فى منتصف سنة ١٩٤٤ . هكذا كنت ، وكانت مصر ، وكان العالم من حولنا فى سنة ١٩٤٣/٤٤.

نحن وأساتذتنا والمحاضرات

لا أذكر أننا أسأنا إلى أساتذتنا بالتصريح أو بالتلميح ، سواء فى حضورهم أو من وراء ظهورهم ، عندما كنا بعد فى بواكير الشباب نستمع إلى محاضراتهم فى قاعات الدرس ، وأنا أدلى بشهادتى هذه لأضيف بها شاهدا أراكمه على شواهد أخرى تشير إلى حجم التدنى الذى وصلت إليه أخلاقيات الطلاب الجامعيين لدينا فى الآونة الحاضرة . ولا أزال إلى يومنا هذا أتذكر الأحاديث التى كنا نتبادلها إذ ذاك بشأن محاضرات الأساتذة ، أنا والأصدقاء محمود العالم ، ويوسف الشارونى ، ومحمد جعفر وأمين عزالدين ، وعباس أحمد . ولا أظن أننا كنا فى

أحـاديثنا تلك نصـدر عن انبـهـار سـاذج ، ولا عن غـفلة تبطنهـا الجـهالة ، فمـا كنا سـذجـاً ولا كنا غـافلين ، بل ولا كنا نقصـد عن وعى وتدبر أن نعقل ألسنتنا عن الإسـاءة ، ولكن هكذا جرت الأمور بتلقائية لا تشوبها صنعة ولا تصنع . ومع ذلك فقد كانت أحاديثنا عن مـحـاضـرات الأسـاتذة زاخـرة بالملاحظات النقـدية لا لشىء إلا لأننا كنا نقرأ أضـعاف مـا نسـمـع من مـعلومات وشروح ، وكنا نقرأ المراجع الأجنبية إضـافة إلى المؤلفات والمترجمات العربية . وكانت أذهاننا منصرفة إلى العلم ، مبتعدة عن لغو الحديث .

كان عثـمـان أمين يحـاضـرنا فى الأخلاق عند سـپـينوزا ، وكـان على عبدالواحد يقدم لنا أساسيات الفكر الاجتماعى عند أوجست كونت ، معرجا أحيـانا على ابن خلدون ، وممتدا بعد ذلك إلى إميل دوركهايم ، وكان مصطفى حلمى يشـرح لنا «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال» ، وكان يوسف مراد يشـرح مبادىء علم النفس العام .

ووجـدتنى أتقـدم من خــلال هذه الدروس إلى الجـوهر الذى أبتغيته وسـعيت إليه منذ أعتزمت الألتحاق بكلية الآداب . وكان الجـوهر المنشـود أن أمـثل الفلسـفـة كمـا يتمـثل جسـمـى الطعـام والشراب . وهـا أنذا أسـتوعب وأتمثل مـا أسـتوعب ، وأعـاين رنين

الحداثة فى هذا كله فأزداد أقترابا منه يصل إلى حد التوحد أحيانا ، وأشعر بأقدار من الثقة تغمرنى ؛ إذ تشير بأن الدرب الذى سلكته واصل بى فى نهاية المطاف إلى بغيتى . وكنت أتأمل هذه الثقة من حين لآخر فأجدها أمرا جديدا علىَّ ، لم أعرفها على امتداد الفرقتين الأولى والثانية ، فقد ألهانى حينئذ استكشاف الجديد فى البيئة الجامعية ، وما كان يثيره فى نفسى من دهشة ممتعة ، فلما آن أوان التقدم للفرقة الثالثة انحسرت أمواج الدهشة والفرحة ، وخلفت وراءها تربة شديدة الخصوبة لأستنبات النبت الجديد المنتظر ، واكتشفت عندئذ أن الثقة المفعمة بالطمأنينة تطرح نفسها كخاصة من أهم خواص هذه التربة . وهكذا تلقيت دروسى فى الفرقة الثالثة بنفس صافية ، وقرأت المزيد بنفس راضية ، وأستذكرت وأستوعبت هذا وذاك بسلاسة لم أعرفها طوال حياة التلمذة من قبل . وانتقلت إلى الفرقة الرابعة وقد رسخ فى أعماقى أن قبسا من السلام الداخلى الذى تحدث عنه الروائيون أخذ يستقر فى نفسى . وبدا لى واضحا منذ ذلك الوقت المبكر أن هذا النوع من السلام سوف يكون حصنى الحصين فى مقبل الأيام .

وفى ذاكرتى الآن أن هذه الأمور جميعا بدأت تباشيرها تتراءى لى فى أواخر تلمذتى فى الفرقة الثانية ، لكن شروطا

بعينها لم تتوافر عندئذ ، فبقيت التباشير أقرب إلى الكمون منها إلى الإفصاح . كنا نستمع فى الفرقة الثانية إلى دروس عبدالرحمن بدوى فى المنطق ، وفى فلسفة العصور الوسطى المسيحية ، وكنا نحب شبابه ونلمس اجتهاده المتمثل فى غزارة المادة المحتواة فى دروسه ، ولكن لم يرق لنا أسلوبه فى تقديم هذه المادة ، فقد كان يقرؤها فى كراسة تلازمه دائما ، وقلما كان يتطوع بالشرح ، بل كان يظهر الضيق بالشرح إذا طلب إليه ، وكنا نتلقى القراءة على أنها إملاء ، وكنا نكتب ما يملى علينا ، وكانت الجهامة لا تفارق وجهه . واستمعنا ضمن ما استمعنا كذلك فى الفرقة الثانية إلى دروس عبدالعزيز عزت فى مبادىء علم الاجتماع ، وتعاملت معها كمادة للحفظ استعدادا لامتحان آخر العام ، لا أكثر ولا أقل . أما دروس محمود الخضيرى فى الفلسفة الإسلامية فقد تلقيتها بمزيج من مشاعر الاستمتاع الهادىء والاحترام الآسر ، كان الرجل يشرح الأفكار اعتمادا على النص الفلسفى مباشرة ، وكان النص هو «الإشارات والتنبيهات» لابن سيناء وكان النص صعبا . وكانت البشاشة لا تفارق وجه الأستاذ. ولا أزال بعد مرور أكثر من نصف قرن على الأيام التى تعرضت فيها لهذا النموذج فى التدريس (أعنى الرجوع المباشر للنص) أقتدى به وأنا على بينة من هذا الجذر البعيد للاقتداء .

جرى هذا كله ونحن بعد فى الفرقة الثانية ، فلم تزد آثاره على أن كانت إرهاصات متفاوتة الوزن بما نحن مقدمون عليه فى المرحلة التالية . فلما كانت الفرقة الثالثة ، كنا قد تآذر نضجنا مع حيوية العرض الذى أنعم به علينا الأساتذة الكبار ، وتفاعل هذا كله مع رنين الحداثة الذى عايناه فى أفكار سبينوزا وفلاسفة القرن السابع عشر بوجه عام ، ما فكان ما وقع لنا من معايشة حميمة لمضامين الدروس التى ألقيت إلينا . ثم إن ما استقر لنا فى السنة الثالثة زاد استقراراً ونصوعاً فى الفرقة الرابعة ، سواء فى تعاملنا مع دروس الفلسفة الحديثة حول نقد العقل ونقد الحكم عند إمانويل كنت ، أو مع محاضرات التصوف الإسلامى ، وما وراء الطبيعة ، أو مع دروس علم النفس وعلم الاجتماع . وعندما آذن العام بالانتهاء أقبلنا على الامتحان فى شهر مايو سنة ١٩٤٥ ، وأديناه كما ينبغى أن يكون الأداء وأفقت بعد ذلك على سؤال استأثر بمعظم ما كان لدى من رصيد الفكر والوجدان : فماذا أنا فاعل بنفسى الآن ؟

وهو السؤال ذاته الذى واجهته مصر ، وواجهه العالم كله فى التوقيت نفسه . فقد انتهت الحرب العالمية إذ ذاك فى أوروبا ، وبدا واضحا أنها تقترب من النهاية فى الشرق الأقصى كذلك . ووقفت مصر ودول العالم أجمع تتفكر فى تبعات السلام .

مصر على مشارف السلام

على امتداد النصف الأول من عقد الأربعينيات كان مشهد الساحة السياسية فى مصر يتسم أساسا بصراعات لا تفتأ تزداد عنفا واتساعا ، كان هناك الصراع الزاعق بين حكومة الوفد من ناحية وأحزاب الأقلية ورجال القصر من ناحية أخرى ، ثم كان هناك الصراع المكتوم بين حكومة الوفد من ناحية وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى . ثم كان هناك صراع داخل حزب الوفد نفسه انتهى بإنشقاق مكرم عبيد ونشره ما أسماه بالكتاب الأسود إشارة إلى ما أعتبره أعمالا سوداء وقعت فى عهد أسود قام بها رجال الوفد ، ولا يبرأ من بعضها مصطفى النحاس . وأخيرا وليس آخرا كانت هناك صراعات متعددة تدور بين الجماعات الماركسية ، كل جماعة تدين الأخرى بالانحراف الأيديولوجى ، وقد تدينها بالخيانة والعمالة . وكنت حريصا على أن أسمع لأعرف وأفهم . وسمعت وفهمت أن هذه الصراعات جميعا كانت تتسم بسمتين رئيسيتين ، أولاهما المغالاة فى ردود الأفعال حتى أن «الآخر» تجتمع فيه كل الصفات السيئة ، فإذا كل ما يصدر عنه مرفوض سلفا . والسمة الثانية تمركز المعركة حول أشخاص بأعيانهم لا حول مبادىء أو برامج . ونتيجة لاجتماع هاتين

السمتين معاً كان معظم ما نسمع عن هذه الصراعات أدخل فى باب التجريح الشخصى والسباب .

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وسط هذا الضجيج أقيلت حكومة الوفد مرة أخرى وجاءت الإقالة فى هذه المرة أيضا مهينة ، وتم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى . وكان واضحا من توقيت الإقالة أن الحكومة البريطانية وقد اطمأنت إلى قرب انتهاء الحرب ، وأن النهاية آتية فى صالحها (وفى صالح الحلفاء عموما) ، فقد أسقطت من حسابها الاهتمام بما يدور فى الجبهة الداخلية (فى مصر) ، بل إن المسألة لم تكن مجرد اسقاط من الحساب فقط ، ولكنها كانت تنطوى كذلك على قدر من الاستجابة المحسوبة لبعض النذر التى بدأت تلوح فى آفاق عدد من الدول المغلوبة على أمرها مثل مصر والهند وأندونيسيا والهند الصينية تدل على أن القوى الوطنية فى تلك الدول تنتظر بفارغ الصبر انتهاء الحرب لتطلب إلى جيوش الاحتلال الرحيل عن أراضيها لتستكمل استقلالها وتنهض بتشكيل مستقبلها . فى أجواد التربص والتربص المضاد هذه أوحى إلى أعداء حزب الأغلبية بأن ما يدور داخل مصر لم يعد يهم الحكومة الانجليزية ، وسرعان ما انتهز الملك وحاشيته الفرصة

وأطاحوا بالوفد ، ورحبت أحزاب الأقلية بالإطاحة . وفى تلك الفترة ظهرت على الساحة جريدة «أخبار اليوم» وبدا اتجاهها واضحا منذ أول يوم لصدورها ، فقد كانت أنشط الجرائد وأكفأها فى القيام بمهمتين معا : تلطيخ سمعة الوفد ، وتجميل صورة الملك . وأحاطت الجريدة هاتين المهمتين بهالة من الضوضاء الإعلامية لم تعرفها مصر من قبل . وغرق المواطنون العاديون فى هذه الهالة إلى أذانهم . وشعرنا بأننا أمام طراز جديد من الإعلام . وقبل ذلك بقليل كان الوفد يصدر جريدة حزبية باسم «الوفد المصرى» ، كان شغلها الشاغل تجميل صورة الحزب ، وقد تولى رئاسة التحرير فيها محمد مندور ، وكان قد عاد فى أواخر الثلاثينيات من بعثة علمية طويلة الأجل فى باريس ، وكان لاسمه وزن بيننا فى الجامعة . ومع أننى كنت أقرب إلى التعاطف مع الوفد فقد استثار صدور جريدته على هذا النحو (حاملة اسم مندور كرئيس للتحرير) سؤالا ظل يتجدد فى نفسى من حين لآخر ، مؤداه : أليس هذا إهدارا للعلم الذى تعلمه مندور فى بعثته ؟ وللمال العام الذى أنفق على هذه البعثة طوال الثلاثينيات ؟ ولحق الجامعة عليه وعلى من بيدهم الأمر يوم تقرر إيفاده فى تلك البعثة ؟ وأخذت ، ولازالت تتوالى فى ذهنى توابع لا حصر لها لهذا السؤال . الشىء المهم أن هذا الضجيج الفارغ الذى امتلأت به الساحة السياسية انتهى

بحكومة أحمد ماهر إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، وكان ذلك أسوة بما فعلته عدة دول صغيرة فى الفتــرة نفسـها إظهارا لولاء التبعية (بارجواى ، وبيرو ، وشــيلى ، وفنزويلا ، وأوراجواى ، وتركيا) . وفجأة وعلى غير توقع ، اغتيل أحمد ماهر ، اغتاله شاب اسمه محمود العيسوى . وجاء هذا الحادث إيذانا بانتقال العمل السياسى لدينا إلى مستوى جديد من العنف ؛ عنف الأفعال ، بعد أن كان يقتصر على عنف الأقوال ، ولا أزال أذكر سؤالا محوريا فجره الحادث فى ذهنى وقتئذ : ماذا عساه يحدث فى مصر بعد ذلك ؟ وفيما بعد اقترنت بالسؤال عبارة قاتمة : ويل لمصر من بعض أبنائها .

مستقبل العالم

وبقدر ما كانت النزاعات على مسرح الساحة الداخلية تتسم بالتخبط كانت محصلة الصراع على مسرح السياسة العالمية من الربع الثانى من الأربعينيات واضحة المعالم محددة الاتجاه . وبقدر ما كانت النزاعات الداخلية تطفح بالعبث والطفولية وانعدام الشعور بالمسئولية كانت الصراعات على مسرح السياسة العالمية تتميز بدرجة عالية من الجدية ، إذ تدار حول التخطيط للمستقبل القريب والبعيد ، وتستخدم الفكر ، وتفصل البرامج .

فى أواخر سنة ١٩٤٣ اشتد الجدل داخل دوائر الحلفاء حول ضرورة فتح جبهة ثانية فى غرب أوربا لتخفيف الضغط الواقع من القوات الألمانية على الجبهة الشرقية حيث يكاد الاتحاد السوفييتى يتحمل وحده عبء دحر هذه القوات . وفتحت الجبهة الثانية فى نهاية الأمر ، وبدأ إنزال الجنود والعتاد على الشواطىء الغربية لفرنسا حوالى منتصف سنة ١٩٤٤ . وفى توقيت مقارب عقد الحلفاء الغربيون مؤتمرا اقتصاديا فى مدينة هامبشير عرف باسم مؤتمر «بريتون وودز» وذلك لصياغة المبادىء العامة لاقتصاديات العالم فيما بعد الحرب وابتكار الآليات المناسبة ، وفى إطار هذا المؤتمر أنشىء صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، هكذا تم التدبير لخطوات الحرب القريبة ، والتخطيط لاقتصاديات العالم البعيدة ، أما التفكير فيما سكيون عليه العالم سياسيا فقد عقد له مؤتمر يالطة بين كبار الكبار : روزفلت ، وستالين ، وتشرشل فى فبراير سنة ١٩٤٥ . وتوالت فى الوقت نفسه أحداث أندحار الألمان حدثا بعد الآخر . حتى كان آخرها توقيع المارشالات الألمان وثائق الاستسلام بدون قيد ولا شرط فى مايو سنة ١٩٤٥ . وانتهت الحرب فى أوربا . ولا أزال أذكر مشاعرى وأفكارى قبيل بلوغ هذه النهاية ، كنت حريصاً على متابعة الأنباء ، وكان ما يشغلنى فعلا هو شعور الإجلال والإكبار لجميع الفرقاء المشاركين فيها ، لأن كل

فريق بدا وقد أدى واجبه إلى آخر قطرة من دمه ؛ وأتساءل الآن ، ألم أكن انفعل للجانب المأساوى فيها ؟ لا أظن أننى شغلت بالتعرض لهذا الجانب ، وربما كان السبب أن المأساة كانت فى يقينى أكبر بكثير من أن يتناولها أى انفعال .

ونعود إلى سيرة الحرب ، وبلوغ نقطة النهاية فى أوربا . فلم نكن نفرغ من أنباء أحداثها حتى فاجأتنا أنباء أحداث لا تقل أهميـة فى تأثيرها فى حركة التاريخ ، وإن اختلفت الدلالة هذه المرة ، إذ جرت الأمور فى الغرب بصورة شدت انتباهنا لحسابات جديدة ، فلم ينفرد ساسة الحرب بالتخطيط لما بعد الحرب كأنما أصبحوا أوصياء على شعوبهم ، ولم تترك هذه الشعوب لساساتها أى فرصـة لكى يحلموا بهذه الوصاية ، ناهيك عن إدعاء الحق فيها ، فبعد انتهاء الحرب بشهرين اثنين ، أى فى يولية ١٩٤٥ جرت الانتخابات التشريعية فى انجلترا ، وإذا بالشعب الانجليزى يسقط تشرشل وحزب المحافظين ، ويولى رئاسة الوزارة كلمنت أتلى وحزب العمال ، مع أن تشرشل (على رأس حزب المحافظين) كان البطل الذى أنقذ بريطانيا فى الحرب بفضل صلابته المتبصرة وحنكته السياسية عالية الاقتدار . ولكن هذه الشهادة التى كانت تلقى الإجماع لم تكن لتغرى أحدا أو تبرر له أن يضفى على

الرجل أي معنى من معاني التقديس . وقرأنا نحن في مصر هذه الأخبار ، ورأى بعضنا فيها مظهرا من مظاهر نضج الشعوب والساسة معا ، ورأى بعضنا الآخر فيها جحودا من الشعب الانجليزي نحو زعيم عظيم ، ورد البعض الأول على ذلك بأن مصالح الشعوب لايجوز التعامل بشأنها كما تعامل الأوسمة والنياشين ، تمنح لهذا أو ذاك على سبيل الشهادة بالأمجاد الشخصية !

أقبح من الحرب

وبعد استسلام ألمانيا اتجهت الأنظار إلى الشرق الأقصى ، حيث كانت الحرب لاتزال تدور بين الحلفاء واليابان ، وفي ذاكرتي الآن أن المشهد هناك بدا وكأنه في تصعيد يتسارع يوما بعد يوم : ففي مايو ١٩٤٥ أعلن عن تدمير ما يقرب من نصف مدينة طوكيو نتيجة تكثيف الغارات الجوية عليها ، وفي يوليه انعقد مؤتمر بوتسدام (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وانجلترا) وطلب إلى اليابان الاستسلام دون قيد ولا شرط . وفجأة جاءت الأنباء في أغسطس بإسقاط

القنبلة الذرية على هروشيما ، وبعد ثلاثة أيام جاءت الأنباء بإسقاط القنبلة الذرية الثانية على نجازاكى . ثم بعد خمسة أيام أخرى أعلن امبراطور اليابان استسلام بلاده غير المشروط .

وثارت فى جميع أنحاء العالم أسئلة لا حصر لها . كان معظمها يدور حول سؤال رئيسى واحد ، هل صحيح ما تناقلته وكالات الأنباء عن القوة التدميرية للقنبلة الذرية ؟ وهل كان استخدامها ضروريا لإنهاء الحرب ؟ وسرى فى دوائر متعددة الشعور بأن قرار اسقاطها على المدينتين المنكوبتين جاء متسرعا . وثار على الأثر سؤال : ولماذا هذا التسرع ؟ قيل إن التسرع كان فى حقيقته إسراعا بتوجيه رسالة ضمنية إلى الاتحاد السوفييتى . وثار سؤال آخر حول توقيت الإسراع نفسه : لماذا هذا التوقيت بالذات مع أنه كان من الممكن تقنيا أن يتخذ قرار الاسقاط قبل أغسطس بعدة شهور لحسم الحرب فى أوربا ، فلماذا لم يتخذ حينئذ واتخذ فى أغسطس ليتم تنفيذه فى الشرق الأقصى ، على اليابان ؟ فهل كانت لهذا القرار جذور عنصرية ؟ ولم تكن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت مبرأة من وصمة الأيديولوجية العنصرية .

وهكذا كانت سنوات الربع الثانى من الأربعينيات ، بالنسبة لى، ولمصر وللعالم ، منبئة أكثر من غيرها مما سبقها ، ومسرعة وأشد امتلاء . وتخرجت فى الجامعة عند منتصف الأربعينيات ، فكان السؤال أمامى : وماذا أنا فاعل بنفسى الآن ؟ واغتيل أحمد ماهر رئيس الحكومة فى ذلك التوقيت فكان السؤال المطروح على الجميع : وماذا تخبىء الأيام لمصر بعد اليوم ؟ وفتح ساسة أمريكا فى وجه العالم أبواب الجحيم الذرى . وتساءل الجميع ، الغالب والمغلوب . إلى أين المصير ؟ .

في النصف الثاني
من الأربعينيات : المخاض

شهادتي هنا تتناول النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين ، كيف سرت . وسارت مصر ، وسار العالم من حولنا . فأما أنا فقد كنت حديث التخرج أقف عند مفرق الطريق الذي سوف أسلكه لأكمل من خلاله ، صياغة هويتي الفكرية . وأما مصر فكانت ممتلئة بالأمل في قرب رحيل الجنود البريطانيين عن أرضها بما أن ذريعة الحرب قد انتهت ، ولكنها كانت في الوقت نفسه مشدودة بين واقع سياسي متهرىء يديره حفنة من السياسيين المتهافتين ، ومشروعات مستقبلية متضاربة تروج لها مجموعات من المواطنين يتناثر فكرها على اتساع الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . وكان العالم من حولنا جميعا يعي أنه خارج لتوه من أتون الحرب في أوروبا ، وأنه لم يفرغ بعد من الحرب في آسيا ، ومع ذلك فقد بدأ بالفعل يواجه

مشكلات السلام ويعى أنها لا تقل خطرا عن مشكلات الحرب سواء من حيث مستوى تعقدها ، أو بإعتبار فاعليتها فى تشكيل المستقبل .

حسم المخاض فى مسيرتى

جبلت منذ صباى على الإلحاح فى استيضاح المواقف الغامضة من حولى فى الحاضر ، وتوظيف الناتج فى التخطيط لما هو آت . ولأمر ما أعتدت أن أمارس هذا السلوك بجميع حلقاته بمثابرة أحسد عليها ، وفى إطار من التوتر النفسى بالغ الشدة وإن ظل محكوما دائما . هكذا جرت أمورى فى أواخر مرحلة الدراسة الجامعية ، فقد استقر قرارى بعد حوارات نفسية مضنية على أن أضحى بإرهاصات الكتابة الأدبية ، وأكرس مستقبل العمر للاشتغال بالفكر العلمى ، متمركزا فى العلوم النفسية وجوبا ومتجولا فى ساحات الفكر العلمى العام جوازا حيثما شعرت بالحاجة والأقتدار . وأنا أذكر الآن كيف كنت أفكر عندئذ فى كل صغيرة وكبيرة لكى أحسن توظيف هذا القرار . ويبدو أن قاعدة انطلاقى كانت تنطوى على قدر كبير من الشعور بالحسرة على ما قررت التضحية به ، الانتاج فى الصناعتين ، النثر والشعر ، ومن

ثم فقد أصبح لسان حالى : كيف أضمن للصفقة أن تكون رابحة فى نهاية المطاف ؟ وكان طريقى إلى الإجابة هو التخطيط لتوفير أفضل الشروط . وكنت أعى أننى أعيش فى واقع اجتماع غير موات . وكانت هذه الحقيقة تعنى فى نظرى مزيداً من الإلحاح على قيمة التخطيط . وأرى الآن استرجاعا لذكرى تلك الفترة أن مفتاحى الرئيسى لكل ما صممت من تدابير كان يتمثل فى مفاهيم ثلاثة ملكت علىَّ عقلى ووجدانى : هى الجدية ، والاتساق ، والمثابرة لضمان التراكم . وجدير بالذكر أن الآليات النفسية التى قامت وراء هذه المفاهيم الثلاثة عاشت معى وتطورت فيما بعد لتصبح محكات أحتكم إليها فيما أرتضيه وما لا أرتضى الإقدام عليه من نشاطات ، فما أرتضيته دخل فى الحسبان ، وما لم أرتضه كان نصيبه الترك والنسيان . ومن ثم فقد أتخذت من فترة السنوات الخمس التى أعقبت التخرج فترة لتثبيت التوجه الرئيسى للمسيرة، وكان ذلك باتخاذ القرارات التأسيسية التى لا غنى عنها ، وتنفيذ الخطوات التى لا رجعة فيها ؛ فكان من أهم قراراتى أن يكون لى عمل يضمن لى راتبا شهريا ثابتاً كشرط ضرورى لاستقرار الحياة ، وألا تكون إقامتى الدائمة خارج القاهرة لأن ذلك قد ينطوى على أخطار تهدد مشروعى الفكرى ، وألا أتخذ من قلمى

أداة رئيسية لكسب قوتى حتى لا أضطر إلى تعريضه للمهانة ، وأن أتزوج حتى أضمن حدا أدنى من الاستقرار العاطفى ، وأن أضع لحياتى نظاما صارما حتى لا تتسرب فوضى السلوك إلى الفكر فتفسده . ولست أذكر الآن الكيفية التى صنعت بها هذه القرارات ، ولا التسلسل الذى ظهرت به ، ولكن ما أذكره أنها كانت فى جملتها ناصعة الوضوح ، شديدة التماسك حتى بدا لى أن التهاون فى الالتزام بأى منها كفيل بإنهيار الهيكل الذى يضمها ، ويبقى فى الذاكرة كذلك أن المادة التى حفظت عليها تماسكها الداخلى كانت وجدانية بقدر ما كانت عقلانية .

السعى فى ظل الإطار

أنظر الآن إلى الخلف بقدر معقول من الرضا ، فقد أظلتنى مظلة وقتنى شر التوهان . وأسلست خطواتى بما أشاعته فى نفسى من ثقة فى الحاضر واطمئنان للمستقبل . كانت أولى خطواتى فى هذه المرحلة بدء العمل فى البحث الذى اخترته لأنال به درجة الماچستير ، «الأسس النفسية للإبداع الفنى : فى الشعر خاصة» . كان البدء فى سنة التخرج نفسها ، سنة ١٩٤٥ . ثم جاءت آخر إنجازاتى فى المرحلة نفسها عندما عينت معيدا بكلية

الآداب وبدأت مهامى التعليمية فعلا فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وبين هذين التاريخين امتلأت أيامى بوقائع كثيرة تحمل دلالة المخاض ؛ ففى تلك الفترة نعمت بنوعين جديدين من الصداقة كان لهما فيما بعد نصيب كبير فى إثراء حياتى الفكرية والوجدانية ، صداقتى مع ثلاثة من الكتاب هم أحمد بهاء الدين ، وفتحى غانم ، وعبدالرحمن الشرقاوى ، وصداقتى مع ثلاثة من المصورين هم محمد نبيه عثمان ،، ومحمد حامد عويس ، ويوسف سيده . وفى تلك الفترة بدأت أرتاد صالونات الفن التشكيلى ، وكانت إذ ذاك ظاهرة ثقافية محدودة . وبدأت أدرب قلمى على الكتابة الثقافية العامة ، وجرى ذلك على صفحات «الفصول» لمحمد زكى عبدالقادر. وفى الوقت نفسه بدأت أنشر المقالات المتخصصة على صفحات «مجلة علم النفس» . وبدأت الإعداد لبحث الدكتوراه بعد بضعة أسابيع من انجازى بحث الماجستير ، وكانت الفصول الأخيرة من هذا البحث هى الرحم الذى تخلق بداخله جنين الدكتوراه . وفى يناير سنة ١٩٤٩ عقدت قرانى على السيدة التى أنست إليها ، وأكبرت إمكاناتها الإنسانية عامة والفكرية خاصة وما كانت تنبىء عنه . وفى مارس سنة ١٩٥٠ أنجبنا كريمتنا «أهداف» ، وأضافت أهداف إلينا شيئا فريدا ،

كأنما هو عطر خاص بهذه الأسـرة . هكذا حملنى المخـاض فى ختـام الأربعينيـات إلى حيث تخلقت هويتى الإنسـانيـة بأركانهـا الأربعة ، الأبوة ، والصـداقة ، وارتضاء أمانة الفكر الاجتمـاعى ، والعضـوية العاملة فى أسـرة العلـم والعلمـاء.

مصر فى مخاضها

كان اغتيال أحمد ماهر . رئيس الوزراء فى فبراير سنة ١٩٤٥ افتتاحية صاخبة لمخاض مصر فى مرحلة النصف الثانى من الأربعينيات . وأذكر أن وقع الحادث علينا جاء مثيرا لمشاعر مختلطة من الدهشة والخوف والترقب . وقد تولى الوزارة بعد ذلك محمود فهمى النقراشى ، الرجل الثانى فى حزب السعديين . وفى حدود ما تناثر من معلومات أثناء محاكمة القاتل لم نفهم شيئا عن حقيقة التوجهات التى دفعت به إلى الاغتيال . وقيل فيما بعد إنه كان ينتمى إلى الحزب الوطنى . وانتشرت فى ذلك الوقت شائعات بأن النقراشى كان يشرف بنفسه على التحقيق . ورأينا حينئذ أن هذا التدخل نذير سىء يضاف إلى نذير الاغتيال فكلاهما يدفع بالصراع السياسى بين القوى الوطنية إلى مستوى من العنف

واللاقانونية يصعب التراجع عنهما فيما بعد . وفى غضون شهور قليلة تراجعت سيرة حادث الاغتيال هذا ، وحلت محلها أنباء حادث اغتيال سياسى آخر ، فى هذه المرة كان القتيل أمين عثمان . أحد الأعضاء البارزين فى حزب الوفد (فى يناير سنة ١٩٤٦) . وأحاطت بهذا الحادث مجموعة ظواهر قبيحة ، فقد اتجهت بعض الكتابات الصحفية المعادية لحزب الوفد إلى أسلوب دس السم فى العسل ، وكان العسل هو متابعة جهود مبذولة لضبط الجناة ومتابعة إجراءات التحقيق ، أما السم فكان تحسين صورة الجناة إلى ما يقرب من ملامح البطولة ، على أساس أن القتيل كان من المقربين إلى الانجليز . وبدأنا نقرأ بين السطور ما يشير إلى تورط بعض رجال الملك إن لم يكن بالتشجيع قبل وقوع الجريمة فبالحماية بعد وقوعها . ثم كانت أسابيع قليلة تراجعت بعدها سيرة هذا الحادث أيضا ، ولكن لتحل محلها هذه المرة أنباء الحركة الوطنية . وكان خروج المظاهرات الطلابية إلى الشوارع مظهرا رئيسيا لهذا التحرك . وفى أوائل فبراير سنة ١٩٤٦ خرجت إحدى هذه المظاهرات من جامعة القاهرة (فؤاد الأول حينئذ) متجهة إلى ميدان الجيزة ومنه اتجه المتظاهرون إلى كوبرى عباس قاصدين عبوره إلى حى الوزارات (ولم يكن كوبرى الجامعة

الذى نعرفه الآن قائما فى ذلك الزمان) ، وهناك وجدوا الكوبرى مفتوحا فتوقفت المسيرة ، وعندئذ أطبق جنود الشرطة عليهم من ناحية الجيزة ومن بعض الشوارع الجانبية وأنهالوا عليهم ضربا بالعصى الغليظة . وشعر الطلبة والمواطنون أن المظاهرة وقعت فى كمين نصب لها ، وأثارت الواقعة استياء شديدا فى دوائر واسعة من الرأى العام ، وكنت أسمع التعليقات الساخطة عليها تتناثر من أفواه الناس العاديين فى الشوارع وفى المواصلات العامة . وأدرك الملك وحاشيته أن الأمور توشك أن تفلت من أيدى السلطة ، فأزيح النقراشى من الحكم بعد أسبوع من الواقعة ، ودعى لتشكيل الوزارة إسماعيل صدقى ، وتوقع الناس مزيدا من السوء مع إعلان التشكيل الوزارى الجديد ، اعتمادا على ماللرئيس الوزارة الجديدة من ماض سيء فى إدارة شئون الحكم فى أوائل الثلاثينيات . وكان الرجل على وعى بأن ماضيه السياسى يطارده، ومن ثم فقد انصرفت جهوده عند بدء تعيينه إلى تحسين صورته العامة ، واستعان على ذلك ببعض الحيل الرخيصة ؛ منها احتواء وزارته على أسماء رجال لهم قدرهم فى الوجدان العام ، وكان على رأس هؤلاء أحمد لطفى السيد كوزير للخارجية ، ومنها الإدلاء للصحف بأحاديث تقطر خديعة بمعسول الكلام ، ومنها

كذلك أن رتب لنفسه تدابير للمشاركة فى إحدى المظاهرات وشارك فعلا ، وفى هذه المظاهرة حمل على الأكتاف (أكتاف المخبرين السريين طبعا) وأخذ يهتف والمتظاهرون يرددون الهتاف ، ولما كان دعاة التزلف للحكومة موجودين فى كل زمان ؛ فقد ظهر من أخذ يدعو إلى تصديق الرجل ومهادنته بدعوى إعطائه فرصة ليثبت حسن نواياه ، وجازت الخديعة فعلا على كثيرين ؛ وفجأة اسفر الرجل عن وجهه الحقيقى ، وإذا به يصدر قرارا بتحريم المظاهرات بحجة أن الدهماء يندسون فيها ؛ وأصدر قرارات أخرى تقضى بتعطيل سبع صحف إلى أجل غير مسمى ، وكان على رأس هذه الصحف جريدة «الوفد المصرى» ، ومجلة شهرية يصدرها اتحاد خريجى الجامعة ، وأصدر كذلك قرارات بإغلاق عدد من مقار الجماعات اليسارية .

ولكن رغم هذه الإجراءات والقرارات استمرت أحداث المد الثورى ؛ فقد وقعت صدامات كثيرة مع الشرطة . داخل الجامعة، وداخل عدد من المدارس الثانوية ، وبدا واضحا للجميع أن المشورة التى أتت بصدقى إلى الوزارة لم تكن من الحكمة فى شىء ، وبدا واضحا للجميع كذلك أن الرجل قد أدى المهمة الصعبة ، مهمة إغلاق بعض النوادى ومصادرة صحف بعينها ومن

ثم فلا حاجة تدعو إلى استمراره وجها للسلطة والأفضل أن يضحى به كبش فداء وأزيح صدقى فعلا عن كرسى السلطة ، وأعيد النقراشى إلى رئاسة الوزارة مرة أخرى (فى ديسمبر سنة ١٩٤٦) ، وكشفت هذه الخطوة نفسها عن أن محركى خيوط التغيير والتعديل يعانون من تخبط فى قراراتهم ، وربما كانوا يعانون كذلك من عجز عن فهم متغيرات جديدة تمس علاقات القوى الاجتماعية السياسية ببعضها البعض . على أية حال استمر الموقف السياسى يزداد تدهورا نحو اضطراب أكثر فأكثر؛ فقد استمرت مظاهرات الطلبة وانطلقت فى بعضها هتافات ضد الملك (خاصة داخل الجامعة) ، ومما زاد الطين بلة سريان موجة من تفجير القنابل داخل دور السينما ، وكانت قد بدأت قبيل عهد صدقى ، واستمرت فى العهد الجديد أيضا . ولم تذكر الأنباء أن الحكومة عثرت على الجانى فى أى من هذه التفجيرات ، وكان السؤال الرئيسى الذى يشغلنا جميعا هو : من الذى يستفيد من هذه التفجيرات الموجهة إلى «المصريين العاديين» فى هذه الظروف؟ وكانت الإجابة التى تفرض نفسها بطريق المنطق أن الانجليز وعملاءهم المستفيد الأول . أم تكون هناك أصابع أخرى ؟ ثم زادت أمور البلد تفاقما بأن فوجىء المواطنون بتفشى وباء الكوليرا بينهم

فى أواخر سنة ١٩٤٧ . وقرأنا فى تفشى الوباء إشارة بأصبع الاتهام إلى نظام الحكم كله ؛ فاللاعبون جميعا على المسرح المكشوف ، والمحركون من وراء الكواليس ، والمخرجون والملقنون مشغولون بتسخير كل شيء لأغراض اللحظة ، ولا أحد يهتم بخطط البناء طويلة الأجل .

وسط هذا الفيض من الأحداث المزعجة التى تزلزل الأرض من تحت أقدام الجميع ، وتشيع بينهم الخوف والترقب ، وتباعد بينهم وبين أقل القليل من الطمأنينة ، كنت أواصل العمل فى رسالة الماجستير ، وكنت أطلب من عبدالرحمن الشرقاوى ومحمود العالم أن يعطيانى مسودات أحدث قصائدهم ، وكنت أجلس فى أى وقت من الليل أو النهار إلى أوراقى وكتبى لأواصل التفكير المدقق فى مشكلاتى البحثية ، ولينتهى بى التفكير إلى نوع الكتابة التى أرتضيها ؛ وكنت فى ذلك الوقت على وجه التحديد أجتاز أصعب مراحل البحث وأحوجها إلى أعلى مستوى من إحكام قبضة الذهن على جميع خيوط التفكير . وأنا الآن أتذكر هذا كله ، وأتذكر معه أننى كنت فى ذلك الوقت على درجة عالية من الوعى بما يجرى فى البلد ، وما يجرى فى ذات الوقت داخل رأسى من عمليات تتناول وثائق البحث بالنظر ابتغاء الفهم والتحليل واستخلاص النتائج الكاشفة ، وفى خضم هذا كله كنت أسمع من حين لآخر بعض

الأصوات التى تنتقد هذا الأنشغال من جـانبى بعمل أكـــاديمى لا يضـر ولا ينفع بدلا من أن أخـرج للمشـاركـة فى أحداث البلد السياسية . كنت أستمع إلى هذا النقد أو اللوم ، وكنت أتحاشى الرد على أصحابه ، وألوذ بالصمت والابتسام ، وكنت فى كل مرة انتهى إلى رفضه فى سريرة نفسى ولكن سياق شعور بالمشقة لايفـارقنى . كنت أشعـر أنه نقـد غيـر صـائب ، وأنه وليد نظرة سطحية للأمور ، وكانت حجتى الرئيسية فى الرفض أن النشاطات الإنســانيـة الإيجـابيـة من قـبـيل العلوم والفنون والحب والزواج والإنجاب .. إلخ لايجوز أن تتوقف تحت أى شعار وأمام أى تبرير. وأن المشكلة الحقيقية إنما تكمن فى الكيفية التى نضمن بها لهذه النشـاطات أن تستـمـر رغم كل مـا يدور حـولها من صـراعـات . وكثـيـرا مـا كـان ينتـابنى شـعـور بأن بلادنا مـعـرضـة لكثـيـر من الصراعات السياسية أكثر من غيرها من الدول القوية ، فهل يعنى ذلك أن نتوقف نهائيا عن الإسهام فى نشاطات الفكر بدعوى أننا بلد صـغـيـر . هكذا كـان الحوار يدور فى سريرتى ، وبصورة أكثر تفصيلا فى جميع الأحوال .

على أية حـال فـوجـئنا فى ديسـمـبـر سنة ١٩٤٨ بأن أصـدرت حكومـة النقراشى قـرارا بحل جمـاعـة الإخـوان المسلمين . وبعد

عشرين يوما من صدور قرار الحل اغتيل النقراشي في بهو وزارة الداخلية إمعانا في تحدي سلطان الدولة . وبعد أقل من شهر ونصف الشهر اغتيل حسن البنا (فبراير ١٩٤٩) المرشد العام للإخوان المسلمين . وأشارت جميع أصابع الاتهام إلى ضلوع الحكومة في ارتكاب الجريمة . وبدا واضحا للجميع أن إبراهيم عبدالهادي ، خليفة النقراشي في رئاسة الوزارة بات مهددا بالقتل ثأرا لحسن البنا . وثاب محركو الخيوط إلى شيء من التعقل ، أو جاءتهم النصيحة ممن يعرفون كيف تساس مثل هذه المواقف بحسابات متبصرة ، فأزيح إبراهيم عبدالهادي عن الحكم . ودعي حسين سري ليشكل وزارة تجري انتخابات تشريعية محايدة ، وأجريت الانتخابات فعلا ، وفاز الوفد بالأغلبية ، ودعي مصطفى النحاس إلى تشكيل الوزارة (في فبراير سنة ١٩٥٠) وبعد فترة وجيزة أعلن النحاس إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من طرف واحد . وتوالت على إثر ذلك أحداث جسيمة ، كان أشدها جسامة انتقال الكفاح الوطني إلى مرحلة جديدة من العمل المسلح ضد معسكرات الإنجليز في منطقة القنال ، هكذا كان مخاض مصر في تلك الفترة ، بدأ بالعنف ، وانتهى بعنف أقسى . وكان كل ما فيه ينبيء بأن هوية جديدة لمصر في طريقها إلى التخلق . وكنت أرى أن

أسوأ ما فى المشهد هو أن كل طرف من المشاركين يريد أن ينفرد بتشكيل المستقبل .

نذر الحرب الباردة
فى مخاض العالم

انتهت الحرب العالمية الثانية بفاجعة التفجير الذرى فوق اليابان (فى أغسطس سنة ١٩٤٥) . ومع نهاية الحرب بدأت عدة صراعات تأخذ مجراها مما أفقد السلام جزءا كبيرا من قيمته ، وكان يعنى استمرار معاناة الشعوب من اتصال التهديد والافقار ، التهديد بحروب تالية ، والافقار بمزيد من الانفاق على أسلحة الدمار . هكذا بدأت نذر الحرب الباردة بين القوى الكبرى ، ولم يكن قد جف بعد مداد وثائق الاستسلام التى وقع عليها مندوبو الدولة المغلوبة .

وفى ذلك الوقت أيضا بدأت تظهر فى الأفق انتفاضات الشعوب التى عانت من الاستعمار قبل الحرب وتلقت وعودا بالاستقلال بعد النصر . وفى توقيت مقارب أيضا بدأت تطورات التهجير المنظم لليهود إلى أرض فلسطين ، والتهجير المنظم أيضا لعرب فلسطين من وطنهم ، كذلك أندلع القتال فى بعض بؤر

الصراع في أنحاء العالم . كان هذا هو ما أنطوى عليه مضمون المخاض العام مؤذنا بتشكيل عالم جديد .

بدأت نذر الحرب الباردة تكشف عن نفسها في قرارات اتخذت مبكرا . ففي نوفمبر سنة ١٩٤٥ أعلن الحلفاء الغربيون أنهم لاينوون اطلاع الاتحاد السوفييتي على أسرار القنبلة الذرية . وفي سبتمبر سنة ١٩٤٦ أصدرت الولايات المتحدة قانونا يحرم إفشاء أية معلومات عن الطاقة الذرية . ثم إذا بالاتحاد السوفييتي يعلن في نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد وحدها التي تملك أسرار القنبلة الذرية . ثم إذا بوكالات الأنباء تتحدث في أغسطس سنة ١٩٤٩ عن أول تفجير ذرى يقوم به السوفييت ، هكذا شهدا العالم أول جولة في سباق التسلح الذرى للقوتين العظميين . وأترك لفطنة القارىء بعد ذلك أن يتخيل القدر الهائل من التهديدات الذرية التي تبادلها الطرفان في هذه الجولة ، وبدأ بكل وضوح عندئذ أن العالم يدفع دفعا إلى شكل جديد من أشكال الصراع تعلو فيه أصوات الطواقم الحاكمة وتتأكد إراداتهم بينما تخفت أصوات الأفراد من سواد الشعب وتتوارى إراداتهم .

هنا أتوقف عن الاسترسال في سرد عشرات الأحداث والاسماء التي تجسدت من خلالها مفردات هذه الجولة ، لأن

القارىء المستزيد يستطيع أن يجدها فى العديد من كتب التاريخ . أما ما أرى أنه يستحق الوقوف والتأمل حتى ولو كان ذلك على حساب التنويه مؤقتا إلى أن يحين السياق المناسب للإفاضة فى الحديث عنه فهو ما عساه أن يكون قد ترسب فى نفوس شعوب الأرض من تغير فى المزاج نتيجة للأجواء المكفهرة التى استولت على مناخ العالم حينئذ . يخيل إلىَّ أن هذا الموضوع يستحق النظر لأنه ينطوى على دروس فى الكيفية التى يلزمنا أن نفهم بها الكثير من اضطراباتنا النفسية والاجتماعية الراهنة . ولكننا نترك هذا الرافد الآن ونعود إلى المجرى الأصلى للحديث .

حركات الاستقلال

إلى جانب نذر الحرب الباردة كان هناك رافد آخر يزيد من سخونة المناخ العالمى ، وكان هذا الرافد يتمثل فى بدء تحرك شعوب المستعمرات طلبا للاستقلال . شعوب كثيرة ، نذكر منها مصر والهند الصينية وإندونيسيا والجزائر وتونس ... إلخ كان هذا الرافد محملا بطبيعة الحال بمعانى الحق والآمال المشروعة بالاضافة إلى معاني التضحية والبطولة .. ولكن الوجه الآخر

للعملة هو المعاناة التى كابدتها الملايين من أفراد تلك الشعوب ، لا لشىء إلا لأن المستعمر فرض عليها الصراع ثمنا للاستقلال . واتخذ هذا الصراع أشكالا بالغة السوء فى قسوتها ، ومما زاد من نصيب العنف والقسوة فى هذا الرافد أنه اختلط فى بعض مساحاته (فى الهند الصينية مثلا) مع مساحات كانت تغطيها الحرب الباردة بين القوتين العظميين .

فلسطين وغرس إسرائيل

أما الرافد الثالث فكان إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين ، وكان واضحا فى هذا الرافد ، أنه يمثل نصيبا إضافيا تتحمله المجتمعات العربية بالاضافة إلى نصيبها الأصلى الذى تشارك به مع شعوب الأرض فى المخاض العالمى العام ، وقد بدأنا فى المعاناة منه منذ كنا تلاميذا صغارا فى مرحلة تعليمنا الثانوى . وكان ذلك فى أواخر الثلاثينيات . ولكن عندما أذنت الحرب العالمية بالانتهاء فى سنة ١٩٤٥ تبلورت القضية وبدأت المعاناة المصاحبة تتخذ أبعادا جديدة . ففى يناير سنة ١٩٤٦ أعلنت الحكومة البريطانية قرارا بجعل الهجرة المنظمة ، هجرة اليهود الأوروبيين ، إلى فلسطين فى حدود (١٠٥٠٠) عشرة آلاف

وخمسمائة مهاجر شهريا . وفى منتصف نوفمبر سنة ١٩٤٧ بدأ إنسحاب القوات البريطانية من أرض فلسطين ، كما أعلنت الولايات المتحدة أن الانتداب البريطانى على فلسطين ينتهى بنهاية مايو سنة ١٩٤٨ . وفى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أيضا أعلنت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، على أن تظل القدس تحت إدارة الأمم المتحدة وفى التاسع من أبريل سنة ١٩٤٨ أعلنت وكالات الأنباء عن وقوع مذبحة دير ياسين . وفى هذا الشهر نفسه . استولى اليهود على ميناء حيفا . وفى ١٤ مايو أعلن عن عن قيام دولة إسرائيل ، كما أعلن أن عصابات الهاجاناه تصبح هى النواة للقوات المسلحة الإسرائيلية . وفى الشهر نفسه أيضا أعلن عن نزوح مائة ألف عربى عن الأراضى التى احتلتها القوات الإسرائيلية . كما أعلنت جامعة الدول العربية الحرب على إسرائيل . وفى يونية سنة ١٩٤٨ تم عقد أول هدنة بين العرب واليهود . وفى ديسمبر من السنة نفسها احتل اليهود صحراء النجف . وفى مايو ١٩٤٩ قبلت إسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة ، وأعلنت بعد ذلك رفع أية قيود على هجرة اليهود إليها من جميع أنحاء العالم . وتوالت بعد ذلك فصول المأساة فى فلسطين ، وتوالت بعد هذه الفصول توابعها فى العالم العربى .

وبعد

هكذا سرت ، وسارت مصر . وسـار العالم من حولنـا فى النصف الثـانى من أربعينيات القرن العشرين ، وتشابهت المسارات الثلاثة فى توجهاتها ، فقد كانت جميعا مخاضات فى الطريق إلى تشكيل الهوية ، وعندما جـانت سنة ١٩٥٠ كـانت الملامح المبكرة للهويات الثلاث قد بزغت ، أما معالم التشكيل الذى سوف تنتهى إليه كل هوية فكانت لاتزال تبحث عن مستقر لها .

أجهاض المخاض :
حريق القاهرة

للحياة الإنسانية واجهات متعددة ، ومن هذه الواجهات أنها صراع متجدد بين الإرادة والواقع ، يحدث هذا بالنسبة لنا كأفراد ، ويحدث للعالم من حولنا جملة وتفصيلا .. كانت سنة ١٩٥٠ فيصلاً بين عهدين بالنسبة لى ، ولمصر ، وللعالم من حولنا .

أما أنا فقد جاء تعييني معيداً بكلية الآداب (جامعة القاهرة) فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ تبلوراً حاداً للدور الذى أردته لنفسى قبل ذلك بخمس سنوات ، وهو أن أُعدّ نفسى لكى أكون مفكراً وباحثاً ، ولكنى لم أخطط للتعيين فى الجامعة ، فلمــا جاء التبلور على هذا النمو أدركت ما فيه من جدة وبدأت أستعد للتعامل مع معطياته .

وأما فى حالة مصر فقد جاء وصول حزب الوفد إلى الحكم فى يناير سنة ١٩٥٠ وإعلانه بعد قليل إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ممثلا لمستوى جديد فى الجهاد الوطنى لاستكمال

الاستقلال ، وبدا عندئذ أن معظم القوى الفاعلة فى الميدان أدركت أن ما حدث يعتبر دفعة حادة لتفاعلات المخاض التى جرت فى البلاد أواخر الأربعينات ، وأخذت كل قوة تعد عدتها للتعامل مع هذه الدفعة حسب دلالتها كما قرأتها هذه القوة . وأما فيما يتعلق بالعالم فقد بدا إندلاع الحرب الكورية فى منتصف سنة ١٩٥٠ أخطر إنذار بتصعيد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى إلى مستوى حافة الهاوية ، وبدأ الكلام فعلا عن احتمال قيام حرب عالمية ثالثة .

انطلاقاً من الجامعة :

أثار تعيينى معيدا فى الجامعة انقساما حادا فى وعيى بذاتى؛ فأنا لم أشعر بأنه أضاف مكونا جوهريا جديدا إلى كيانى : كانت مكوناتى الرئيسية مستقرة الجوهر والمعالم عند مجىء التعيين ؛ كانت ثلاثة مكونات : المفكر ، والباحث ، والإنسان الملتزم . ولم يضف التعيين شيئاً إلى هذا الثالوث . ومع ذلك فقد كنت واثقاً من أن جديداً ما حل بى . وشيئاً فشيئاً بدأت تتكشف الحقيقة أمامى، إذ بدأ القديم يستوعب الجديد ؛ فإذا هذا الجديد شحنة طاقة جديدة تتلبس بكيان الثالوث كما أحمله . وقرأت هذه الشحنة على

أنه اعتراف اجتماعي يخول لي صلاحية أن أوظف حياتي كاملة في خدمة القراءة والكتابة والعمل البحثي وهو ما كنت أحاول أن أقترب منه من قبل ولكن على استحياء ، ذلك لما كنت ألمسه من معظم المحيطين بي (من أقارب وزملاء في وظيفتي الحكومية السابقة) . إذ كانوا يعبرون عن ضيقهم الشديد بانصرافي عن أشكال الحياة الاجتماعية اليومية كما يحيونها ، وكنت ألقى منهم في هذا الصدد عنتا شديداً . وكنت أبادلهم ضيقا بضيق وازورارا بازورار ، لكن هذا السخف كله كان يضيف إلى أعبائي عبئاً لا قيمة له ويرهقني رغم ذلك أيما إرهاق . جاء التعيين في الجامعة فأضفى دعما معنويا على توجهاتي لا سبيل إلى إغفاله ، وبالمكيال نفسه أصاب معنوياتهم حتى خيل إليَّ أنه قضى عليها أو كاد .

ومضيت في طريقي ؛ وكانت تقتسم الطريق روافد أربعة : أحدها يخص العمل الأكاديمي ، ويضم التدريس والعمل البحثي في الدكتوراه والكتابة المتخصصة في دورية علم النفس . والرافد الثاني يخص الكتابة العامة (في مجلة الفصول) والاهتمام العام، وكان هذا الاهتمام العام يمتد إلى رصد ما يجري في مصر وحول مصر من أحداث طلبا للفهم أساسا ، وللتنبؤ أحيانا ، وربما شاركت بحديث هنا أو حوار هناك . أما الرافد الثالث فكانت

تشغله اهتماماتى بأسرتى الصغيرة ، أنا والزوجة والكريمة . وأخيراً يأتى دور الرافد الرابع ويضم عالم الصداقة مع الأدباء الحقوقيين الثلاثة عبد الرحمن الشرقاوى ، وفتحى غانم، ، وأحمد بهاء الدين؛ والأدباء المتفلسفين الثلاثة محمود العالم ، ويوسف الشارونى ، وعباس أحمد : والفنانين التشكيليين وفى مقدمتهم محمد عويس ، ونبيه عثمان . وكانت الروافد الأربعة واضحة المعالم لكل منها هويته المميزة ، وكانت مع ذلك متناغمة ومتجاذبة ، وكان هذا التجاذب يصل أحيانا إلى حد التلاقى والتداخل ؛ وكان من أمتع مظاهر التداخل ما كنا نعيشه ، أحيانا لنقرأ ونناقش فى إطار الصداقة بعض كتاباتنا العامة، وعلى هذا النحو نعمنا بفاتحة قصائد عبد الرحمن الشرقاوى فى طريق شعر التفعيلة «رسالة من أب مصرى إلى الرئيس ترومان» ، وكان قد كتبها متأثرا بأنباء الحرب الكورية . واستمتعنا برواية «الجبل» عندما فاجأنا بها فتحى غانم وكان قد كتبها تحت وطأة خبراته كمفتش تحقيقات فى وزارة المعارف العمومية حيث أمتد عمله ليشمل ما يجرى فى مصلحة الآثار . ولكنى أعترف بأن هذا الامتاع لم يكن يدانى فى الوزن ولا فى الدلالة ما كان يغمرنى من مشاعر تقع عند بعض مواطن التداخل بين اهتماماتى الاكاديمية وحياتى الأسرية؛

يحدث ذلك عندما كنت أتوجه إلى طفلتي بعين الباحث العلمي لأرصد بعض وقائع سلوكها في مواقف معينة لأضيف نتائج هذا الرصد والتحليل كمادة علمية في فصول رسالتي للدكتوراة . وكان هذا الإجراء البحثي أمراً معترفاً به من أساتذة التخصص حينئذ وقد استخدمه فعلا عدد من أئمة الميدان من أمثال چان بياجيه ، وهنري ڤالون ، وشارلوت بوهلر . وكانت أوجه المتعة عندي في هذا الشأن متعددة ؛ منها هذا التوحد الذي كان يتلبس بي بين الأب والعالم . ومنها حدسي بأن هذا الطريق يضمن لي الأصالة لكوني أجري البحث على مادة جديدة هي هذه الطفلة التي لم يقترب منها باحث قبلي ، ومنها يقيني بأن ملاحظاتي على سلوكيات الطفلة سوف تقدم عنصراً حضارياً مصرياً يضاف إلى العناصر الغربية التي يزخر بها تراث *دراسات الارتقاء النفسي الاجتماعي للطفل* . ومنها كذلك تنبهي إلى أنني كنت بهذا المنحى البحثي أكرر ما أقدمت عليه من قبل ووفقت فيه أثناء دراستي لدرجة الماچستير ، فقد أجريت عددا من مشاهداتي عندئذ على مسودات الشعر عند عدد محدود من الشعراء المصريين ، وعلى بعض السير لعدد محدود من الشعراء العرب ، واستطعت أن أخرج منها بنتائج التقت فيما بعد مع نتائج باحثين أجانب متميزين في مقدمتهم كاترين باتريك .

كنت أعيش فى ذلك الوقت هذه الأنواع من المتعة الراقية ، وكنت أعايش من خلالها أدوارى كما تمثلت فى الروافد الأربعة التى تقاسمت طريقى فيما بينها . وكنت أعى من خلال ذلك كله أن أولويات الأدوار أضحت بالنسبة لى محددة كما لو كانت مثبتة برسمها فى اللوح المحفوظ . وكنت أعى بوجه خاص مقتضيات دورى كمواطن ، متمثلا فى الاهتمام العام إذ كان يشدنى بقوة إلى الاهتمام بالواقع (أو الخارج) السياسى ، بينما أنا مشدود بقوة أيضا إلى الداخل الفكرى / البحثى . وكنت أتقبل وطأة ما ينجم عن هذين الشــدين لأننى أنا الذى أردت ذلك . وكنت رغم معاناتى التى كانت تزداد بزيادة الاضطراب فى أى من الجبهتين وخاصة فى الجبهة الخارجية (حيث مخاض مصر) كنت رغم ذلك لا أحمل أى تشاؤم نحو ما كان يجرى فى مصر حينئذ من أحداث تتضح بالعنف كالمظاهرات الطلابية وما تخللها من صدامات . صحيح أننى انزعجت بعض الشىء مما دب فيها من انشقاق بين زعامتين إحداهما وفدية (زعامة مصطفى موسى) والأخرى إخوانية (زعامة مصطفى مؤمن) . لكن بقى انزعاجى محدودا لأننى لم أر فى ذلك ما يهدد مستقبل المخاض الوطنى، وصحيح كذلك أننى توجست خيفة من عواقب الإعلان المفاجىء عن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانبنا واعتبرته قرارا أملته على الوفد

ضرورات المزايدة السياسية على الأحزاب الأخرى وقرأت فيه مغامرة غير محسوبة ، ومع ذلك لم أر فيه تهديدا خطيرا لمستقبل المخاض .

حريق القاهرة

أما حريق القاهرة (فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) فقد رأيت فيه ما يدعو إلى التشاؤم فعلا ، لأننى قرأت فى معالمه بداية محسوبة لإجهاض المخاض. فى ذلك اليوم خرجت أتجول فى أنحاء القاهرة؛ ميدان الاسماعيلية (التحرير الآن) . وشارع قصر النيل ، وميدان الأوبرا ، وشارع ابراهيم باشا (الجمهورية الآن) .. تجولت لأشهد الحرائق بنفسى وما صحبها من نهب وسلب وتدمير لكثير من المحال التجارية ، ومحاولات للاعتداء على بعض البنوك . وفى ذلك اليوم نفسه قلت لأحد الأصدقاء أنى أتوقع أن يعلن النحاس باشا الأحكام العرفية ، وأتوقع أن ينتهز الملك الفرصة ويعلن إقالة النحاس ، وقلت إنى لأقرأ فى الأحداث ما يشير إلى أن البلد يوشك أن يقع فى قبضة حكم دكتاتورى سافر. كنت أقول ما أقول على أساس حدسى ، كانت عندى مفردات محدودة ، ولكنى كنت شبه واثق من صدق تنبؤاتى . وحدث فعلا ما توقعت ، وعلى امتداد الشهور الستة من ٢٦ يناير إلى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

توالت على مصر عدة وزارات ، وبدا المشهد السياسى وكأنه فصول فى مسرحية كوميدية تجنح إلى الإسفاف . وكان أسخف ما فى هذه المسرحية الأسلوب الذى جرى به التحقيق فى أحداث الحريق، فقد قبض على أفراد من حزب مصر الفتاة ، وعلى كثيرين من الصبية أولاد الشوارع ، وانتهى الأمر إلى تعتيم إعلامى تام على المحركين الحقيقين لأحداث الجريمة .

٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

فى الصباح أذاع الراديو بيانا غامضا، يلوم الفساد الذى شاب حكم البلاد. وظل البيان يذاع من حين لآخر ، ومع سماعنا البيان بدأنا نرى الدبابات والسيارات المصفحة تجوب الشوارع محملة بجنود القوات المسلحة المصرية، وهلل الناس وصفقوا فى الشوارع كعادتهم عندما يصفقون للمواكب الرسمية . وشعرت حينئذ أننا نبدأ مرحلة جديدة فى إدارة شئون البلاد. وقرأت فى مجموع الإشارات التى توالت أمامى فى اليوم الأول نفسه أنها ستكون مرحلة حكم عسكرى مباشر . ولكننى لم أدرك فى ذلك الوقت المبكر إلى أين يصل مداها ، كما أو كيفا . وتوالت أحداث كثيرة بسرعات تفوق ما اعتدناه من قبل . وكان أبرز هذه الأحداث خلع الملك فاروق يوم ٢٦ يولية وبروز اسم على ماهر ليتولى رئاسة

الحكومة ، وظهور اسم اللواء محمد نجيب قائداً لمجموعة الضباط القائمين بهذه الحركة ، وإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ . واسترعى انتباهى إلى جانب مفردات الوقائع ما أخذ يطرأ من تغير مفاجيء على طبيعة الإعلام وما خلقته هذه الطبيعة من مناخ نفسى اجتماعى شمل الناس وما بينهم : امتلأت الاذاعة بالبيانات الصادرة عما سمى مجلس قيادة الثورة ، وكانت هذه تذاع مثنى وثلاث ورباع ، وكانت لغة هذه البيانات مليئة بالتهديد والوعيد، وفيما بين البيانات كانت تذاع الأناشيد الحماسية ، وكانت تذاع كذلك برقيات تأييد تلقاها الضباط من مواطنين مختلفين ، وكانت تذاع أيضا خطابات أرسلها مرسلوها يشكون ظلما حاق بهم على أيدى الحكام السابقين ويطلبون القصاص لهم، وراح المذيعون يتنافسون فيما بينهم فى التجويد عند قراءة هذه الخطابات : من ويستطيع أن يحوز قصب السبق فى القراءة الميلودرامية الصارخة الباكية ... وكانت حصيلة ذلك كله مناخا نفسيا / اجتماعيا / سياسياً أمكن الاحتفاظ به على درجة عالية من الالتهاب على مر الأيام والأسابيع والشهور . وبدا بمرور الوقت أن المناخ الملتهب أريد له أن يبقى على مستوى التهابه بينما كانت المضامين تتغير . وكان الالتهاب يتركز فى المعانى المبثوثة فيما

يذاع . وهى معان يراد بها استثارة انفعالات بعينها . كالغضب ، أو السخط، أو النفور ، أو التحقير ... الخ . وإلى جانب ذلك تخلقت للمناخ خواص أخرى، منها الجلبة أو الضوضاء ، ومنها كذلك تسارع الرسائل ذات المعانى المتباينة أو المتعارضة . ووسط هذه الأحداث والأصوات الصاخبة، ومثيرات الخواطر الملتهبة كانت تترامى إلى المواطنين شائعات لا أول لها ولا آخر ، ولما لم تكن مرجعية يمكن الرجوع إليها لمعرفة الحقيقة فقد أصبحت الشائعات تعامل كأنها حقائق ، وأضحى الخوف من المجهول سمة تضاف إلى سمات المناخ العام وتغلف النفوس والعلاقات جميعا .

وفيما كنت أرصد هذه السمات الرئيسية لرسائل الحكام الجدد أذكر أننى كنت أشاهد وأسجل خصالاً كانت تظهر فى مقابلها على سلوكيات المواطنين ، كان بعض هذه الخصال تحقيقا مباشرا لما حملته رسائل الحكام (التخويف يثير الخوف مثلا) . وكان البعض الآخر ناتجا غير مباشر لرسائل الحكام ؛ وقد سجلت من بين ما سجلت الدهشة والحيرة المبطنة بالقلق . وأفاق الناس العاديون الأبرياء على أن الأيام المبكرة التى صفقوا فيها لظهور الدبابات والسيارات المصفحة فى الشوارع قد انتهت ، وكان لسان حالهم يردد المثل الشعبى .

عندئذ راحت السَّكرة وجاءت الفكرة .

وعندما وصلنا إلى منتصف الخمسينات كان الناس قد تم ترويضهم لمسألة النظام الجديد ؛ فقد عاشروه ثلاث سنوات ، وتعرضوا لأحداث جسام جرت فى ظله ، واعتبروا هذه الأحداث عينة فيها الكفاية تهديهم إلى تكوين صيغة نفسية للتعايش من خلالها مع هذا النظام . وكان من أهم ما توصلوا إليه فى شأن هذه الصيغة مسألة كيفية ممالأته كل حسب موقعه واجتهاده . وكانت هذه الممالأة تأخذ أحيانا شكل الطاعة العمياء بغض النظر عن الإيمان بأى شىء وراء كل ما يقال من أسماء وما يطلق من شعارات . وأحيانا أخرى كانت الممالأة تأخذ شكل استجداء الرضا، وأحيانا ثالثة تتجه إلى المزايدة على الغير فتقدم الوشاية والافتراء والغدر .. الخ . وفى هذا السياق بدا إلى أن هذه الصيغة التوافقية جاءت كنتيجة طبيعية للإعلام لخصائصه المرصودة مضافا إليه سير وقائع الحكم وخاصة ما كان منها يصنف تحت فئة الأحداث الجسام ، وقد عرفنا على امتداد الفترة الزمنية التى أتحدث عنها أحداثا كثيرة ، بدءاً بمحاكمة عمال المصانع فى كفر الدوار . وقد وقع الاختيار فى هذه المحاكمة على العاملين خميس والبقرى وصدر الحكم بإعدامهما ليؤديا دور رأس الذئب الطائر .

ثم جاءت بعد ذلك وقائع الإطاحة باللواء محمد نجيب من منصب رئاسة الدولة، وضرب رئيس مجلس الدولة داخل مجلس الدولة ، ووقائع محاكمات الاخوان المسلمين ، وطرد خمسين (أو أربعين كما قيل بعد ذلك) من أساتذة الجامعات بقرار من وزير التربية والتعليم (باسم مجلس قيادة الثورة) هذا المقام أرجو أن يدرك القارىء المعنى الذى قصدت إليه وأنا أخص بالذكر هذه الأحداث باعتبارها ممثلة لفئة الأحداث الجسام ، فأنا لا يعنينى فى هذا المقام هوية الأشخاص الذين شاركوا فى هذه الأحداث كجناة أو كضحايا رغم أن معظم الأسماء حاضرة في ذاكرتي ، لكن ما يعنينى هو ما انطوت عليه هذه الأحداث من عدوان صارخ على منظومات قيمية معينة ، تحتل مواقع بالغة الخطر فى المنظومة القيمية الكبرى التى نستظل بها فى مجتمعنا المصرى (فنتعامل من خلالها ، ونترابط ونتكامل بفصلها)، وما يترتب على هذا العدوان من تداعيات فكرية ووجدانية تهون على نفوس أصحابها الانزلاق إلى الاستخفاف (ولو على مستوى التصور أولا) بكل ما يربط الفرد بالآخر فى المنظومة الاجتماعية ، ثم من الاستخفاف المتطور إلى الاستهانة المنطوقة ، ومن هذه إلى مستوى الفعل فى الخفاء ، ومنه إلى الفعل المصحوب بالتحدى ، ثم إلى مستوى

التحريض ، ومن حصيلة ذلك كله تحدث الشقوق فى بنيان المجتمع، وإذا نحن نتكلم عن درجات من التخلخل أو التفكك الاجتماعى لا سبيل إلى درء أخطارها بأى علاج مباشر، وهو ما وصلنا إليه فى الوقت الحاضر . ولا يعنى حديثى هذا أن كل ما نعانى منه الآن من مظاهر التخلخل الاجتماعى إنما يرجع إلى أحداث تلك الأيام التى أتناولها بشهادتى هذه . ولكن يعنى أن تلك الأحداث أسهمت اسهامات خطيرة في هذا الاتجاه . يوما من الأيام ينبغى لأهل الاختصاص من مواطنينا أن يكتبوا عن الإطار العلمى الذى يوضح ويفسر الصلة الوثيقة بين نظم الحكم المختلفة وأنماط الأخلاق العملية التى تسود بين المواطنين فى ظل كل منها، ثم عما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى فى منظومات القيم التى تحفظ على المجتمع تماسكه من خلال تكامله .

العالم الكبير فى أوائل الخمسينات

كانت هناك أوجه شبه لا يمكن تجاهلها بين الخصائص العامة *للمناخ السياسى الذى ساد فى مصر ، وفى العالم من حولها على* امتداد الخمسينات المبكرة ، وكانت هذه التشابهات تثير

تسـاؤلاتي : كـان الالتـهـاب في الداخل وفي الخـارج ، وكـانت الضوضاء هنا وهناك . وكان كذلك تسارع الأحداث مع أقدار من التعارض فيما بينها ، وتعالي النغمة العدوانية ، ومعاناة سواد الناس مما يمكن وصفه بأنه بطانة من الخوف الغامض نحو ما قد يتكشف عنه الغد، وكانت تساؤلاتي تدور حول مصدر هذا التشابه ، هل جرت عملية تعلم وتدريب ، فتعلم أحد الطرفين (وهو الداخل غالبا) على يد الطرف الآخر؟ أم تعلم الكل من المدرسة النازية وما كانت تفعله أيام الحرب ، وقد سمعت بنفسي محمد نجيب وهو يخطب ذات مرة في ميدان الاسماعيلية (التحرير) فيضـرب المثل بهتلر ونظامه ، ويقول كان هتلر إذا وقف ليخطب في الناس ساد صمت تسمع فيه رنة الإبرة . سمعت ذلك بنفسي وهو قول يوحي بالاستعداد للتعلم من النموذج المذكور، أم أن المسألة كانت أعقد من ذلك ، فالكل كان يسهم بما تجود به قريحته والكل كان يتعلم من الكل على أية حال لم أجد بدا من إثبات هذا التشابه اللافت للنظر ! .

كان العالم لا يزال يعيد ترتيب أولوياته بعد الخروج من الحرب، وكان ترتيب الأولويات يتم في إطار من تزايد الاستقطاب بين غرب تقوده أمريكا، وشرق يقوده الاتحاد السوڤييتي ولأسباب مفهومة

ولا محل لمناقشتها هنا كانت أنباء القرارات والأحداث تنهمر علينا من الغرب أكثر مما تنهمر من الشرق وبدا بوضوح أن معظم الزعامات فى العالم فى عجلة من أمرها ؛ وكنت أتساءل حينئذ : وهل الشعوب كذلك كانت فى عجلة من أمرها ؟ أم أن هذا التعجل كان مزاجا خاصا بالزعماء المتعجلين ؟ وكنت أقرب إلى الإجابة بأن التعجل كان وقفاً على الزعامات ومن لاذ بها : ولماذا ؟ هل لأن هذه الزعامات كانت ترى نفسها فى حالة سباق مع معارضيها (أو أعدائها الحقيقيين أو الوهميين) ؟ أم أن المسألة تتم بصورة مغايرة لما نرى ، وأن الاتباع هم الذين يغرون الزعامات ويدفعونها دفعاً إلى هذه العجلة لأن لهم فى ذلك مآرب أخرى ؟ كانت هذه الأسئلة جميعا تدور فى ذهنى وتمتد فى مجال تطبيقاتها لتشمل الداخل والخارج .

وعندما كنت أولى وجهى شطر الخارج كنت أرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الهيمنة على كل صغيرة وكبيرة فى حياة الشعب الأمريكى وشعوب المنطقة التى يمكن أن تمتد إليها ذراعها . وقد اشاعت مفهومين محوريين للتعامل على أساسهما مع الجميع : «الأمن القومى الأمريكى» ، و «طراز الحياة الأمريكية» ؛ الأخير لضبط إيقاع الشعب الأمريكى أولا ثم شعوب

العالم من بعده ، والأول لضبط الإيقاع فى دائرة النفوذ الخارجى أولا . ثم فى الدائرة الداخلية بعد ذلك. وكانت أعلى صيحة للضبط فى الداخل هى ما عرف بالصيحة المكارثية ، «نسبة إلى جون مكارثى عضو مجلس الشيوخ الامريكى والمتزعم لحركة التحقق من صدق الولاء لطراز الحياة الأمريكية» . أما الضبط فى الخارج فكانت له أدوات متعددة : منها ما هو خشن عنيف، وما هو ناعم رقيق . كان فى مقدمة أدواتها الخشنة نموذج الحرب الكورية الذى ساقت إليه معظم أعضاء الأمم المتحدة ومعهم علم المنظمة ولكن تحت القيادة الأمريكية ، ومنها الأحلاف العسكرية ، وفى ذلك الوقت كانت تسوق بكل المغريات حلف بغداد (ليربط بين بغداد ، وايران ، وباكستان ، وكانت تدفع مصر دفعاً للانضمام إليه) ، ومنها الاشتراك فيما سمى بعد ذلك بالأعمال القذرة ، والمثال النموذجى لهذه الأعمال نزول الأمريكيين أنفسهم (بقيادة كيم روزفلت) إلى الشارع الإيرانى لضرب محاولة مصدق لتأميم البترول الإيرانى .. الخ أما الأدوات الناعمة الرقيقة ، فمنها تصدير السلع الترفيهية التى يقرها الذوق الأمريكى الحائز للرضا، وفى مقدمة هذه السلع مارلين مونرو للمتعة المشوبة بالجنس ، والفيس بريزلى للمتعة المشوبة بالمخدرات وجيمس دين للمتعة

المشوية بالعنف ، ولا بأس من تصدير سلع تثقيفية كذلك مثل مؤسسة الفرانكلين للطبع والنشر لأنها فى نهاية الأمر سوف تمسك بمفاتيح كثيرة .

ولم تكن الرسائل الواردة من المعسكر الشرقى حينئذ تفضل رسائل الغرب كثيرا من حيث خصائص الالتهاب ، والضوضاء ، والعدوانية ، والتناقض .. الخ . فقد تفجرت الخلافات بين الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا واتُّهم تيتو بالمروق إلى اليمين عندما اختلف مع فكر ستالين ، وتمزق التحالف بين الاتحاد السوفييتى والصين ولكن دون أن تتعرض الصين للإهانات التى تعرضت لها يوغوسلافيا (وذلك عملا بمبدأ الانتهازية فى العلاقات الدولية الذى لا يزال سائدا حتى يومنا هذا) ، وفى تشيكوسلوفاكيا أعلن عن اكتشاف مؤامرة سميت مؤامرة سلانسكى وصدرت أحكام بالإعدام على من اعتبروا متآمرين ، وفى الاتحاد السوفييتى أعلن عن اكتشاف مؤامرة شارك فيها أكثر من عشرة من الأطباء اليهود ، وبعد أربعة شهور أعلنت براءاتهم ، وفى هذه الأثناء كان ستالين قد توفى وتولى بعده نيكيتا خروشتشيف السكرتارية العامة للحزب . وبعد بضعة شهور أعلن عن تجريم بيريا رئيس المخابرات السوفيتية وتم إعدامه فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ . ثم بعد

قليل أعلن عن زيارة خروشتشيف ليوغوسلافيا ورد الاعتبار إلى زعيمها تيتو .

أما بعد

فهكذا كانت الرسائل الواردة من الغرب والشرق ، في تلك الفترة ، تنطق كلها بخصائص المناخ السياسي الذي ساد العالم: الالتهاب، والضوضاء ، والتناقض ، والعدوانية وبث الخوف المبهم في نفوس الناس البسطاء ، الذين يشعرون بما يجري حولهم ، ولكن لا يفهمون لماذا . وكذلك كانت الأمور تجري في مصر في الفترة نفسها ، والبسطاء بسطاء في كل مكان ، يشعرون ولكن لا يفهمون .

ومع الاقتراب من منتصف الخمسينات بدأت الدعوة إلى «الحياد الإيجابي» في السياسة العالمية ، بدأت بصوت خفيض ، لكنه ينطوي على قدر معقول من الحكمة ، وبدأت أصداء هذا الصوت تتردد عندنا في مصر . وفي ذلك الوقت كنت قد أنجزت رسالة الدكتوراه ، ورأيت رغم جنون العالم من حولي، ووقوفا في وجه هذا الجنون ، أن أدبر للسفر إلى أحد مراكز العلم المتقدم في الخارج لأرقى بعلمي وأؤدي رسالتي .

الحكام والإعلام

مع بداية النصف
الثانى من الخمسينات

اعتقد أن أقبح القبائح التى تعرضت لها شعوب الأرض على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين كانت هى الحرب الباردة التى بدأت فعلا يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ عندما أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية فوق هيروشيما فى اليابان ، فكان عذا ايذانا بدخلو العالم فى أتون مناخ سياسى جهنمى لم يعهده من قبل : كان الشعار الرئيسى فى هذا المناخ هو التهديد المستمر والتهديد المضاد المستمر ، وكان موضوع *التهديد فى الحالتين هو «القضاء على الآخر» ، وعلى الحياة كلها* إذ لزم الأمر ، كان هذا المستوى من التهديد يجرى فى الرسائل المتبادلة بدون انقطاع بين القوتين الكبريين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى على مرأى ومسمع من جميع الدول وجميع الحكام ، وكانت تحيط به ضجة إعلامية حققت نجاحا مشهودا فى مضاعفة قدرته على إثارة الخواطر . ولم يتوقف الأمر

عند هذا الحد ، فقد إدعت كل قوة لنفسها حق الهيمنة على عدد من دول العالم (ظاهرة الاستقطاب) بحيث انتهى الأمر إلى ما يقرب من اقتسام دول العالم فيما بينهما؛ وهكذا تطور الأمر بحيث أصبح متبادلا بين جوقتين أو عصبتين من الدول ، لكل عصبة زعيم وخلف الزعيم أذناب على درجات مختلفة من الذنبية . صحيح أن الأمور لم تكن منسقة ولا سلسة تماما على النحو الذى قد توحى به هذه العبارات ، إلا أنه كانت هناك أساليب لا حصر لها لتحقيق التنسيق المطلوب داخل كل عصبة ، وكانت معظم هذه الأساليب تكرس القهر فى نهاية الأمر . وقد استمر هذا المسلسل حتى أشرف القرن على نهايته فى بداية التسعينيات عندما تصدع الاتحاد السوفييتى ثم أنهار بصورة لم نعرف لها سابقة على مر التاريخ الحديث . ومع ذلك فأنا لن أتجاوز فى مقالى الراهن حدود الأحداث التى وقعت حتى نهاية الخمسينات وبداية الستينيات . وسيجد القارىء فى الفقرات التالية أن وقائع كثيرة – على الصعيد العالمى والمحلى – يتعذر فهمها أو إدراك دلالة تداعياتها إلا على خلفية اطار التهديد العام الذى ذكرت كيف نشأ وكيف تمكن ، والذى سوف أعيد ذكره فى مقالاتى التالية بينما أنا أكمل روايتى للكيفية التى قرأت بها أحداث القرن العشرين .

تعرية الاستبداد

على خلفية التهديد والتهديد المضاد (كمناخ عالمى) أبيحت وارتكبت كل الجرائم ضد شعوب الأرض ؛ فقد ارتكب الحكام من العصبتين أو المعسكرين أقبح الجرائم فى حق الشعوب، وتم ذلك فى ظل حالة إعلامية لها مقوماتها الفعالة ؛ وأول هذه المقومات الضجة التى تعطل العقول عن التفكير الرشيد، وثانيها قدر كبير من الاستثارة الانفعالية تدعم أساساً انفعالى الخوف والغضب فى أشد صورهما بدائية ، وثالث المقومات تبرير (تمتزج فيه المعلومة والقيمة) كالعذر الذى هو أقبح من الذنب؛ وكان التبرير الصادر عن معسكر الشرق يدور دائما حول الدفاع عن الدولة القلعة التى قامت لترسيخ العدل الاجتماعى ؛ وفى معسكر الغرب كان التبرير دائما هو الدفاع عن الحرية وعن الدولة وأتباعها الرامزين للحرية . ولكى يتم تضييق الخناق على أى تفكير رشيد (قوامه التروى والنظرة النقدية) عسى أن تكتم أنفاسه استعان جميع الفرقاء فى المعسكرين بتسريع الأحداث ، أو ما نسميه نحن بالعامية المصرية «الكربجة» فالكل يجرى ويلهث وكأن السياط تلاحقه ، فلا وقت الآن لكذا ، ولا وقت لكذا ... الخ .

وقد يكون هذا الكذا حقا من حقوق الإنسان ، وقد يكون مطلبا من مطالب الحرية وتقرير المصير، وقد يكون ... وقد يكون ... الخ)

وأصبح لسان حال المشرفين على إدارة شئون التهديد: ضرورة تأجيل كل المطالب ، حتى ولو كانت من بين المطالب الأساسية للإنسان ، ضرورة تأجيلها إلى أجل غير مسمى حتى تحسم المواجهة بين العصبتين . وإلى القارىء بعض الأحداث تفصيلا .

فباسم الدفاع عن الحرية ومعسكر الحرية أعلن فى تقرير صدر فى يناير سنة ١٩٥٦ أن البريطانيين قتلوا فى الفترة ما بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ عدد ١٠١٧٣ عشرة آلاف ومائة ثلاثة وسبعين مواطنا كينيا لأنهم كانوا أعضاء فى تنظيم يدعى «ماو ماو» بزعامة جوموكينياتا يطالبون باستقلال كينيا عن التاج البريطانى ، وهذا يعنى أنهم يحاربون الدولة (البريطانية) التى تحالف الدولة (الأمريكية) المدافعة عن الحرية .

وباسم الحرية والدفاع عن معسكر الحرية منح البرلمان الفرنسى فى مارس سنة ١٩٥٦ رئيس الوزراء جيه موليه سلطات خاصة فى الجزائر لأنها تشاغب طلبا للاستقلال عن فرنسا التى تقف فى معسكر واحد مع الدول الرامزة للحرية ، وباسم الدفاع عن الحرية أعلن فى يوليه سنة ١٩٥٦ أن باريس ولندن تدرسان إمكانية إنزال جيوشهما فى مصر لمنعها من تنفيذ قرار الاستقلال

بامتلاك شركة قناة السويس ، وضرب الطيران البريطانى والفرنسى مصر بدءا من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وباسم الحرية والدفاع عن العالم الحر مارست القوات الفرنسية أبشع أنواع العدوان والتعذيب فى مجاهدى الجزائر كما أعلن هنرى أليج فى كتاب له نشر فى فرنسا فى فبراير سنة ١٩٥٨ . وبإسم الحرية والدفاع عن العالم الحر منعت الشرطة الفرنسية اجتماعا دعت إليه جماعة تسمى نفسها العصبة الفرنسية لحقوق الإنسان كان الهدف منه الدعوة لوضع حد للتعذيب فى الجزائر . وباسم الحرية أعلن فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ عن تفجير ذرى ثالث قامت به فرنسا فوق الصحراء الكبرى الأفريقية وكانت المغرب قد احتجت من قبل على التفجير الذرى الأول والتفجير الذرى الثانى اللذين قامت بهما الحكومة الفرنسية فوق هذه الصحراء الكبرى وكان ألبرت شفايتزر الحائز على جائزة نوبل للسلام قد أصدر نداء فى أبريل سنة ١٩٥٧ بإيقاف التجارب الذرية، وكان الزعيم الهندى جواهر لال نهرو قد أصدر نداء مماثلا فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وكان ٩٢٣٥ تسعة آلاف ومائتان وخمسة وثلاثون عالماً من ٤٤ دولة قد طالبوا فى يناير سنة ١٩٥٨ بإيقاف التجارب الذرية . ولكن ذهبت أو أذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح لأنها كانت معارضة لقرارات رموز الحرية !!

وعلى الجانب الآخر . جانب التهديد المضاد (حيث قلعة الدفاع عن العدل الاجتماعى) كان موت ستالين فى النصف الأول من الخمسينيات إيذاناً بتعرية الستالينية فى النصف الثانى من الخمسينيات ، وجاء التوقيت المناسب فى منتصف فبراير سنة ١٩٥٦ بمناسبة عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، وفى هذا المؤتمر أعلن نيكيتا كروشتشيف (السكرتير العام للحزب بعد ستالين) إنهاء الطغيان الذى ساد فى فترة الحكم الستالينية ، وكشف عن العديد من الجرائم التى ارتكبت ضد الأفراد والدول باسم الدفاع عن الاتحاد السوفييتى والقيم التى يرمز لها ، وفى مقدمتها إقامة دولة العدل الاجتماعى ومساندة الدول التى تحذو حذوها . وبعد قليل نشر نص الخطاب الذى كان كروشتشيف قد ألقاه فى تلك المناسبة وأحدث مضمون الخطاب صدمة عميقة فى نفوس أعداد غفيرة ممن كانوا يؤمنون بقضايا العدل الاجتماعى أو يتعاطفون معها . وشعر البعض أنهم غدر بهم ، أو غرر بهم لأن الجرائم كانت تقترف فى الخفاء ولا تجد طريقها إلى العلن ، وكأن الفرق بين المعسكرين كان فى حقيقته فرقا بين مستويات من المهارة فى إخفاء الجرائم التى ترتكب باسم الحفاظ على المعانى والقيم التى يدعى النظام القائم فى الشرق أو فى الغرب الدفاع عنها .

وبدا الوجه القبيح للنظام فى الشرق من خلال مظهرين رئيسيين : أحدهما فيما كان يعلن من حين لآخر من تراجع عن قرارات تجريم سابقة . والثانى فيما كان يرتكب من أفعال جديدة تصل إلى حد الجرائم هى الأخرى لكنها تثير حولها البلبلة فى النفوس والعقول نظراً لما يحيط بها من تبريرات إعلامية لا أول لها ولا آخر . وهكذا تلقى الناس تحت المظهر الأول أنباء إعادة الاعتبار للزعيم الهنغارى لازلو راجيك فى مارس سنة ١٩٥٦ ، وكان قد حوكم وأعدم بتهمة الخيانة لقيم العدل الاجتماعى فى سنة ١٩٤٩ .

وفى إبريل من العام نفسه أطلق سراح الزعيم البولندى ڤلاديسلاف جومولكا من سجنه وأعلن أنه كان من ضحايا الاستبداد الستالينى ، وأعلن فى الوقت نفسه العفو عن ثمانين ألف من مواطنيه البولنديين كانوا قد حكم عليهم فى سلة واحدة مع جومولكا ، وفى أغسطس من العام نفسه وصل رد الاعتبار إلى جومولكا إلى حد إعادة تنصيبه عضوا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البولندى . وفى يونية سنة ١٩٥٦ أعلن كروشتشيف أن آراء الزعيم اليوغسلافى چوزيف تيتو التى سبق أن استوجبت المؤاخذة إلى حد اللعنة والطرد من مجال الفكر الشيوعى أيام ستالين أتضح أنها كانت سليمة ، وأن الحكم الستالينى عليه كان

خطأ فاحشا يصل إلى حد الجنون أو الجريمة أو كليهما معاً ، وفى سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلن فى بلغاريا عن إعادة الاعتبار للزعيم البلغارى تراچكو كوستوف وكان قد حوكم وأعدم بتهمة الخيانة فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ !! ويضيق المقام هنا عن ذكر العديد من الأمثلة من هذا الطراز الذى يقع تحت المظهر الأول ، وكنت أتساءل وأنا أقرأ هذه الأخبار (وكنت حينئذ فى لندن أتابع دراساتى لمستوى ما بعد الدكتوراه) .

كيف كانت المحاكمات تتم إذن ، المحاكمات التى أدانت هؤلاء جميعا ومئات وآلافا آخرين غيرهم ، ووصلت فى مستوى الإدانة إلى حد الحكم بالموت ؟

وتلقى الناس أمثلة أخرى عديدة تحت المظهر الثانى ، الأفعال الجديدة التى تصل إلى حد الجرائم ، والتى أوقعها نظام كروشتشيف نفسه ، وأثارت البلبلة فى النفوس والعقول ، وأصبح السؤال الأساسى فى نهاية المطاف :

هل الحق ما أعلن الحاكم أنه الحق والباطل ما أعلن الحاكم وبطانته أنه الباطل؟

كان من أقبح الأمثلة فى هذا الصدد دخول ألف دبابة سوفيتية بودابست فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٦ لسحق الانتفاضة الهنغارية ضد الهيمنة السوفيتية فى أكتوبر ، وتم للسوفييت القبض على

إيمرى ناج رئيس الوزراء الهنغارى وزملائه الوزراء الذين تجرأوا على التفكير والتخطيط لوضع الأسس لسياسة هنغارية مستقلة، وبدأ نزوح الآلاف من الهنغاريين إلى الغرب هربا من موجة البطش الانتقامى الآخذة فى التزايد . ومع ذلك فقد بدا لى هؤلاء كالمستجير من الرمضاء بالنار . وكنت أعى جيداً أثناء قراءتى تلك الأحداث أن هذا الذى يفعله كروشتشيف فى هنغاريا جاء فى ذات الوقت الذى كان يقف فيه بحزم ضد الدخل الانجليزى الفرنسى فى مصر بجيوشهما (فى نوفمبر سنة ١٩٥٦) لقمع محاولة الحكومة المصرية أن تخطط لسياسة مستقلة تتبعها فى تمويل مشروعاتها للتنمية وعلى رأسها مشروع إقامة السد العالى .

كنت أقرأ التناقش المزرى بين الموقفين ، وأطلق العنان لقدراتى التحليلية النقدية أن تصل فى تحليلاتها إلى منتهاها .

وفى مصر :

اتسمت فترة النصف الثانى من الخمسينيات (التى نحن بصددها) بثلاث سمات رئيسية ، تخلقت جميعا باعتبارها إفرازاً متوافقاً مع مضمون المناخ السياسى العالمى (مناخ «التهديد والتهديد المضاد») السائد ، ومناسبا لظروف دولة صغيرة مصنفة على أنها ضمن دول العالم الثالث ، وتنوء فى الوقت نفسه بعواقب

مخاضها الذى عاشته فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، وهو المخاض الذى كان واعداً والذى لم يكن قد محى بعد من ذاكرة المهمومين بالهم العام من أبناء الشعب . كانت هذه السمات الثلاث هى : أولا عبادة الفرد / البطل . وثانيا سياسة رد الفعل أكثر من الفعل ، وثالثا التوفيقية أو التلفيقية فى الفكر السياسى.

وتحتاج عبادة الفرد لكى تقوم لها قائمة أن تتوافر لها ثلاثة عناصر : أولها مجال اجتماعى تم تفريغه من القوى السياسية الفاعلة ، وثانيها الفرد / البطل نفسه الذى يتسم بالنهم إلى الانفراد بإتخاذ القرارات ، وثالثها الأفراد والجماعات والأجهزة الداعمة والمروجة لهذا الفرد وبضاعته . وقد توافرت هذه العناصر جميعا فى مصر على امتداد الخمسينيات المتأخرة ، وكان الفرد / البطل هو عبد الناصر . ولمن أراد المزيد من الدراسة المتأنية لتفريغ المجتمع المصرى من القوة السياسية الفاعلة آنذاك أن يدرس الأسلوب الذى عولجت به قضية الأحزاب بعيد قيام حركة ٢٣ يوليه ، وأن يدرس الوظائف المجتمعية التى قامت بها المحاكم الاستثنائية ، وأن يدرس الأسلوب الذى أزيح به محمد نجيب عن الرئاسة ، والأساليب التى أزيح بها معظم أعضاء مجلس الثورة

واحد بعد الآخر عن المشاركة فى الحكم ، أما من أراد التفقه فى موضوع الجماعات والأجهزة المروجة، والداعمة لعبادة الفرد / البطل فيلزمه أن يدرس الخطوات والمراحل التى مر بها تخليق العلاقة وتنميتها بين عبد الناصر والجهاز الإعلامى برمته ، والأصداء النافذة التى استثارها فى المجتمع كله بمؤسساته وأفراده .

وإلى القارىء أمثلة محدودة من القرارات التى أنفرد الفرد البطل باتخاذها ، يدخل تحت هذا البند قرار تأميم شركة قناة السويس فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وقرار تمصير شركات التأمين والبنوك وكثير من الوكالات التجارية فى يناير سنة ١٩٥٧ ، والقرار بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ ، والقرار بمصادرة المشروعات البلچيكية فى مصر على أثر القبض على الزعيم الأفريقى پاتريس لوممبا فى الكونغو البلچيكية فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ . وسواء أكانت هذه القرارات وما صدر على شاكلتها جاءت من صنع عبد الناصر مائة فى المائة أم تسعين فى المائة أم أقل من ذلك أم أكثر فهكذا قدمها الإعلام المصرى حينئذ، وهكذا تشير الدراسات الجادة التى تناولت تلك الفترة من تاريخ مصر (راجع فى هذا الصدد مقالى الدكتور أسامة الغزالى حرب

فى جريدة الأهرام بتاريخى ١٢ و ٢٧ نوفمبر الماضى) وهكذا أتخذت قرارات التأميم فيما بعد (سنة ١٩٦١) التى سميت بالقرارات الاشتراكية .

كما أتخذت قرارات أخرى من قبل لا تقل عن ذلك خطراً فى حياة الأمة، مثل قرارى الدستورين المؤقتين دستور ١٩٥٦ ودستور سنة ١٩٥٨ . وقد أتخذ الإعلام المصرى من صدور كل قرار من هذه القرارات فرصة ذهبية لمزيد من دعم عبادة الفرد/ البطل.

ولا أدرى إن كان سيتيسر لطالبى الدراسة العلمية لهذا الفصل من تاريخ الأمة أن يستعيدوا فى مقبل الأيام الصورة التى تم بها الفصل ووقعها استعادة مطابقة للأصل لكى يتناولوها بالتحليل الموضوعى الرصين ويبرزوا ما خلفته عناصرها من أضرار جسيمة فى معنويات المصريين وما يمكن أن نسميه بآثار التربية السياسية للشعب .

ونترك مسألة عبادة الفرد إلى القضية الثانية : قضية غلبة أسلوب رد الفعل (مقارنا بأسلوب المبادرة بالفعل) فى ميدان العمل السياسى . هكذا جاء كثير من القرارات . من هذا القبيل قرار حل جماعة الإخوان المسلمين ردا على حادث الاعتداء على عبد

الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرسة سنة ١٩٥٤ . وقرار تأميم شركة قناة السويس رداً على قرار البنك الدولى بالانسحاب من تمويل مشروع إقامة السد العالى ، وقرارات التأميم (المسماة بالاشتراكية) الصادرة فى سنة ١٩٦١ وقد جاء توقيتها رداً على ما قيل من أن بعض أغنياء مصر أظهروا عدداً من مظاهر الشماتة فى فشل مشروع الوحدة المصرية السورية . وجدير بالذكر أننى أقتصر هنا على ذكر بعض القرارات الكبرى ولا أذكرها كلها ، كما أننى لا أذكر نوعاً أخر من القرارات وأسميها قرارات التردد ثم التراجع . وهى قرارات بالغة الغرابة عندما يمس الأمر السياسية العليا للدولة ، ومن أشهرها قرار اتخذه عبد الناصر (وأذاعة بنفسه) بالتدخل العسكرى فى سوريا لضرب الانقلاب الذى قام هناك ضد الوحدة ، وقيل إن قوات عسكرية مصرية بدأت بالتحرك بحراً نحو سوريا لتنفيذه ، ثم عدل عنه فى خلال ساعات من إصداره ، وهو قرار قلما يأتى ذكره فى الحديث عن سياسات تلك الفترة ، ويعتبر هذا التردد دليلا دامغا على عفوية عملية اتخاذ القرار وإصداره حينئذ ، أو بعبارة أخرى أنه كان مجرد رد فعل آلى لم ترشده عمليات التفكير فى العواقب أو فى البدائل .

ثم نأتى إلى ذكر السمة الثالثة التى وسمت حكم مصر فى تلك الفترة ، وهى سمة التوفيقية أو التلفيقية فى الفكر السياسى السائد داخل دائرة الحكم ، وهى سمة تكشف عنها أمور كثيرة كان أشهرها شعار «التجربة والخطأ» الذى تردد ذكره عشرات المرات فى أحاديث عبد الناصر والمتزلفين إليه . وقد قرأت هذا الشعر آنذاك على أنه ملاذ للتهرب من أية مسئولية عن الأخطاء كبيرها وصغيرها مما كان يتكشف تباعاً على مستويات التخطيط والتنفيذ . وقرأته كذلك على أنه كان وقاء متميزاً ضد المطالبة بأى ارتباط محدد سلفاً أمام الرأى العام المحلى أو العالمى، ومن ثم فقد رأيت فيه واحداً من المفاتيح (الفكرية أو التبريرية) المهمة لإلقاء الضوء على الكيفية التى أساغ بها عبد الناصر لنفسه ولأشياعه أن يضع للأمة ثلاثة دساتير متتابعة فى مدى زمنى لا يتعدى ثمانية أعوام (١٩٥٦ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤) .

وأخيراً وليس آخراً ، فقد قرأت فى هذا الشعار استهانة صريحة بمصير شعب بأكمله وهل توضع مصائر الشعوب، من حيث المبدأ، موضع التجريب والخطأ . أن نخطىء فى أداء أدوارنا السياسية هذا شىء ، وهو جائز ووارد : أما أن يكون التوجه من حيث المبدأ هو التجريب والخطأ فهذا قمة الاستهانة بحاضر الأمة ومستقبلها .

فى ختام هذا الفصل أرى لزاما علىَّ أن أقدم ثلاثة تعقيبات : أولها أننى تعمدت الإيجاز الشديد فيما يتعلق بنقطة التماس بين الأحداث (العالمية والوطنية) من ناحية وما هو فردى / شخصى من ناحية أخرى ، فاقتصرت على ذكر قراءتى لهذه الأحداث وثانيها أننى تحاشيت فى القسم الذى يتناول مصر من هذا الحديث أن أذكر اسماء اشخاص أيا كان قربهم من مركز صدور الأحداث ، لأن الأسماء لا أهمية لها فى مثل هذا السياق . وثالثها أن كل المؤشرات كانت ومازالت تشير إلى أنه أن الأوان للنظر الجاد فى مضمون المسئولية المجتمعية للإعلام .

عقد الستينيات فى العالم :
عقد الكوارث

تفرد عقد الستينيات دون بقية عقود القرن بعدد من الخصائص لم تجتمع معاً لغيره من العقود ، فقد تفرد أولا : بعرض شديد الكثافة لجبروت السلطة ، وانطوى هذا الجبروت على استخفاف بكيانات الأفراد (مع أنهم مادة الشعوب ومفرداتها) ، وبدا واضحا أن هذا الاستخفاف يمتد ليشمل أفكار هؤلاء الأفراد ووجدانهم وأحق حقوقهم ، ألا وهو حق الحياة ، وفى مواجهة ذلك تخلق واندلع عرض متنامى الحجم والكثافة لتمرد الأفراد وثورتهم الصريحة والضمنية على السلطة بكل ما تدعى الدفاع عنه من قيم مادية ومعنوية .

وهكذا تفجرت ثلاث ثورات مجتمعية لن يغفل التاريخ ذكرها : ثورة الطلبة ، والانتشار الوبائى للمخدرات ، والانفلات الجنسى ، وتفرد عقد الستينيات ثانيا بأن أزماته كانت ما تلبث أن تظهر حتى تتحول إلى كوارث . وتفرد العقد ثالثا بحالة الهلع المتصل الذى اشتعل فى نفوس الناس شرقا وغربا باعتباره المعادل

النفسى للكوارث التى تلاحق وقوعها على الشعوب محفوفة بالإطار الإعلامى للحرب الباردة .

السيناريوهات الرئيسية :

أربعة سيناريوهات رئيسية تقاسمت العقد فيما بينها : دار أولها بين الدول الكبيرة / القوية ، والدول الصغيرة / المستضعفة. ودار ثانيها بين الاتحاد السوفييتى والصين على وجه التخصيص . وجرت أحداث ثالثها داخل بعض الدول ولم تكن القوى الخارجية محسوبة له أو عليه . أما السيناريو الرابع فلم تكن الدول هى الشخوص الرئيسية فيه ، ولكن قامت بالأداء شرائح عريضة من الشعوب . وعن هذه السيناريوهات سيكون الحديث فى هذا الفصل، وغنى عن البيان أن مثل هذا الحديث لا يسمح بالتطرق إلى تفصيلات الوقائع ، ولكن يسمح بإشارات مقتضبة إليها حتى ينصرف بمزيد من التوضيح إلى بيان دلالتها فى التيار العام . وإلى القارىء حديث هذه السيناريوهات كما عايشناها .

السيناريو الأول :

شملت أحداث هذا السيناريو عدة مواجهات بين دول كبيرة / قوية ، ودول صغيرة / مستضعفة . من هذه المواجهات ما وقع بين

بلجيكا والكونغو البلجيكية ، وما وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا ، وبين الولايات المتحدة وفيتنام ، وبين فرنسا والجزائر ، وبين الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا ، وبينه وألبانيا . وسوف ينصب حديثى على المواجهات الثلاث الأولى بصفة خاصة ، وأكتفى بإشارات مقتضبة إلى المواجهات الأخرى ، وهو ما يتناسب مع أحجام الضجيج الذى أحدثته تلك المواجهات جميعا .

أبدأ بالمواجهة التى وقعت بين بلجيكا والكونغو البلجيكية ، وكانت هذه الأخيرة فى خضم اجراءات الحصول على استقلالها . فى هذهَ الأثناء اغتيل بطل الاستقلال باتريس لوممبا ، وجاء هذا الاغتيال (فى فبراير سنة ١٩٦١ خاتمة لصراعات دموية شارك فيها بالتآمر والتواطؤ ثلاثة من الزعماء مواطنى لوممبا ومعهم عدد من الشركاء الأوروبيين من بلجيكا وفرنسا بوجه خاص . وعندما انتهى المواطنون الثلاثة من لوممبا (وهم تشومبى وكازافوبو وموبوتو) التفتوا إلى تصفية أحدهم الآخر ، وفاز فى نهاية الأمر موبوتو واستقر على قمة السلطة أكثر من ثلاثين سنة ، وطوال تلك المدة كان ينزح ثروات بلاده المعدنية لحسابه الشخصى وحساب من عاونوه على جريمته من أهل الداخل والخارج . وكنا فى ذلك الوقت (أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات) فى غمرة الترحيب

بحصول عديد من الدول على استقلالها . فجاءت أحداث الكونغو ووقعت علينا وقع الكارثة لما تحمله من معانى التفريغ والفشل والتهديد .

وبينما نحن لم نفق بعد من صدمة الكونغو إذا بأحداث مواجهة أخرى تبدأ مسيرتها وكانت أسوأ من سابقتها . كانت المواجهة هنا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على أرض كوبا ، بدأت المواجهة بأخبار عن فشل محاولة لغزو كوبا قام بها منشقون كوبيون تدربوا فى أمريكا . وعلى أثر إذاعة أخبار المحاولة وفشلها أعلن كاسترو أن كوبا أصبحت ديمقراطية شعبية ، وهو ما يعنى بمصطلحات ذلك الوقت التقرب الشديد إلى الاتحاد السوفييتى ، ومن ثم فقد أعلن الاتحاد السوفييتى أنه سيزود كوبا بالصواريخ والخبراء لتعرف كيف تدافع عن نفسها ، وسرعان ما أعلنت الولايات المتحدة فرض حصار على السواحل الكوبية لمنع وصول الصواريخ إليها . واشتعل اللهيب فى أركان الموقف الدولى وزاده الإعلام اشتعالا .

وأصاب النفوس قدر من الهلع على أساس أن التصادم المباشر بين الدولتين الكبريين أصبح وشيكا ؛ ثم فجأة أعلن الاتحاد السوفييتى سحب صواريخه وبدأ الجو السياسى فى طريق التبريد ، إلى أن أعلن أن الدولتين الكبريين اتفقتا على

إنشـاء خط تليفـونى مـباشـر بين البيت الأبيض والكرملين ، للعمل على حل مثـل هـذه الصـراعات قبل فـوات الأوان ، وانتهت الأزمة .

ومـرة أخـرى لم يكد العـالم يـفـيق من آثار أزمـة الصـواريخ الكوبية حتى فوجىء (فى نوفمبر سنة ١٩٦٣) بأنباء اغتيال جون كيندى رئيس الولايات المتحدة . وهو حدث ضخم بكل المقاييس ، وكان طبيعيا أن تتعلق أنفاس العالم بنوع الأنباء التى تذاع من الواقعة وهل ستتجه أصابع الاتهام إلى الاتحاد السوفييتى ؟ ولكن الواقعة وهل وراءها حسابات أخرى . فسرعان ما قبضت الشرطة على شاب يدعى لى هارفى أوزفلد بتهمة أنه هو القاتل ، وسرعان مـا اتجـه لندون جـونسـون (نائب الرئيس) إلى واشنطن ليتـولى سلطات الرئاسة ، وبعد يومين اثنين قتل الشاب المتهم بطريقة مريبة ، وأسدل ستار كثيف على أسرار اغتيال الرئيس وما قد يكون فيها من حسابات أخرى .

ومرة أخرى سرعان ما دخلنا فى دوامة كارثة جديدة «كارثة فيتنام» وتبدأ العلاقة الرسمية بين أمريكا وفيتنام الجنوبية فى يناير ١٩٥٦ عندمـا طلب الجنرال دييم الحـاكم الفـيـتنامى إلى القوات الفرنسية (بقايا الاستعمار الفرنسى القديم) أن تغادر

البلاد (وكان هذا بإيعاز من أمريكا) . وفعلا رحلت فرنسا وحلت محلها أمريكا فى الشكل المعتاد : مساعدات محدودة وخبراء . ويدأ الصراع بين عدد من القوى الوطنية (بقيادة الفيتكونج) والحكومة التى اعتبرت ألعوبة في يد الأمريكان . وظل الأمريكان طوال فترة حكم كيندى يزيدون تدخلهم فى الشئون الفيتنامية بالتدريج ، ويبدو أن هذا التدريج والتمهل هو العنصر الذى لم يعجب قوى أخرى بين محركي السياسة الأمريكية . ومن ثم فقد بدأ التصعيد بصورة حادة بعد انتقال السلطة إلى لندون جونسون والجناح الذى يقف وراءه ، ففى فبراير سنة ١٩٦٥ بدأ الطيران الأمريكى قصف مناطق فى فيتنام الشمالية على أساس أنها تساند المقاومة التى يبديها الجنوبيون . وفى مواجهة هذا التصعيد بدأ التذمر فى الشارع الأمريكى واتخذ هذا التذمر شكل مظاهرات شبابية قامت فى واشنطن فى شهر أبريل ، ورداً على المظاهرة أعلنت الحكومة (بعد ستة أيام فقط) أنها بصدد ارسال قوات أمريكية كبيرة إلى فيتنام ، ثم أعلنت بعد شهرين البدء فى قصف هانوى عاصمة فيتنام الشمالية بالقنابل ، ثم بعد شهر ثالث عادت فأعلنت عن زيادة القوات الأمريكية فى فيتنام الجنوبية من ٧٥ ألفاً إلى ١٢٥ ألف مقاتل ، ثم فى يناير ١٩٦٧ طلبت الحكومة

من الكونجرس اعتمادا اضافيا لحساب الحرب الفيتنامية مقداره اثنا عشر مليار دولار . وزاد تذمر الشعب الأمريكى فاندلعت مظاهرات جديدة فى عدد من المدن الأمريكية . ثم توالت الأخبار باشتداد المعارك فى فيتنام واشتداد القصف الجوى لهانوى ، وهكذا تطور الموقف من مواجهة بين الحكومة الأمريكية وفيتنام إلى مواجهتين للحكومة الأمريكية إحداهما ضد فيتنام والأخرى ضد الشعب الأمريكى نفسه ، وهو نوع من التناقض الكاشف عما تصل إليه سياسات الحكام أحيانا . وفى نوفمبر سنة ١٩٦٨ جرت الانتخابات الرئاسية ، وكانت النتيجة أن فاز نيكسون والحزب الجمهورى وسقط جونسون والحزب الديمقراطى . وكان المفترض أن يستنتج من ذلك أن هذه النتيجة جاءت تعبيرا عن رفض سياسة جونسون التى قضت بالتورط الشديد فى حرب فيتنام حيث تحصد أرواح الشباب الأمريكى فى حرب تجرى على بعد آلاف الأميال من وطنهم . لكن حكومة نيكسون لم تستخلص هذه النتيجة ، أو ربما استخلصتها وآثرت أن تتجاهلها تمشيا مع حسابات أخرى . ومن ثم فقد اندلعت أخطر التظاهرات فى مايو ١٩٦٩ ، وفى هذه المرة كان معظم المشاركين فيها من طلبة جامعة باركلى ، وأطلقت الشرطة النار عليهم فسقط عدد كبير من القتلى قدرتهم بعض المصادر بحوالى خمسة وسبعين طالبا . بعد ذلك ،

وبعد ما أثارته هذه الأحداث من غضب انعكس فى عدد من أدوات الإعلام بصورة منذرة وأعلن نيكسون خطوة أولى فى الطريق إلى تخفيض حجم القوات الأمريكية المتورطة فى حرب فيتنام .

ونترك موضوع المواجهة الفيتنامية عند هذا الحد ؛ فلا تزال أمامنا سيرة مواجهات آخر تدخل تحت السيناريو الأول ، ولكنى أتناولها باقتضاب يتناسب مع وزنها على مسرح الأحداث العالمية وقت وقوعها . فقد كانت بقايا المواجهة الفرنسية الجزائرية لاتزال جارية على مشهد من الجميع ، لكنها انتهت إلى إعلان بوقف إطلاق النار فى مارس سنة ١٩٦٢ ، وفى أبريل أعلن عن بدء نزوح المستوطنين الفرنسيين عن الأرض الجزائرية التى خدعوا أنفسهم لفترة من الزمن بترويج أسطورة أنها مقاطعة فرنسية ، وفى يوليو سنة ١٩٦٢ أعلن عن استقلال الجزائر . ومضت الستينيات متثاقلة بما فيها من أحداث جسام ، حتى إذا وصلنا إلى سنة ١٩٦٨ إذا بانقلاب يقع فى تشيكوسلوفاكيا ضد ما اعتبره البعض حكما شيوعيا متساهلا إلى درجة التهرؤ ، وإذا بالدبابات السوفييتية تتدخل فى ٢٠ أغسطس لتساند الانقلاب المتشدد . وفى نوفمبر سنة ١٩٦٨ تندلع المظاهرات التشيكوسلوفاكية ضد التدخل السوفييتى ولكنها لا تلقى إلا القمع . وفى يونية سنة ١٩٦٩ يعلن

عن حل اتحاد الطلبة ويثور الطلبة وتقمع المظاهرات مرة ثانية .
وأخيرا وليس آخراً نجدنا بصدد مواجهة بين ألبانيا (المحسوبة على المعسكر الاشتراكى) والاتحاد السوفييتى ، ولكن المواجهة لم تكن دموية كالمواجهة التشيكوسلوفاكية ، إلا أنها تنتهى بإعلان ألبانيا فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ عن عزمها على ترك حلف وارسو .

السيناريو الثانى :

لم تجر أحداث السيناريو الثانى بالصورة الدموية التى جرت بها أحداث السيناريو الأول . لكن ذلك لم يكن ليقلل من خصائصها ككارثة ، لأسباب متعددة ؛ منها أنها وقعت بين دولتين (الصين والاتحاد السوفييتى) محسوبتين على أنهما من الدول العظمى (على الأقل بمعايير مجلس الأمن الدولى) ، وهذا وحده نذير بشرور كبيرة ؛ ومنها أن ما وقع من مواجهات بين الدولتين أصاب كثيرا من الدول ، والتنظيمات السياسية ، والأفراد (كل لحساباته الخاصة) بإصابات فادحة وغائرة تتراوح بين خيبة الرجاء فى الحاضرة ، وفشل الحسابات للمستقبل . فدول عدم الانحياز تأثرت جبهتها تأثرا بالغ الضرر ، والتنظيمات السياسية

ذات التوجه الاشتراكى بجميع ألوانها أضيرت ، والأفراد المعنيون بالهم العام الداعون إلى مزيد من العدل الاجتماعى المشروط بمزيد من الاعتبار لكرامة الإنسان أصيبوا هم كذلك فى نظراتهم وفى آمالهم ، ومع ذلك فلا أظن أن أحدا من هؤلاء جميعا تنبأ بأن الصراع الذى دار حينئذ بين الصين والاتحاد السوفييتى (والذى بدأت بوادره منذ عهد ستالين) كان واحدا من النذر المنبئة باتجاهنا منذ ذلك الوقت المبكر نحو عالم أحادى القطب فى نهاية المطاف . وإلى القارىء بعض أحداث التصدع الذى نحن بصدده : ففى أبريل سنة ١٩٦٤ بدأت الصراعات الإعلامية بين الصين والاتحاد السوفييتى ، بدأت بمقالات تنشر فى أبريل سنة ١٩٦٤ . وفى سبتمبر من السنة نفسها أعلن الاتحاد السوفييتى رفضه الاعتراف بأية حقوق للصين فى سيبيريا ، وفى أكتوبر جاء توقيت الإعلان عن تفجير القنبلة الذرية الأولى للصين ، ثم في مايو سنة ١٩٦٥ جاء توقيت الإعلان عن تفجير القنبلة الذرية الثانية وفي مايو سنة ١٩٦٦ أعلن عن التفجير الثالث . وفى أكتوبر من العام نفسه قرر الاتحاد السوفييتى طرد جميع الطلبة الصينيين من أراضيه . وفى نوفمبر سنة ١٩٦٦ أعلن الاتحاب السوفييتى إدانته للثورة الثقافية الحادثة فى الصين ، ثم تدور الأيام وفى يوليو سنة

١٩٧٠ يعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى والصين.

السيناريو الثالث :

ثم نأتى إلى السيناريو الثالث ، وقد جمع فى طياته قبح الدموية ، ومأساة العدوان على أحلام الشعوب . جرت أحداث السيناريو الثالث داخل بعض الدول حديثة الاستقلال ، وكان المفترض أن تكمل المسيرة التى أملاها المنطق نفسه الذى أملى عليها السير بمطلب الاستقلال قدماً حتى حققته ، وهو ذات المنطق الذى فجر فى نفوس شعوبها بطولات كفاح بدا أسطوريا فى بعض لحظاته . لكن شيئا من هذا لم يحدث . حدثت أمور أخرى تباينت فيما بينها بعضها البعض من حيث القوالب والعناصر التى تملأ هذه القوالب ، ولكن يجمع بينها جذر واحد ، هو التدمير من الداخل ، أو التدمير الذاتى ، وإلى القارىء بعض الأمثلة :

أبدأ بالجزائر التى كان الهواء النقى يملأ رئتينا ونحن نصفها بأنها بلد المليون شهيد . هؤلاء الرجال والنساء ، الصغار والكبار ، الذين بلغوا المليون عداً ضحوا بحياتهم لاستخلاص بلدهم من المستعمر الفرنسى . فهل أهدرت هذه الحيوات جميعا كما يهدر

السفهاء أموالهم . هكذا جرت الأحداث : فى يوليه سنة ١٩٦٢ أعلن استقلال الجزائر . وفى أغسطس سنة ١٩٦٢ اكتسبت عضويتها فى جامعة الدول العربية ، وفى سبتمبر سنة ١٩٦٢ بدأت المصادمات المسلحة بين ما عرف عندئذ بجيش الحدود والقوى الداخلية المتحالفة ، وقتل فى هذه المصادمات أكثر من ألف جزائرى قتلوا بأيد جزائرية ، وكان قتل الجزائريين يتم بأيد فرنسية قبل ذلك بثلاثة أشهر فحسب ، وفى نوفمبر سنة ١٩٦٢ أعلنت الدولة تحريم الحزب الشيوعى ، وكان الحزب برجاله قبل ذلك رفيق سلاح ضد المستعمر ، وفى يناير سنة ١٩٦٤ قامت تظاهرات ضخمة فى مدينة وهران وقام بها شباب عاطلون يطالبون بحقهم فى العمل فاستخدم الجيش الجزائرى سلاحه وعتاده لقمع هذه التظاهرات ، وتم له قمعها فعلا وبقسوة . وفى مايو سنة ١٩٦٤ اندلعت الحرب بين الجيش وقوات الجبهة الاشتراكية بقيادة حسين آية أحمد ، هذه عينة محدودة مما جرى فى الجزائر غداة الاستقلال .

وفى العراق لم يكد المواطنون العراقيون يستريحون بعد الانقلاب العسكرى الذى فاجأهم به عبد الكريم قاسم فى أواخر الخمسينيات حتى فاجأهم عبد السلام عارف بانقلاب جديد فى فبراير سنة ١٩٦٣ . ثم فاجأهم أحمد حسن البكر بانقلاب ثالث

فى يوليه سنة ١٩٦٨ ، وكان هذا تمهيدا لانقلاب رابع قام به بعد ذلك صدام حسين .

وفى سوريا قام الجنرال الأتاسى بالانقلاب رقم «٨» ثمانية فى مارس ١٩٦٣ ، بعد سلسلة الانقلابات التى افتتحها حسنى الزعيم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وثنى بعده سامى الحناوى ، ثم أديب الشيشيكلى ثم .. إلخ .. وهكذا ضاعت هذه البلاد وغيرها (إندونيسيا مثلا) بين التطاحن الداخلى من ناحية والانقلابات العسكرية من ناحية أخرى وتبددت طاقاتها المادية والبشرية .

هكذا كانت مشاهد السيناريو الثالث ، تغلب عليها أن تكون مشاهد تدمير من الداخل ، ولأن الأمر لم يتوقف عند حدود دولة واحدة ، ولأنه جاء فى معظم الأحيان مسبوقا بتاريخ طويل لاستعمار تلك البلاد فقد أصبح السؤال الذى يفرض نفسه علينا هو : هل هناك علاقة بين الاستعمار طويل الأمد وهذه النتيجة ، أى التوجه إلى التدمير الذاتى ؟ كانت الكارثة الحقيقية فى هذا السيناريو الثالث هى فى حجم ظاهرة التدمير الذاتى للدول ، وأكاد أقول للأمم وما توحى به من دلالات ، أسوأها اغتيال أحلام الشعوب المقهورة . أما أكثرها مدعاة لاستنهاض طاقة التحدى فهو : وماذا بعد اغتيال الحلم ؟ كيف نفهم ما حدث ؟

السيناريو الرابع :

وأخيرا وليس آخرا نأتي للسيناريو الرابع ، وفيه نفتح أعيننا على طائفة من ردود الأفعال الإنسانية التي صدرت عن شرائح عريضة من شعوب عديدة ، صدرت هذه الردود أو هذه الأرجاع ردا على ما أوقعته الستينيات على هذه الشعوب من كوارث . وأنا أشير هنا إلى ثلاثة أشكال لهذه الأرجاع ، هي : ثورات الطلبة ، والانتشار الوبائي للمخدرات ، والانفلات الجنسي . ولا شك أنه كانت هناك أرجاع أخرى ، لكنها لم تفرض نفسها على عقولنا نحن الذين عايشنا الستينيات بملء جوارحنا ، إما لأنها لم تبلغ حجما كبيرا بما فيه الكفاية ، أو لأنها لم تتبلور في قالب له شكل محدد يمكن رصده وتسجيله .

وتثير الأرجاع الثلاثة المذكورة العديد من الأسئلة ، منها على سبيل المثال : أسئلة حول وصف هذه الأرجاع ، أشكالها وأبعادها وتوقيتها ، وكيف ارتبطت بكوارث الستينيات ، كيف تولدت وكيف نمت وماذا كان مصيرها ؟ وهل تعتبر هذه الأرجاع نفسها من بين الكوارث المحسوبة على الستينيات ؟ ولما كانت هذه الأسئلة وأمثالها على جانب كبير من الأهمية ، لا لأهمية موضوعاتها فحسب ، ولكن لأنها تشير إلى نماذج فريدة لما نعتبره وقع الأحداث الكبرى على الناس وقد ترجموا هذا الوقع إلى سلوكيات

وخبرات بعينها ، فمسئولية الرأى المكتوب تقتضى أن نفرد لمعالجتها مقالا وربما أكثر من مقال .

أما بعد ...

فقد يلحظ القارىء أننى تحدثت عن عقد الستينيات كما جرت أحداثه فى العالم العريض دون أن أتحدث عن وقائعه وتوجهاتها فى مصر ، ولأن مصر هى مصرنا فقد رأيت أن أخصها بفصل قائم بذاته .

عقد الستينيات فى مصر

مطلع الستينيات

وصلت الى ستينيات القرن ومعى رسائل من أحداث الخمسينيات تموج بأقدار من القلق، وتنضح بمشاعر المشقة، لكن المشقة أنواع تنتظم فى مستويات؛ بعضها مقبول أو يكاد، فأنت تشعر بإمكانات ترويضه ، وقد تكون امكانات ضعيفة لكنها تنطوى على خواطر بأن الأمر فى نهاية المطاف فى يدك وأنه طوع إقدامك على الارادة والفعل. وفى مقابل ذلك هناك نوع آخر من المشقة مرفوض بطبيعته لأنه مفروض عليك من خارج ذاتك، وهو مفروض عليك من حيث المنشأ والمآل، ومن حيث تبعاته وتوابعه. هكذا حملتُ معى الى أوائل الستينيات همومى كمواطن مصرى، واهتماماتى كإنسان له فرديته/ شخصيته التى لا تلغيها اجتماعيته. كانت همومى تنضح وتنذر بالنوع الثانى من المشقة ، وكانت اهتماماتى تنبىء بالنوع الأول.

حديث الهموم

فى مطلع الستينيات أُعلن فشل مشروع الوحدة بين مصر

وسوريا، وكان ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٦١ عندما أعلنت سوريا انسحابها من هذه الوحدة. لم أكن أبدا من المتحمسين للنظام، ولكنى فى الوقت نفسه لم أكن أشعر بالعداوة نحوه. كنت أرى أخطاءه، وأراها أحيانا فى توقيت مبكر بالنسبة لوقوع الأحداث، ومع ذلك احتفظ فى ركن من نفسى بقدر محدود من الشك فى صواب ما أذهب اليه، وكان احتفاظى بهذا الشك يستند الى مقدمة محددة، خلاصتها اننى لست مع اللاعبين الرئيسيين داخل الحلبة، ومن ثم فلا تتوفر عندى جميع المعلومات اللازمة للوصول الى حكم يقينى بالخطأ أو الصواب.، ولا مفر إذن من الانتظار حتى تظهر نتيجة هذا التحرك أو ذاك، وعلى أية حال لم يكن أمامى أنا وأمثالى من المواطنين سوى الانتظار، مادام النظام لايسمح للرأى المغاير بأدنى فرصة للظهور، لا على سبيل النقد، ولا على سبيل المشورة. اذكر كل هذا الآن وانا اقلب النظر فى صفحات الماضى، واذكر اننى لم أكن مطمئنا لمشروع الوحدة عندما أُعلن فى سنة ١٩٥٨. وكنت، كلما زاد التهليل والتكبير له فى وسائل الاعلام، ازداد شعورا بعزلتى الفكرية والوجدانية، وعندما فشل المشروع وترددت اصداء الفشل فى وسائل الاعلام فى الخارج ازداد شعورا بهذا الذى يتحدث عنه علماء النفس

باسم «التناقض الوجدانى»، فأنا اشهد صحة ما تنبأت به مبكرا، وقد يرضى هذا جانبا معينا فى نفسى، ولكننى فى الوقت نفسه اشعر بمرارة لكل ما ينصب على البلد من مهانة، وما ينالنى من نصيب من هذه المهانة بحكم التوحد الرسمى والنفسى مع هذا البلد، ولأسباب أخرى كثيرة، ليس أقلها ما ضاع ويضيع على البلد من طاقات وأموال تُهدر فى هذه المغامرات وأمثالها . وكذلك لما يستثيره الاقدام عليها (أى على هذه المغامرات فاسدة الحساب) من تحفز وتربص عند عدد من النظم العربية التى كانت تشعر بالتهدد ازاء نظام عبدالناصر أصلا.

ولم نكد نفرغ من فشل مشروع الوحدة حتى بدأ النظام يخطو نحو صدور قرارات التأميم. ونتوقف هنا قليلا للنظر فى أمر يدعو الى التأمل، فقد بدا لى النظام فى عجلة من أمره، بدا لى كذلك أثناء الخمسينيات، وزادت هذه السمة وضوحا فى اثناء الستينيات، ولاشك أن هذه السمة تحتمل قراءات متعددة، وهذا مما يجعل الحسم فى صحة قراءة دون أخرى أمرا صعبا، ويزيد من هذه الصعوبة أن بعض هذه القراءات متداخلة فيما بينها، بمعنى أن صحة واحدة لا تعنى بالضرورة خطأ الأخرى. ولكنى على أى حال قرأت فيها دلالتين رئيستين، إحداهما التأثر بجو «السريعة» أو «الكريجة» العام وهو الجو الذى ظل مناخ «الحرب

الباردة» العالمى، وقد تحدثنا عنه فى مقال سابق. والدلالة الثانية هى أن النظام المصرى اذ ذاك وظف هذا الجو لخدمته الخاصة لشغل العقول والنفوس عن التفكير فى أمور أخرى لا ترضيه ولا تتفق ومصلحته. على أى حال، كانت الخطوات الأولى فى المسيرة نحو التأميم ما فوجئنا به من أن كبرى الجرائد اليومية بدأت تنشر يوميا قوائم بأسماء بعض المواطنين (من أغنياء القوم) ومع كل اسم بيان بممتلكاته من الأموال والأسهم والعقارات والشركات التجارية والصناعية، وأدرك الناس أننا مقبلون على شىء خطير، ثم صدرت قرارات التأميم التى وصفت حينئذ بأنها «اشتراكية» ورغم اننى شاركت فى الحلم الاشتراكى فى بواكير الشباب، ورغم اننى لازلت مقتنعا بما ورد من أفكار فى كثير من الكتابات الماركسية الكلاسيكية ولا أزال أكن لها الاحترام، فقد عجزت عن الاقتناع بأن قرارات التأميم التى صدرت لدينا فى ذلك الوقت تعنى أننا بصدد دولة تتحول بالمجتمع من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى. وكان السؤال الاساسى الذى يحول بينى وبين استخلاص هذا المعنى هو : وأين بقية مقومات النظام الاشتراكى فى الدولة المصرية؟ وحتى عندما أعلنت الدولة عن قيام الاتحاد الاشتراكى بعد فترة وجيزة من صدور قرارات التأميم فقد تساءلت حينئذ: هل هذه التسمية صادقة فعلا فيما تدّعيه؟ وقد قرأت هذه

الاجراءات جميعا على أنها اجراءات تستهدف إحكام سيطرة النظام على مقدرات المجتمع. وبينما نحن في خضم القيل والقال حول موضوع قرارات التأميم اذا بموضوع جديد يفرض نفسه على الساحة، الحرب في اليمن، واذا بنا نشارك في هذه الحرب ببعض قواتنا المسلحة انتصارا لحركة قام بها فريق من العسكريين اليمنيين وأعلنوا أنهم يريدون بحركتهم تخليص بلادهم من مستنقع حكم سلطاني شديد التخلف، وكان أمرا طبيعيا في رأيي وفي رأى الكثيرين أن يتحمس النظام الناصرى لشد أزر تلك الحركة. ولكن أن تساعد حركة تقدمية في بلد عربي شيء وأن ترسل فريقا من القوات المسلحة لتنفيذ هذه المساعدة شيء آخر. فقد سبق لمصر أن ساعدت دولا أخرى في المنطقة العربية والأفريقية المحيطة، ساعدتها بالمال، وبالسلاح، وبالاعلام، وبالاتصالات الدبلوماسية .. الخ. فلماذا المساعدة على هذا النحو شديد التصعيد هذه المرة؟ ومرة أخرى يثار سؤال أساسي هنا: هل تتحمل مواردنا القومية هذا النمط من الانفاق الخارجي، دون الاخلال الخطير بمقتضيات الانفاق الداخلي (على التعليم، والصحة، والأمن، والرعاية الاجتماعية، وتنمية الموارد.. الخ)؟ أم أن هذه الأسئلة وأمثالها لم تكن واردة عندئذ وكانت هناك

حسابات أخرى لها علاقة بموضوع فشل الوحدة المصرية السورية وتوابع هذا الفشل؟ .

حديث الاهتمامات

كيف تشابكت الخيوط بين أحداث الوطن كما أهمتني، ونشاطاتي التي كنت أقبل عليها بعقلي وجوارحي؟ هذه صياغة جديدة بعض الشيء للسؤال الجوهري الذي طرحته كمحور يدور حوله المقال الراهن وكل هذه السلسلة من المقالات، السؤال الخاص بنقاط التماس بين العالمي والوطني والفردي .

لم أغفل لحظة عن ذكر قراري الذي اتخذته مبكرا، وهو أن أكرس حياتي للاشتغال بالبحث العلمي. وقد عبرت النصف الثاني من عقد الأربعينيات، كما عبرت الخمسينيات وأنا أحمل معي هذا القرار، فأعايش الأحداث الاجتماعية/السياسية وأنفعل لها بصورة ما ولكني احتفظ بمسافة محسوبة تفصلني عنها لأنصرف بمعظم طاقتي الى حياة البحث والدراسة فأتعلم وأنشر وأعلم. وكان في جعبتي قرار آخر يساند القرار الأول خلاصته أن الاشتغال بالسياسة العملية في زماننا هذا يتطلب التكريس التام لمقتضياتها، أما الاشتغال بها بنصف قلب فلا يخدم الوطن ولا

يخدم القضية، وربما تداعى بصاحبه الى شكل من أشكال الوصولية. كنت فى ذلك الوقت مشدود العقل والهمة الى عملين من أعمالى البحثية، أحدهما ميدانى أجريه على أنواع معينة من الأمراض النفسية، والثانى مكتبى أتجه به الى وضع مؤلف فى علم النفس الاجتماعى يكون له طابع خاص. وكنت أعطى للعملين أهمية كبيرة، آمل فى أولهما أن ألقى الضوء على مشكلة لها وزن كبير فى عالم التخصص، هى مشكلة العلاقة بين المرض النفسى والاطار الحضارى للمريض. وآمل فى الدراسة الثانية أن ألقى الضوء على بعض اسهامات الفكر العربى الاسلامى القديم (عند الفارابى وابن خلدون مثلا) فى التاريخ المبكر لعلم النفس الاجتماعى. وبزيادة النظر فى الدلالة الأكاديمية لهاتين المسألتين كنت أزداد يقينا مع الأيام بأن اتقان أدائى بشأنهما سوف يكون له رنين ذو طبيعة اجتماعية/سياسية، فالبحث الميدانى اذا اتقنته بحيث قُبل للنشر فى إحدى دوريات التخصص فى الخارج سوف يحسب للعقل المصرى/العربى فى نهاية الأمر. ومن ناحية أخرى فهذا البحث نفسه مضافا الى مجلد علم النفس الاجتماعى الذى اسعى الى وضعه سوف يقومان أمام طلابى وزملائى فى الجامعة دليلا دامغاً على أن من أراد أن يعمل عملا أكاديميا جادا وسط أجواء اجتماعية/سياسية معاكسة فلن تعجزه هذه الأجواء.

وبين هذه الآمال من ناحية، وما تكلفنى إياه من صراعات حادة بين اهتماماتى وهمومى أتممت البحث الميدانى وأرسلته للنشر فى الخارج ونشر فعلا، وأكملت كتابة المجلد النفسى الاجتماعى ونشر كذلك. وتلقيت نتيجة للنشر فى الحالتين أنواعا من المردود ترسبت آثارها فى نفسى فى صورة مزيد من الاقتناع بخط السير الذى ارتضيته لشخصى، ومزيد من التمسك به وبلورة مضامينه وتوجهاته. وفى صيف سنة ١٩٦٣ أذنت لى الجامعة بالسفر الى معهد الطب النفسى بجامعة لندن (شريطة أن يتم ذلك على نفقتى الخاصة لأن الدولة ليس لديها ما تنفقه فى هذا الصدد)، وكان هدفى من السفر أن أتعلم أساليب منهجية جديدة لمزيد من الارتقاء بقدراتى البحثية. وارتضيت الشرط الذى وضعته الجامعة. وعندما اقترب موعد السفر تبين لى أن رئيس الوزراء (السيد/ على صبرى عندئذ) كان قد أصدر قرارا بألا يسافر أحد العاملين فى الدولة الا بإذن كتابى منه شخصيا. هكذا!! وأترك للقارىء هنا أن يتخيل أنواع المشاق كما واجهتها اذ ذاك للحصول على الاذن بالسفر. على أى حال انتهى الأمر بأن سافرت فعلا فى منتصف أغسطس. وفى انجلترا طاف بخاطرى التفكير فى الهجرة، ولكن ، بعد حوارات مضنية أجريتها جميعا فى رأسى

قررت اسـقـاط الفكرة تماما من حسـاباتي، وكـانت حجـتي الرئيسـيـة في ذلك أن البلد بلدي كما هو بلدهم، وأن لي في هذا البلد حقا لا يقل عن حقهم (وفي هذه الحوارات كان الضمير «هم» يشير الى مجموع المسئولين عن خلق الأجواء المعاكسة في مصر ودعم هذه الأجواء، من أصغرهم الى أكبرهم). وفي معهد الطب النفسي انصرفت الى عـملي العلمي بكل مـا أوتيت من عـزم وتصميم. وفي ذاكـرتي الآن أن هذه الفتـرة من عـمري هي الفتـرة التي أفقت في ثنايـاها على أن الدلالة الحياتية للبحث العلمي بالنسبة لي تتمثل في كونه أصبح أرض المعركة بيني وبينهم (هم صانعو الأجواء المعاكسة) . وأثمرت هذه المهمة العلمية في النهـاية ثمـرة طيبـة، فـقـد تعلمت مـا أردت أن أتعلمـه، وشـاركت أثناءها في انتـاج عدد من الأوراق العلمية نشرت مع الاستاذ ومع عدد من الزملاء الانجليز والامريكيين (الباحثين في المعهد).

عودة الى حديث الهموم

ورجعت الى مصر في أواخر سنة ١٩٦٤. ووجـدت المواطنين لا يزالون يذكرون الاحتفال بالافتتاح الرسمي للتعاون بين مصر والاتحاد السوفييتي في مشروع بناء السد العالي. (مايو سنة

١٩٦٤). ولاحظت كذلك نشاطا متزايدا لتكوين كيان سياسى جديد باسم «التنظيم الطليعى». وقلت لنفسى هانذا أعود لأواجه الموالد التى لا تنقطع فى البلد. وسرعان ما دعيت للانضمام الى هذا التنظيم، واعتذرت لمن كان يدعونى، وكانت حجتى فى الاعتذار واضحة وصادقة: «خسارة، بعد كل السنوات والجهود التى بذلتها لتكوين نفسى كباحث علمى، أن اتجه الآن الى العمل السياسى». وتنبهت فى الوقت نفسه الى ما كان يترامى حولى من علامات استفهام وتعجب، فالتنظيم حكومى، وأنا شخصيا عندما تلقيت الدعوة تلقيتها من رجل مقرب الى النظام فى أعلى مستوياته. ومع ذلك أبلغت بأن التنظيم سرى وأن اجتماعاته تتم سرا. فكيف تستقيم هذه المعلومات معا؟ وبعد فترة وجيزة تكشفت لى الحقيقة (على طريقة ياخبر النهاردة بقرش بُكره ببلاش) فقد كان التنظيم واحدا من آليات الصراع الذى كان ينخر كالسوس فى لب الدولة بين عبدالناصر ورجاله، وعبدالحكيم عامر ورجاله.

ثم دخلنا فى دوامة جديدة، دوامة استفتاء تستعد له الدولة حول رئاسة عبدالناصر للجمهورية، نعم أم لا؟ وربما أدير هذا الاستفتاء أيضا كحلقة من حلقات الصراع الذى كان يجرى فى الخفاء. وأجرى الاستفتاء فى مارس ١٩٦٥، وأعلن عن فوز عبدالناصر بـ ٩٩٫٩٩٪ من الأصوات !! كان مصدر دهشتى أمام

هذه اللعبة السياسية (وكانت قد تكررت مرارا قبل ذلك) أن الكل (فى مصر وخارج مصر) يعرفون مقدما الشكل الذى ستعلن به النتيجة، وكان هذا موضع تندر المواطنين (فى الخفاء طبعا) ولكن كان هناك اصرار ممن يعنيهم الأمر على أن يلعبوها بكل ما يعنيه هذا اللعب من اهدار للطاقة والمال والوقت. ويظل السؤال قائما فى عقلى : من يضحك على من؟ وحدثت فى هذه الفترة أحداث أخرى كثيرة، منها ما يتعلق بالجامعات وما جرى بينها من ناحية وأحد وزراء التعليم العالى من أمور أثارت القلق والانزعاج ، ومنها ما جرى من قبض على عشرات الآلاف من المواطنين ، وقيل إن الذى أشرف على هذه الحملة أحد كبار رجال المشير عامر. ولكنى أترك هذا كله لأقترب من الحديث عن حرب ١٩٦٧، لأن أوزان سائر الأحداث تتضاءل جذريا أمام وزن هذا الحدث. وقد تناولت أقلام كثيرة هذا الموضوع، بالصدق أحيانا قليلة، وبالكذب والتعتيم أحايين أخرى كثيرة. وجلاء الحقيقة موكول فى نهاية الأمر الى أساتذة التاريخ السياسى والتاريخ العسكرى، والى ماسوف ينشر من وثائق جديدة تمس الموضوع .

أترك أمر هذه التحقيقات التاريخية الوثائقية وأعود الى السؤال الرئيسى الذى يعنينى: كيف كان وقع الأحداث علينا، نحن المواطنين العاديين، فى ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ تم سحب قوات

الطوارىء الدولية من الحدود المصرية الاسرائيلية بناء على طلب الرئيس عبدالناصر الذى تقدمت به الحكومة المصرية. وقيل ان الرئيس عبدالناصر دُفع الى هذا الطلب دفعا، كرد فعل فى مواجهة الملاحظات الاستفزازية التى كانت تنهال عليه من حين لآخر من بعض دوائر الحكم فى البلاد العربية .(وكان هذا مثالا آخر يضاف الى الأمثلة المتعددة لسياسة رد الفعل بدلا من الفعل، التى سبق أن أشرنا اليها). وعلى امتداد الأيام التالية راح الاعلام المصرى يبث (فى الراديو والتليفزيون) أحاديث تفيض بالحماس والتحدى لاسرائيل. وفى الوقت نفسه كانت الاتصالات الدبلوماسية تجرى بسرعة مجموعة بين القاهرة وموسكو وواشنطن .

وفى صباح ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ اندلعت الحرب بين مصر واسرائيل، ولم تستمر أكثر من ١٣٠ مائة وثلاثين ساعة ونصف الساعة. وانتهت رسميا فى تمام الساعة ٥.٣٠ الخامسة والنصف من مساء العاشر من يونيه، وقد وصل الجنود الاسرائيليون الى الشاطىء الشرقى لقناة السويس. هذا هو الحدث فى أضيق حدوده الرسمية.

فى الخامس من يونيه صباحا، أى فى الوقت الذى اندلعت فيه الحرب كان فريق من الباحثين المساعدين (وكانوا يعملون معى فى

اطار المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) يبدأون أول رحلة ميدانية (تحت اشرافى) للبدء فى جمع المادة البحثية لبحث كبير الحجم للكشف عن العوامل النفسية/الاجتماعية المرتبطة بتعاطى القِنَّب (الحشيش) فى مصر، وقد اقتضت أمور فنية أن نبدأ بأخذ العينات البشرية للبحث اعتبارا من نزلاء سجن طنطا. وعندما وصل فريق البحث الى بوابة السجن (فى تمام الساعة التاسعة صباحا) ومعهم الاذن الرسمى بالدخول قيل لهم ان التعليمات صدرت بإغلاق السجن (وباقى سجون الجمهورية) لحين صدور تعليمات أخرى وذلك لأن الحرب قامت بين مصر واسرائيل هذا الصباح. وعاد الشباب الى مركز البحوث، وتداعت الأحداث الوطنية بعد ذلك. هكذا علمنا أنا وتلامذتى بقيام الحرب فى ساعاتها الأولى. وطوال المائة والثلاثين ساعة التى جرت فيها الحرب كان اعلامنا (وخاصة اذاعة صوت العرب) يبث رسائل نارية توحى لمن يسمعها اننا كنا نعبر من نصر الى نصر فى ميدان القتال. ثم لم تلبث اخبار الهزيمة ان تفجرت وتلت ذلك اجراءات يحسن بنا أن نذكر بعضها، فإن الذكرى تنفع المؤمنين. تقرر الا يستخدم الاعلام لفظ الهزيمة، أما اللفظ المعتمد رسميا فكان «النكسة» . وفى اليومين التاسع والعاشر من يونية انقلبت الأمور رأسا على عقب ، بإعلامها وشوارعها، أعلن الاعلام أن

الرئيس عبدالناصر يستقيل من رئاسة البلد، وبدأ فى الوقت نفسه حملة من الصياح الذى لايتوقف متوجها بالرجاء اليه الا يستقيل، وامتلأت الشوارع بالمظاهرات ترجو الرئيس الا يستقيل، وفى نهاية اليوم العاشر سحب الرئيس استقالته، وأذاع التليفزيون على الهواء مباشرة جلسة لمجلس الأمة (الشعب حاليا) شاهدنا فيها عددا من النواب يرقصون فوق المقاعد تعبيرا عن سعادتهم لأن الرئيس سحب استقالته!!

وجرت بعد ذلك دوامات أخرى تستحق كل منها لقب الدوامة/ الكارثة، لكن أيا منها لم تبلغ فى وزنها الكارثى ما بلغته دوامة الحرب/النكسة، فقد جرت مواجهة عسكرية مباشرة بين عبدالناصر ورجال المشير انتهت بالقبض على المشير ثم باعلان انتحاره. وجرت محاكمة لعدد من رجال المشير العسكريين باعتبارهم مسئولين عن الهزيمة وصدرت ضدهم أحكام أقل ما يقال فيها انها جاءت تعبيرا صريحا عن استخفاف شديد برأى المواطن العادى (اى غير المسيَّس) ومشاعره . وجرت كذلك مجموعة الأحداث التى يشار اليها الآن باسم مذبحة القضاء.

* * *

هكذا قرأت عقد الستينيات كما جرت أحداثه فى مصر؛ كانت الستينات (بمعنى ما) حصادا للخمسينات، ومن ثم فقد تبلور فيها

ما كان مائع المعالم من قبل، فجاءت مجموعة من دوامات متلاحقة، ومغامرات تأسست على حسابات متعجلة يغذيها عاملان : (جو «الكريجة» العالمى الذى فرضته الحرب الباردة، وجو «السريعة» الذى يتمسك بأهدابه الحكم الاستبدادى). ولاشك أن أحداثا أخرى جرت وكانت أقل عتمة من تلك التى أوردت ذكرها، ولكنى لا أقصد بهذا الحديث او بغيره ان اقدم حسابا ختاميا عن عقد بعينه، ولا اقصد أن أحاكم حقبة من تاريخ مصر أو أحاكم أحدا من المؤدين الرئيسيين فيها، فأنا ممن يعملون جاهدين بالحكمة العربية القائلة «رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه». ما قصدت وأقصد اليه أن أقدم قراءتى بأمانة ؛ على أساس أن عهود الحكم كيانات متكاملة عضويا كالمجتمعات البشرية، تغلب على كل منها سمة أو سمات بعينها، فتنطق الجزئيات بحقيقة توجهها ومعناها.

القسم الثانى

خواطر أثناء المسيرة

اللياقة النفسية

المقصود بمصطلح اللياقة النفسية الاشارة إلى مستوى معين من مستويات الصحة النفسية يتحقق فيه قدر معقول من التناسق بين الجوانب المختلفة للشخصية يؤدى بصاحبه إلى طراز معين من التعامل مع نفسه ومع بيئته الاجتماعية ، هذا الطراز يتميز بقدر ملحوظ من الاستقرار مع تحقيق الحد الأمثل من الرضا أو التصالح مع النفس ، وكذلك مع المجتمع . وربما أعاننا على تقريب المعنى المقصود بهذا المصطلح أن ننظر فى أوجه الشبه بينه من ناحية ومفهوم اللياقة البدنية من ناحية أخرى ؛ فكلاهما يشير إلى توافر درجة مقبولة من الصحة ، وكلاهما يعنى أن هذه الدرجة تزيد - قليلا - على مجرد انعدام المرض وبالتالى فمعنى كل منهما ليس سلبيا ولكنه ايجابى فى المقام الأول .

وفى حديثنا الراهن نحاول أن نقدم مفهوم «اللياقة النفسية» بما يليق من التوضيح ، مع بيان نوع الاضطرابات النفسية والاجتماعية التى تترتب على اختلاله وما تنطوى

عليه من خسائر فادحة تقع على المجتمع فى حركة نموه وتنميته . ونختم المقال بطرح ما يستوجبه هذا العرض من تساؤلات .

مظاهر اختلال اللياقة النفسية

من أفضل الطرق الموصلة إلى الكشف عن الأبعاد الحقيقية لمفهوم «اللياقة النفسية» أن نحاول حصر مظاهر اختلالها ، عملا بالحكمة العربية القائلة و«بضدها تعرف الأشياء» ، وكذلك عملا بواجد من أهم أساليب البحث العلمى الحديث وهو أسلوب المقارنة بين الحالات أو الظواهر التى ندرسها وأضدادها ، وهو ما يعرف عند أهل الاختصاص باسم اسلوب المشاهدات التجريبية والمشاهدات الضابطة .

فمن الأمور الجديرة بالاعتبار أن مظاهر اختلال اللياقة النفسية لا تقتصر على جانب من الشخصية دون غيره . فجميع الجوانب تسهم بشكل أو باخر فى رسم معالم هذا الاختلال ، بدءا من عمليات الادراك والتفكير ومرورا بأحوال الوجدان أو عالم الانفعالات والعواطف لدى الشخص ، وانتهاء بالسلوك أو الأفعال الصادرة عنه فى مواقف الحياة المختلفة .

ومن أوضح مظاهر اختلال اللياقة فى عمليات التفكير ما

نسميه بالخلط أو التشوش . والخلط كما ورد فى قواميس اللغة هو تداخل الاشياء بحيث يصعب أو يتعذر التمييز بينها . وقياسا على ذلك يكون الخلط فى مجال التفكير (وهو ما تفرد له اللغة اسما خاصا هو التشوش أو التهوش) هو تداخل الموضوعات فى ذهن المتكلم أو المستمع. فلا القسمات الداخلية للموضوع واضحة ، ولا معالم التدرج فيما يمكن أن يكون للموضوع من مراحل تاريخية مربها مقررة ، ولا الحدود بين الموضوع فى جملته وسائر الموضوعات القريبة منه بارزة ، وكل ما نجده أمامنا لا يزيد على أن يكون كتلة هلامية ، مادتها مجموعة من المعانى المشوهة ، تغلفها ألفاظ ينقصها الكثير من قواعد الربط أو التسلسل المنطقى، بل ينقصها الكثير من أحكام التطابق بين اللفظ المنطوق والمعنى المقصود . ولا يجوز الظن بأن هذه الظاهرة ، ظاهرة التشوش وقف على الأميين وأنصاف الأميين ، فالواقع أننا نشهدها بكثرة لافتة للنظر فى نسبة كبيرة ممن وصلوا إلى أعلى مستويات التعليم الرسمى ، وممن يشغلون مناصب رفيعة المقام فى مؤسسات المجتمع ، بما فى ذلك المؤسسات التعليمية والثقافية . قد تكون نسبة وجود الظاهرة بين الأميين وانصاف الأميين أعلى منها بين ذوى التعليم العالي ، ولكن من الواضح أن التعليم الرسمى ليس

عاصما منها ، وهو ما يعنى أن جذور هذا الوجه من الاضطراب أعمق من مسألة التعليم والأمية .

ومن أهم مظاهر اختلال اللياقة فى مجال الوجدان ما يمكن أن نسميه «التهرؤ الوجدانى» ، وهو ما يعنى لغويا انعدام التماسك والاتساق فى كيان ما . وجاء فى لسان العرب أهرأ اللحم اهراء إذا طبخه حتى يتفسخ . وهذا بالضبط ما نشهده تفسخ فى مجال الوجدان .

ولهذا الاختلال أكثر من وجه يكشف عن نفسه من خلاله . من ذلك مثلا تشتت العناصر الوجدانية التى إذا ائتلفت تكونت منها عاطفة ذات هوية واضحة نسميها الحب مثلا ، أو الحنو ، أو التوقير والتبجيل ، أو احترام الذات ، إلى آخر هذه العواطف التى تكون وشائج الترابط بين افراد أية جماعة بشرية وتبطن ما يدور بينهم من تخاطب وتعامل .

والمفروض أن هذا الجانب من البناء النفسى للشخصية بالغ الأهمية فى تحقيق الحياة الانسانية بما هى انسانية ، أى من حيث هى متميزة عن حياة الحيوان حتى فى أرقى صور التجمعات الحيوانية . ومن ثم فقد أولاه علماء النفس عناية خاصة منذ كتب تيوديل ريبو عالم النفس الفرنسى كتابه الشهير «منطق العواطف»

فى أواخر القرن الماضى . ومعنى ذلك أن هذا الاضطراب الذى نشير إليه بالغ الخطر ، لأنه يصيب الروابط أو العلاقات الإنسانية فى العنصر النفسى الذى يكسبها العمق والاستقرار والتنظيم . وخلاصة القول فيها أنه اضطراب يفصح عن نفسه من خلال انقسام الشخصية على نفسها فيما تحب وتكره ، أو بالاحرى تفتتها فى جميع جبهات النشاط الوجدانى حيث الحب والكراهية أو الرغبة والنفور وما يدور حولهما .

ومن أبرز مظاهر اختلال اللياقة النفسية فى مجال التصرفات العملية انفلات السلوك من ضوابط القيم . صحيح أن كثيرا من القيم تتغير من مجتمع إلى مجتمع ، وأن كثيرا منها يتحول داخل المجتمع الواحد من زمان الى زمان ، ولكن الصحيح أيضا أن هناك قدرا معقولا مما نسميه القيم الأساسية التى تراكمت على مر العصور ، وأصبحت تكون معا النواة الصلبة للضمير الانسانى عامة ، فتكسبه درجة ملحوظة من الاتساق ، كما تكسبه توجها محددا فى نموه عبر الأجيال والحضارات .

وما نعنيه هنا هو انفلات السلوك من ضوابط هذه القيم الاساسية . ولا أظن أننا بحاجة إلى أن نقدم للقارىء نماذج واقعية لتزايد رقعة هذا الانفلات ، فالجرائد اليومية والمجلات

الاسبوعية والاذاعة المرئية مليئة بأخبار هذه النماذج وبصور حية منها ، ومجالسنا كل فى دائرة عمله زاخرة بأشكال لا آخر لها من هذه النماذج يكاد المرء لا يصدق عينيه ولا أذنيه وهو يشهدها .

ومجمل القول إذن أن اختلال اللياقة النفسية أصبح أوسع انتشارا من أن ننكره أو نتجاهله ، وأن يعرض نفسه أمامنا فى معظم لقاءاتنا البشرية من خلال العديد من مظاهر التشوش أو الخلط فى التفكير ، والتهرؤ أو التفسخ الوجدانى ، وانفلات السلوك العملى من ضوابط القيم الهامشية والاساسية على حد سواء .

أثر الاختلال :

هناك نوع معين من الاضطرابات الاجتماعية يقع بعضه على الحدود بين المرض والجريمة ، ويقع بعضه الآخر على الحدود بين المعايير الأخلاقية وموجبات المسئولية الجنائية . والذى يمعن فى النظر فى هذه الاضطرابات جميعا يستطيع أن يرى بوضوح أنها وثيقة الاتصال باختلالات اللياقة النفسية على اختلاف اشكالها ودرجاتها . ولا يعنى ذلك أن اختلالات اللياقة فى الافراد هى

السبب . وأن هذه الاضطرابات الاجتماعية هى النتيجة ، فهذا غير صحيح . ولكن الصحيح أن النوعين من الخلل ، النفسى والاجتماعى ، يجرى بينهما اعتماد متبادل ، فكلاهما يغذى الآخر ويدعمه . والنتيجة دائرة شيطانية لا تكف حركتها عن التصاعد والاتساع .

من أهم أشكال الاضطرابات الاجتماعية التى تقع على الحدود بين المرض والجريمة تعاطى المخدرات والادمان . ومن أهم صور الاضطرابات التى تقع على الحدود بين مجال نفوذ المعايير الاخلاقية ومجال نفوذ الاجراءات الجنائية استباحة العدوان على الحقوق العامة ، أو حقوق الجماعة ، وما هو فى حكمها . ولنمعن النظر قليلا فى كلا الشكلين من أشكال الخلل الاجتماعى .

أوضح دليل عملى على وقوع تعاطى المخدرات والادمان بين الجريمة والمرض أن القانون المصرى لمكافحة المخدرات (وهو القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) ينص على عقوبة متعاطى المخدرات، وفى الوقت نفسه ينص على جواز الايداع فى المصحات بغرض العلاج من الادمان . والحال كذلك فى قوانين مكافحة المخدرات فى كثير من الدول . أما عن الصلة بين التعاطى واختلال اللياقة النفسية بأشكالها المختلفة فتتمثل فى حقائق متعددة نذكر منها ما يلى :

١ - أن الأثر الرئيسي بعيد المدى للتعاطى ، وهو ما نسميه الادمان أو الاعتماد ، يتمثل فى فقدان المتعاطى لارادته الحرة فى تناول المادة المخدرة أو العدول عن تناولها ، ومن هنا نتكلم عن نشوء ما يسمى بالدافع القهرى إلى مواصلة التعاطى ، وهذا نفسه وجه من أوجه اختلال اللياقة فى الجانب الوجدانى من حياتنا النفسية لأنه ينطوى على اضطراب فى التوازن والتناسق بين مكونات منظومة الدوافع التى نواجه بها مطالب الحياة المتعددة ، مما يؤدى إلى الوقوع فريسة لصراعات مهرئة أو مفسخة لنفس صاحبها .

٢ - أن كثيرا من أنواع التعاطى تؤدى بصاحبها سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد إلى اختلال اللياقة الفكرية . وأوضح مثال على ذلك تعاطى الحشيش ، إذ يصحبه جميع مظاهر التشوش والخلط التى وصفناها ، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين اسم اسلوب التفكير المتسيب ، حيث ميوعة الحدود بين الافكار ، والعجز عن احكام قبضة الشخص على جزئيات موضوع التفكير وتثبيتها فى بؤرة الانتباه بما يكفى لايجاز عملية التفكير المقصودة .

٣ - أن جميع المواد المحدثة للاعتماد أو الادمان تؤدى بصاحبها إلى انفلات سلوكه العملى من ضوابط القيم الاجتماعية بشكل أو بآخر .

على أن أسوأ ما فى هذه العلاقة أنها دائرية . بمعنى أن الأمر لا يقتصر على كون التعاطى يؤدى إلى اختلال اللياقة ، بل يمتد إلى كون اختلال اللياقة يؤدى بدوره إلى التمادى فى التعاطى والادمان . صحيح أنه يؤدى حتما إلى هذه النتيجة فى جميع الأحوال ، ولكن من المؤكد أنه يزيد من احتمالات الاقبال على التعاطى والادمان إذا ما توافرت ظروف بعينها فى البيئة الاجتماعية المحيطة .

وننتقل الآن إلى استباحة العدوان على الحقوق العامة ، أو حقوق الجماعة ، وما هو فى حكمها . فهذا اضطراب يقع على الحدود بين قواعد الاخلاق ومواد القانون الجنائى . وليس المقصود هنا الاشارة من طرف خفى إلى السرقات التى تقع فى دوائر القطاع العام وما شابهها ، فهذه أمرها واضح لمرتكبيها وللمجتمع ، أنها جريمة من أولها إلى آخرها . ولكننا نشير إلى أشكال أخرى من العدوان أشد استخفاء من ذلك .

خذ مثلا موضوع الاجور الاضافية ، والحوافز ، وكل المسميات التى تندرج تحت هذه الفئة فى ممارساتنا الراهنة ، الكل يعمل (الذى يعطى والذى يأخذ) أن هذه الأجور الاضافية والحوافز وما إليها ليست استحقاقات مترتبة على أعمال بعينها تم انجازها بوساطة هؤلاء الاشخاص الذين تلقوا هذه المبالغ المالية ، ولكن

الكل ارتضى هذا الوضع الذى لا ترتضيه القيم الاخلاقية الاساسية التى تقوم على الربط بين الجزاء والعمل ، ولا يقره القانون عندما يشير إلى أموال صرفت لفلان أو فلان بغير وجه حق ، ومع ذلك فهذا الوضع قائم برضا الحاكم والمحكوم .

فأما المحكوم فلأنه يشعر بأن الأجر الاصلى فيه ظلم وغبن ، وبالتالى فمن حقه أن يأخذ «شيئا» اضافيا . وأما الحاكم فلأنه يرى أنه لا يستطيع أن يقرر زيادة الاجر الاصلى زيادة معقولة وذلك لمخاوف معينة فى ذهنه ، ومن ثم فإن زيادة دخل المواطن بهذه الصيغة الملتوية التى تنطوى على اعتراف وعدم اعتراف فى ذات الوقت هى الحل . وفى النهاية يرتضى الطرفان هذه الصيغة لأن فضليتها الرئيسية تكمن فى كونها تقدم حلا عمليا مؤقتا لمشكلة قائمة فعلا . ولكنها فى الوقت نفسه ترتكز على درجة عالية من الغموض والابهام فى تحديد معنى الحق ومعنى الواجب . وهذا بالضبط ما نعنيه عندما نضرب بهذا الموضوع مثلا للامتداد الاجتماعى لاختلال اللياقة النفسية . وهو امتداد يقف على الحدود بين الرذيلة والجريمة ، وأسوأ ما فيه أنه - من حيث هو ممارسة اجتماعية تساندها الدولة التى هى رمز القانونية فى الحياة - أسوأ ما فيه أنه يكرس بشدة اختلال اللياقة النفسية عند المواطن فى جميع جبهاتها ، فى التشوش والتهرؤ وانفلات السلوك .

جوائز الدولة

وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل ، وأن كنا نمضى فى تحليلها بهذا القدر من التفصيل الذى تناولنا به المثال السابق . خذ مثلا موضوع جوائز الدولة وما يجرى بصددها داخل اللجان والمجالس الموكلة بمنحها . مثلا آخر ما يجرى باسم برامج التدريب فى كثير من مرافق الدولة ، ومثلا ثالثا ما يحدث فى كثير من اللجان العلمية الدائمة المسئولة عن ترقيات اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات .

وأستطيع أن أمضى على هذا النحو ، أضرب أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكرت ، ولكننى فى غنى عن ذلك لأن القارىء يستطيع ، وقد أدرك المقام المشترك وراء هذه الأمثلة جميعا ، أن يضيف بنفسه إلى هذه القائمة المؤسفة الشىء الكثير .

* * *

حصيلة القارىء من هذا المقال أن هناك ما نسميه اختلالا فى اللياقة النفسية للأفراد ، وأن هذا الاختلال كيان متكامل يصيب الشخصية فى قدراتها على التفكير والانفعال والفعل . وأنه ليس مرضا بالمعنى الاصطلاحى للمرض النفسى أو العقلى ، ولكنه مع ذلك اضطراب خطير لا يجوز اغفاله أو التهوين من شأنه . وأن

خطورته تتمثل فى امتداداته الاجتماعية وفى شكل أنواع مختلفة من الخلل الاجتماعى تقع على الحدود بين المرض والجريمة ، أو بين مجال نفوذ المعايير الاخلاقية ومجال نفوذ الاجراءات الجنائية .

والسؤال المطروح الآن هو : ما هى العوامل المسئولة عن نشوء هذا الاختلال أصلا ؟ ثم سؤال آخر ، ما هو السبيل أو ما هى السبل الكفيلة بمعالجته أو تقليص مساحة أخطاره ؟

أسباب اختلال
اللياقة النفسية

المظاهر الكبرى لاختلال اللياقة النفسية هى تشوش الفكر أو تهوشه، وتهرؤ الوجدان أو تفسخه. وانفلات الفعل أو تسيبه. ووجه الشبه الجامع بين هذه المشاهر جميعا هو «الهلامية النفسية» أو ما يوصف على سبيل الشرح والتوضيح بأنه سيولة الحدود بين المنظومات الداخلية للبناء النفسى للفرد.

وبيان ذلك أن حياتنا النفسية فى جملتها تشبه أن تكون عالما أو كونا صغيرا (ميكروكوزم) فى مقابل الكون الكبير (ميكروكوزم) وكما أن الكون الكبير نظام للطاقة الطبيعية يضم بداخله عددا من منظومات الطاقة التى تتفاوت فيما بينها من حيث ما تقوم به من وظائف تحفظ على النظام الكبير خصائصه متكاملة، ومن حيث الأهمية النسبية لكل وظيفة من هذه الوظائف المتعددة، كذلك كياننا النفسى ينطوى على عدد من منظومات الطاقة النفسية تتفاوت فيما بينها من حيث الأدوار أو الوظائف التى تقوم بها كل

منظومة فتحفظ على الكيان النفسى هيئته وتكامله، ومن حيث الأهمية أو الوزن النسبى لكل من هذه الوظائف. وكما أن كياننا النفسى منظومة كبرى تضم بداخلها منظومات صغرى ثلاث، هى الفكر والوجدان والفعل، فكذلك كل واحدة من هذه المنظومات تتألف من وحدات أصغر هى نفسها منظومات، فهناك منظومات متعددة للأفكار (تتعدد بتعدد موضوعاتها واختلاف ابنيتها، ونطلق عليها أحيانا اسم شبكات أو مخططات)، وهناك منظومات متعددة للعواطف التى يقوم بها الوجدان، وهناك منظومات من نوع ثالث هى القوالب المعدة لتشكيل ما يصدر عنا من أفعال.

أضواء على معنى المنظومة

يستخدم مصطلح المنظومة فى عدد كبير من فروع العلم الحديث، تمتد من العلوم الطبيعية، إلى علوم الحياة، إلى علوم النفس والاجتماع، ويقصد بهذا المصطلح الإشارة إلى أى مجموعة من الأجزاء تتجمع معا لتؤدى عملية أو وظيفة واحدة. وعلى هذا النحو نتكلم عن النظام الشمسى أو المنظومة الشمسية، كما نتكلم عن الجهاز العصبى أو المنظومة العصبية، ونتكلم عن النظام النفسى أو المنظومة النفسية، وما تحويه من منظومات نفسية أصغر.

وجدير بالذكر أن المنظومات النفسية جميعا تمر بمراحل فى نشوئها وارتقائها، وتمضى فى اتجاه محدد فى هذا الارتقاء أو التطور. ويكفى أن نتـأمل ظهور فكرة لدينا نحو موضوع جديد علينا وسنجد أنها تكون فى البداية فكرة بسيطة أى ليس لها أجزاء داخلية محددة المعالم، ثم أنها لا تلبث أن تتفتح عن أجزاء داخلية تزداد مع مرور الوقت تحددا، وربما ازدادت عددا كذلك، وتظل فى الوقت نفسه متماسكة فيما بينها. تماما كما هو الحادث عندما تنقسم الخلية الحية فتتعدد الأجزاء الناجمة عن هذا الانقسام، ويكون لكل جزء هويته المميزة، ويظل المجموع متماسكا فى وحدة أكثر تفصيلا وأعقد تركيبا من الوحدة الأصلية الساذجة التى بدأ بها هذا الكيان. وهذه هى خطوات الارتقاء وهذا هو اتجاهه، من الوحدة الأولية البسيطة إلى وحدة متماسكة تتألف من وحدات صغرى على درجة من الاستقلال لا تفقدها الارتباط بالوحدة الأم.

وفى محيط الحياة النفسية إذا استمرت الأمور سائرة على هذا النحو فإننا نتكلم عن عملية نسميها النضج أو الانضاج نضج الفكر (بمعنى تولد الأفكار المركبة فى أعقاب الأفكار البسيطة)، ونضج الوجدان (أى بزوغ العواطف المتعددة الواجهات والمستويات)، ونضج الفعل.(أى تعدد العناصر التى تدخل فى

تشكيل قالب الفعل) أما إذا حدث ما يعاكس مسيرة الأمور على هذا النحو بحيث اتجهت من التعدد والتركيب إلى البساطة أو فقدان المعالم الداخلية، أو أعيق نموها فى هذا الاتجاه أصلا، فنحن نتكلم عن أنواع مختلفة من الخلل أو الاختلاف فى اللياقة النفسية.

أسباب اختلال اللياقة النفسية

يقع الاختلال فى لياقتنا النفسية لأسباب متعددة. منها ما هو بيولوجى (كأن تكون هذه الأسباب وراثية)، ومنها ما هو نفسى محدود بحدود وظروف التنشئة التى أحاطت بالشخص فى مراحله العمرية المختلفة ومنها ما هو اجتماعى عام أى فى صميم البناء الاجتماعى الحضارى الذى يعيش الشخص فى ظله، مما يجعل آثاره تعم على الغالبية من أبناء جيل معين أو أجيال بعينها. وقد رأينا أن نفرد هذا المقال لالقاء الضوء على هذه النقطة الأخيرة، ونعنى بها المنشأ الاجتماعى لاختلال اللياقة النفسية. ومن هنا سنحاول أولا أن نحصر العوامل الاجتماعية المسئولة مسئولية أساســية عن هذا الاختلال، ثم ننتقل بعد ذلك إلى بيان الكيفية أو الطرق التى يتم بها تأثير هذه العوامل على الحياة النفسية للفرد.

العوامل المحدثة لاختلال اللياقة النفسية

إن الاستعدادات الفطرية المحددة لخصائص المنظومات النفسية للأفراد، وخطوات نموها وارتقائها، وإيقاع هذه الخطوات واتجاهها إنما هي استعدادات على درجة عالية من الرسوخ في صميم البنية العضوية للفرد وبالتالي فهي على درجة عالية من القدرة على الوقوف في وجه المؤثرات البيئية المعاكسة، أي على مقاومتها وتصحيح آثارها المؤذية. ومعنى ذلك أنه لكي تكون لهذه العوامل فاعلية في تشويه المنظومات وافساد نموها وارتقائها يلزم هذه العومل أن تكون بالغة القوة شديدة الإلحاح. وهذا بالضبط ما نتبينه في العاملين الأتيين:

١- اهتزاز البيئة الاجتماعية

يعتبر استقرار البيئة الاجتماعية بمقوماتها المادية والمعنوية شرطا أساسيا من شروط انطلاق مقومات الصحة النفسية، وبالتالي يكون اختلاله مؤذنا باختلال المنظومات النفسية في نشاطها وارتقائها. فإذا استمر اختلال هذا الاستقرار لفترة طويلة نسبيا تراجعت المنظومات النفسية لدى الأفراد عن المستويات الارتقائية التي تكون قد بلغتها، وبذلك ترتد حركتها واتجاه تغيراتها في عكس طريق الارتقاء، فبدلا من الاستقلال النسبي

تتجه إلى التداخل، وبدلا من التماسك تتجه إلى التفسخ، وبدلا من الانضباط تتجه إلى الانفلات، يحدث هذا على مستوى البيئة الاجتماعية واللصيقة بالفرد (كالأسرة مثلا) ، كما يحدث على مستوى البيئة الاجتماعية الحضارية التى يمثلها المجتمع العريض، وعندئذ يصبح اهتزاز الأسرة جزءا من زلزال اجتماعى عام.

نضرب مثلا لذلك فى حالة الفرد والأسرة. فالخلل الشديد فى استقرار الأسرة (كأن تضطرب أحوال التعامل بين الأبوين، ويكثر بينهما الانفصال ثم الالتئام، أو الهجر ثم الوصل، أو الطلاق ثم الرجوع عنه) يترتب عليه تباطؤ وربما تعطل فى عمليات النمو النفسى، وربما انعكاس لاتجاه هذا النمو، يحدث ذلك فى نفوس أبناء الأسرة الذين مازالوا فى مرحلة التكوين. وتبلغ حالة الاهتزاز هذه أقصاها فى حالة الأفراد الذين تتشتت أسرهم نتيجة لأنواع مختلفة كالكوارث الطبيعية والحروب، وما يصحبها من نزوح جماعى يفقد الفرد من خلاله كل أساس لاستقرار البيئة الاجتماعية (بمعناها الضيق كالأسرة، والأكثر اتساعا كإطار الأسرة ما بعد أقرباء الدرجة الأولى، والجيران، والحى، والمدينة وربما الوطن). وقد أجريت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية دراسات مستفيضة على الآثار التى خلفتها كوارث الحرب وما

أعقبها من فقدان لاستقرار الأسر وما يحيط بالأسر، أجريت هذه الدراسات على مئات الأطفال من أبناء تلك العائلات. ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى قام بها عالم يدعى «جولدفارب» فقد تبين من هذه الدراسات أن هؤلاء الأطفال تتعطل لديهم القدرة العقلية على عملية التصنيف، وهى إحدى العمليات العقلية الأساسية التى تكشف عن عملية نشوء المنظومات الفكرية، واستقرارها، ووضوح معالمها. وبالتالى تفقد عقولهم القدرة على أن ترتقى مع نمو أعمارهم لتصبح نسيجا يتألف من وحدات على درجة عالية من الاستقلال والترابط معا.

ومع أن هذا المثال يبدو صارخا لبعض القراء، بمعنى أنه قد يبدو عنيفا لدرجة تقرب من الشذوذ مع ذلك فإنه ليس مستبعدا من قائمة ما يحتمل أن يقع من أحداث فى حياتنا وحياة أبنائنا. ونظرة سريعة إلى ما يترتب على أحداث الخليج من نزوح لآلاف الأشخاص من بيوتهم وأحيائهم وأوطانهم، وإلى مالايزال ينتظر هؤلاء النازحين من كوارث وزلازل تصيب عنصر الاستقرار فى الصميم كفيلة بأن تقنعنا بأن موضوع حديثنا هذا أمر وارد. ومن قبل كان الأمر واردا يوميا بالنسبة للآلاف من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة والمحتلين. وبالنسبة لعشرات الآلاف من أبناء لبنان ضمن أحداث الحرب الأهلية. ومن قبل ومن بعد نجده واردا فى

كثير من بقاع الدنيا نتيجة لأعمال العنف الجماعى كالحروب الأهلية، والثورات والحروب الوطنية.. إلخ.

مع ذلك فهذا النوع من الأمثلة إنما أوردناه لنوضح من خلاله (وبصورة مكبرة كأنما هو تحت المجهر) أن ما يترتب عليه إنما يترتب أساسا على اهتزاز الاستقرار فى البيئة الاجتماعية. وهناك أمثلة أخرى على اهتزازات أقل عنفا وأقل شمولا؛ من هذا القبيل أنواع الهجرات الصريحة والهجرات المقنعة التى تختلط فيها الاحتياجات المعيشية مع الطموحات الشخصية (دون إضافة عنصر الحروب والثورات)، وكذلك التغيرات الحادة التى تصيب المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة بهبوط مفاجئ نتيجة لفقدان العائل أو فقدان المدخرات، وغير ذلك من صروف الدهر، وما يستلزمه ذلك من تغيرات شديدة فى أنماط الحياة التى كانت الأسرة قد اعتادتها . هذه كلها تترتب عليها اختلالات فى اللياقة النفسية فى جبهاتها الثلاث: الفكر والوجدان والفعل ولكن بدرجات متفاوتة.

ب - تلاحق التغيرات الواسعة فى منظومات القيم الكبرى

تعتبر منظومات القيم الكبرى، بالصورة التى تفرض علينا منذ طفولتنا أى بالصورة التى نجدها عليها سابقة على حياتنا الفردية، إحدى الدعائم الرئيسية فى بنية البيئة الاجتماعية. ومن هنا كان

من الممكن أن يندرج الحديث؟ على ما قد يطرأ عليها من تغيرات واسعة متلاحقة، أن يندرج تحت اهتزازات البيئة الاجتماعية إلا أن لهذه القيم من الصفات النوعية ما يجعلها مختلفة عن بقية مقومات البيئة. فتلاحق التغيرات الكبيرة فيها يختلف فى وقعه وفى قنوات تأثيره عن اختفاء الأب والأم بالنسبة للصغار، وعن اختفاء البيت والحى والوطن بالنسبة للصغار والكبار.

ذلك أن التغيرات الكبرى التى تتناول الجوانب المحسوسة من البيئة يغلب عليها أن تصيب ضحاياها بسلسلة من الاضطرابات الحادة منذ البداية (فضحايا الزلازل والبراكين والحروب يصابون بالاكتئاب الحاد، والبعض باضطرابات هستيرية، وربما بعدد من أعراض الأمراض العقلية) ثم لا تلبث هذه الاضطرابات، إذا استمرت النتائج المادية للكارثة، أن تنفذ إلى تشويه منظومات الفكر والوجدان والفعل بالصورة التى وصفناها. أما التغيرات الكبرى فى القيم فلا يحدث معها شئ من هذا القبيل. وهنا يلزمنا أن نزيد الأمر وضوحا.

يمكن تقسيم التغيرات التى تطرأ على القيم إلى نوعين من التغيرات:

يأتى أحدهما تلقائيا، ويكون بطيئا ومتدرجا، وهو يتقدم خطوة خطوة مع زيادة التغيرات فى واقع الحياة والأحداث التى تحيط

بنا، وبذلك يكون جزءا لا يتجزأ من عملية كبرى يسعى فيها بما يتلاءم ومقتضيات الواقع الجديد. وهذا نوع من التغير لا تترتب عليه اضرار، بل العكس هو الصحيح إذ تستلزمه مقتضيات حفظ بقاء الإنسان فى ظل واقع متحول. لكن هناك نوعا آخر من تغير القيم، يتميز بأنه يأتى مفاجئا، أى على غير توقع، مع قدر كبير من الاسراع والتعجل الذى لا يتفق وإيقاع الحياة فى صورتها المعتادة. كذلك يتميز بأنه يأتى إملاء، من سلطة ما خارج الذات أو خارج الجماعة التى تنتمى إليها الذات. هذا الطراز من تغير القيم، الذى يأتى فجأة وإملاء هو الذى نعنيه عندما نتكلم عن تغيرات فى الانماط الأساسية للقيم من شأنها أن تضر باللياقة النفسية ويكون هذا الضرر عاما بقدر اتساع المجموعة البشرية أو الشريحة أو الشرائح الاجتماعية المستهدفة من الاملاء الذى أشرنا إليه.

مثال واضح على ذلك ما حدث فى مصر فى الثلاثين سنة الأخيرة. فقد قدمت للمواطنين المصريين. كأفراد وجماعات، ثلاثة انماط من القيم، نمطا تلو الآخر قدم الأول مع بداية الستينات والثانى مع بداية السبعينيات ، والثالث فى الثمانينيات. ولم تكن هذه الأنماط، بالصورة التى قدمت بها، مجرد قيم هامشية، بل كانت فى كل حالة من الحالات الثلاث تقدم على أنها جزء لا يتجزأ من المواطنة الصالحة على إطلاقها!!

ففى الستينيات (وعلى أثر إعلان قوانين التأميم) قدمت للمواطن المصرى مجموعة من القيم تدور حول محور رئيسى يمكن وصفه بأنه محور التضحية بالفرد فى سبيل الجماعة، واستخدمت مصطلحات منتقاه فى هذا الصدد، من قبيل العدالة الاجتماعية، والتعاون، والاشتراكية. وصنع لها رمز اقتصادى مجسد (لأن أصنام العصر الحديث هى الرموز الاقتصادية) هو «القطاع العام»، وصحب ذلك تسفيه شديد لنمط القيم الذى كان سائدا قبل ذلك، كأن الناس كانوا من قبل فى ضلال مبين. وفى السبعينيات (وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وبعد صدور قانون إعادة تنظيم الاقتصاد المصرى المعروف بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) قدم نمط جديد من القيم، وفى هذه المرة كان النمط يدور حول محور رئيسى هو «المشروع الخاص»، وأحيط بهالة من الأحاديث والشعارات عن الحرية، وأقيم لهذا النمط رمز اقتصادى مجسد هو «القطاع الخاص» وصحب ذلك أيضا تسفيه لمجموع القيم التى سادت فى الستينيات، ورفع فى هذا الشأن شعار «إعادة بناء الانسان المصرى» ثم جاءت الثمانينيات، وذاعت الدعوة لنمط جديد من القيم على محاولات تبدو ناجحة حينا فنسميها محاولات توفيقية، وتبدو فاشلة أحيانا أخرى فنسميها تلفيقية.

وبغض النظر عن أى عنصر إيجابى فى أى من هذه الأنماط الثلاثة، فالجانب الذى يهمنا فى هذا الصدد هو هذا التوالى السريع لهذه الأنماط الثلاثة رغم ما بينها من اختلافات كبيرة. فهذه السرعة منافية لمقتضيات التغير الاجتماعى الصحى.

وإلى جانب عنصر السرعة وما فيه من ضرر فهناك عنصر الاملاء، ففى الفترات الثلاث جاء التغير املاء، وبذلك أصبح الضرر أضعافا مضاعفة.

كيف يفعل هذا النمط من تغيير القيم فعله في النفوس:

هذا سؤال على جانب كبير من الأهمية لأنه يساعدنا على فهم الصورة التى نحن بصددها، والاقتناع بها، واستيعابها. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الاجابة عليه تحمل فى طياتها مؤشرات إلى طريق العلاج. وفيما يلى حصر لها نعتبره عمليات أساسية فى إنقاذ الآثار الضارة إلى مقومات اللياقة النفسية:

١- تجريح القيم القديمة لحساب القيم الجديدة: وتلك عملية تقتلع شعور الثقة بالذات عند الفرد الذى يتلقاها، وبالتالى تثور فى نفسه دوامة من التساؤلات حول سلامة ثقته فى العديد من القيم الثانوية التى كانت مساندة لتلك القيم القديمة التى ورد ذكرها

بالتجريح. هذا على الرغم من أن التبشير بالجديد قد لا يمس صراحة تلك القيم الثانوية المساندة، غير أن هذه النتيجة لابد وأن تحدث لسبب بسيط هو أن مجموعة القيم التى يؤمن بها الشخص (أى شخص) تتجمع فى شكل منظومة ، وهو ما يعنى (ضمن ما يعنى) أن يقوم بينها اعتماد متبادل. وبالتالى فإن محاولة استئصال إحداها يصيب الباقى بالضعف والتداعى. وجدير بالذكر أن القيم الجديدة لا تقدم هى ومساندتها منذ البداية، وبالتالى فإن تهاوى القيم المساندة القديمة لا يصحبه فى الفترة الزمنية نفسها إحلال لقيم مساندة جديدة. وهكذا تتهاوى مجموعة كبيرة من القيم المساندة مخلفة وراءها فراغا.

٢- تقديم القيم الجديدة بصورة مطلقة: تقدم القيم الجديدة عادة بصورة مطلقة، وتهدر القديمة أيضا بصورة مطلقة. ومع ذلك هناك قيم فى الحياة الاجتماعية لا يجوز إهدارها لأنها تمثل الرصيد المتراكم للخبرة الانسانية التى أثبتت الأيام ضرورتها للحياة الاجتماعية من حيث جوهرها. فهى قيم محورية بالنسبة لبقاء المجتمع وإن لم تكن تبدو كذلك بالنسبة للقيم الجديدة. والنتيجة أن تختلط الأمور على المتلقى ، وخاصة هذه الأمور التى تتعلق بالتفرقة بين ما يجوز وما لا يجوز.

٣- القدوة الحسنة تنحسر، والقدوة السيئة تنتشر : فى خضم ما يحدث عادة فى الأجواء الاجتماعية السياسية التى يكون العمل فيها على تغيير نمط القيم السائد مقترنا بالسرعة والاملاء، وهى فى العادة أجواء يغلب عليها العنف أو التهديد بالعنف، (باسم الشرعية الثورية، أو الطهر الثورى وما إلى ذلك من ألفاظ وعبارات لها قواميسها الخاصة) تتزايد أعداد طلاب المنفعة بمعناها الأنانى الضيق ، وبالتالى يزداد تعريض المواطنين لنماذج لاحصر لها من القدوة السيئة، وينكمش تعريضهم لأنماط القدوة الحسنة ومن بين قنوات التأثير المخرب الذى تنفذ منه القدوة السيئة اندفاعات التهليل والتكبير للقيم الجديدة، وهو ما تكون له كذلك دلالته السيئة لمزيد من الإملاء مما يضاعف من مساوئ الموقف .

هذا بالأضافة إلى أنهم فى انشغالهم بالتهليل والتكبير وحرصهم على ألا يقعوا فيما يعتبر خطأ فى الشرح والتفسير ويقتصرون على الترديد الببغائي لما قيل ويقال.. وبذلك تظل القيم الجديدة قوالب بسيطة بمعنى أنها خالية من أية قسمات داخلية وغير منسوجة من غيرها من القيم التى يجب أن تنتسج معها. ولما كانت القيمة نقطة التقاء بين فكر ووجدان وفعل فإن نقطة الالتقاء هذه بكل ما تتميز به من بساطة أو سذاجة تملى أن

يظل ما يرتبط بها من فكر ووجدان فعل على درجة عالية من السذاجة.

٤- سرعة التحول: وأخيرا هناك عملية لا تقل خطرا عما ذكرنا، ومؤداها أن القيم الجديدة قد لا تنال الوقت الكافى للاستقرار وهو أمر يكاد يترتيب بالضرورة على كون هذه القيم الجديدة جاءت فى سياق ظروف تعتمد على الفجائية والإملاء. وسواء أكان هذا الأمر يترتب بالضرورة أم لا فواقع التجربة المصرية فى الثلاثين سنة الأخيرة كان كذلك. والترجمة النفسية التى تحدث فى نفوس الكثيرين لهذا التوالى السريع الايقاع هو تعطيل جميع العمليات النفسية والنفسية الاجتماعية التى تعمل فى ظروف الحياة السوية على تعميق جذور القيم فى نفوسنا، أو بالأحرى تلك التى تعمل على تنمية منظومات الفكر والوجدان والفعل المرتبطة بهذه القيم.

هذه هى العمليات الرئيسية الأربع التى بوساطتها، تنفذ فينا الآثار المخلة بمقتضيات اللياقة النفسية، آثار تلاحق التغيرات فى منظومات القيم الكبرى ومن قبل ذكرنا كيف تنفذ فى نفوسنا الآثار المدمرة لاهتزاز البيئة الاجتماعية من حولنا، وانعدام استقرارها.

والسؤال الآن: كيف يكون العلاج ؟

الطريق إلى علاج
اختلال اللياقة النفسية

عندما تنتشر الاضطرابات النفسية بين شرائح اجتماعية عريضة لا يجوز أن نقتصر فى البحث عن أسبابها فى أمور الحياة الشخصية لهذا الفرد أو ذاك. بل لابد من أن نتجه مباشرة إلى البيئة الاجتماعية التى تحيط بهذه الشرائح جميعا نفتش فيها عن عوامل يمكن أن يكون لها هذا التأثير الممرض الشامل.

ولما كان اختلال اللياقة النفسية ينتشر انتشارا يقرب من أن يكون وبائيا بين أفراد مجتمعنا، لذلك كان لزاما على من يتصدى لإلقاء الضوء على أسبابه أن يبحث عنها بين ظروف الحياة العامة وعواملها فى المجتمع المصرى. فاذا تم له الكشف عن هذه الأسباب كانت الخطوة التالية هى تحديد كيفية السيطرة عليها وتعطيل فاعليتها بمعالجة البيئة قبل الفرد.

وبنظرة فاحصة يتضح أن أهم العوامل الاجتماعية التى تشيع هذا النوع من الخلل فى نفوس أبناء مجتمعنا المصرى عاملان هما

اختلال الاستقرار بدرجات مختلفة مى الجانب الأسرى والجانب الاقتصادى من حياة المجتمع، وتلاحق التغيرات الواسعة فى منظومات القيم الكبرى التى نعيش من خلالها. وبعبارة موجزة أن اضطراب عوامل الاستقرار المادى، واضطراب عوامل الاستقرار المعنوى فى حياتنا الاجتماعية هما المسئولان أساسا عما نشهده من انتشار وبائى اختلال اللياقة النفسية بين مواطنينا.

الطريق إلى العلاج

فى بداية الحديث عن طريق إلى العلاج نجد لزاما علينا أن ننبه إلى بضعة أمور لن يستقيم أمر العلاج اذا لم توضع فى الحسبان.. وفى مقدمتها أن جوانب العلاج التى سوف نقدمها تترابط معا فيما يشبه أن يكون خطة متكاملة، أى أن الأخذ ببعضها واسقاط البعض الاخر يضعف من فاعليتها جميعا. والأمر الثانى هو أن خطة العلاج التى تقدمها فى هذا المقام لن تؤتى ثمارها بين يوم وليلة. ومن ثم فهى بحاجة إلى مواصلة السير فى هذا الطريق والاصرار عليه لفترة زمنية طويلة نسبيا.

والأمر الثالث هو أن إجراء هذا العلاج مسئولية الجميع وليس مسئولية علماء النفس وحدهم، ولا علماء الاجتماع وحدهم، ولا

رجال التربية، ولا رجال القانون والتشريع. ولا أفراد أية فئة من الفئات القائمة على أى تخصص من التخصصات التى تزخر بها الحياة الاجتماعية الراهنة، ولكنها مسئولية الجميع كل فى موقعه، والأمر الرابع والأخير هو أنه كلما استثير الوعى المناسب بصحبة أى من جوانب العلاج أو خطواته كان ذلك أجدى فى رفع الحصيلة النهائية كما وكيفا وفيما يلى وصف موجز لهذه الخطوات.

الثوابت والمتغيرات

موضوع الثوابت والمتغيرات فى حياة الأمة مسألة بالغة الأهمية لأن العواقب المترتبة على الخلط بينهما فى محاولات المصلحين والثائرين أن يغيروا وجه الحياة عواقب وخيمة حقا. والمقصود بالثوابت فى هذا السياق تلك الجوانب من حياة المجتمع التى لا تتأثر كثيرا بمجئ حاكم وزوال آخر، فتمر عليها فترات زمنية طويلة دون أن تطرأ عليها تغيرات تذكر. ولابد من التفرقة فى هذا الصدد بين ثوابت طبيعية (أو تلقائية) وأخرى ارادية او مدبرة. فأما الطبيعية فتمضى كأنها جزء من قانون الحياة دون أن ندبر نحن الأفراد لثباتها، من هذا القبيل لغة الحياة اليومية، والأعراف والتقاليد والوحدة الوطنية، وإما الثوابت المدبرة فنصيب الارادة الانسانية فى توفير ثباتها واضح من هذا القبيل هيكل

القانون وهيكل التعليم، وبناء الاسرة ووظيفتها . وهناك علاقات معقدة بين النوعين من الثوابت من شأنها أن تحدث نوعا من التقوية أو الدعم المتبادل بينهما، من ذلك ما نعرف جميعا من أن القانون يستلهم فى كثير من مواده الاعراف والتقاليد فيكسبه ذلك قوة وعمقا فى النفوس، وما نعرف كذلك من أنه كلما اقتربت لغة التعليم من اللسان القومى للمتعلم كل ذلك ادعى إلى ترسيخ العلم فى نفسه من ناحية ودعم الوحدة الوطنية واقعا وشعورا من ناحية أخرى. هذا عن الثوابت فى حياة الأمة.

أما المتغيرات فهى جوانب الحياة الاجتماعية التى يطرأ عليها العديد من التحولات شكلا ومضمونا بصورة ملحوظة فى فترة زمنية محدودة قد لا تزيد على عمر جيل واحد. مثال ذلك خدمات الأمن والاتصال وتدبير الطعام والشراب والخدمات الصحية، وتدابير الدفاع عن الكيان السياسى لأمة وتنظيم علاقاتها مع سائر الأمم.

والسؤال الآن، وماذا بعد ؟ ماذا بعد هذه التفرقة؟

والاجابة أن الوعى بهذه التفرقة أمر بالغ الأهمية كخطوة أولى فى الطريق إلى ما نحاول استحداثه من تغيير فى وجه الحياة . فمحاولات التغيير فى المتغيرات مسألة مقبولة، بل ومطلوبة، اما

محاولات التغيير فى هيكل القانون، أو فى هيكل التعليم، أو فيما يمس بناء الأسرة ووظائفها الاساسية فمسألة تحتاج إلى كثير جدا من التفكير والحذر، بل والتردد، وأكاد أقولها بصراحة: حكام العالم الثالث يلزمهم جميعا قدر من المعرفة بالعلوم الاجتماعية حتى لايؤذوا شعوبهم من حيث أرادوا لهم الخير، ومع أن حكام العالم الأول ليسوا أكثر منهم علما بالقوانين الاساسية للحياة الاجتماعية فان موانع الضرر تأتى فى الدول المتقدمة من مجرد توفر التوازنات الدقيقة والقوية بين جماعات المصالح المختلفة فى تلك الدول مما يحد تلقائيا من أحلام البطولة الهوجاء. أما فى دول العالم الثالث فالمناخ الاجتماعى والسياسى يسمح بكثير من هذه الاحلام ، فيختلط الثابت بالمتغير فى نظر الحاكم، ويكون الفيصل فى قرار التغيير هو حلم الحاكم أو اندفاعه هو وبطانته، والنتيجة هزات اجتماعية لا تقل فى أثارها المدمرة عن الحروب والزلازل والأوبئة.

عندما ننظر بنظرة علماء الاجتماع فى مسألة الثوابت نجد أن وظيفتها فى حياة المجتمع بالغة الخطر فبدونها لا يوجد مجتمع، ولكن يوجد تجمع أقرب إلى القطعان الحيوانية فى سيولتها الداخلية وفى ميوعة حدودها، لكن هذه الثوابت التى نتحدث عنها هى التى تدخل على التجمع البشرى، درجة من الهيكلة ، أى تجعل

له هيكلا داخليا مفصلا فيتحول من تجمع إلى مجتمع، وتضمن لهذا الهيكل أن يقوم بعدد من الوظائف الأساسية تحفظ على هذا المجتمع تماسكه عبر المكان واتساقه عبر الزمان.

وعندما ننظر فى امر هذه الثوابت بنظرة علماء النفس الاجتماعيين وهم الذين يختصون بدراسة كل دقائق التفاعل بين الفرد والمجتمع، نجد أن هذه الثوابت مسئولة إلى حد كبير، عن هيكلة الحياة النفسية للفرد، فوظائفنا النفسية من ادراك وتنبه وتفكير وتذكر وشعور بالهوية الشخصية تعتمد فى قيامها أصلا وفى نشاطها وفى تنظيم هذا النشاط على حوار لا ينقطع أبدا بين جذور بيولوجية كامنة فى تكوين جهازنا العصبى من ناحية، وعوامل كائنة فى صميم بنية المجتمع الذى نعيش فيه، والوزن الأكبر فى جملة هذه العوامل لتلك الثوابت التى نتحدث عنها، والنتيجة هذه الهيكلة النفسية المشار اليها، وهى بالضبط التى اذا نظرنا اليها من منظور مستوى الكفاءة اسميناها باللياقة النفسية.

والخلاصة أننا اذا كنا نشكو من شيوع الخلل الشديد فى اللياقة النفسية بين أفراد مجتمعنا، فالخطوة الأولى نحو العلاج هى فى سلوك كل السبل الى تصويب عملية الهيكلة النفسية، ومن ورائها الهيكلة الاجتماعية، وذلك باعادة الأمور إلى نصابها فى

الوعى بالتفرقة بين الثوابت والمتغيرات، والالتزام بمقتضيات هذا الوعى فى أية دعوة أو خطوة تنحو نحو التغيير.

مزيد من الديمقراطية

ما يهمنا هنا بغض النظر عن جميع الملابسات السياسية والتاريخية، هو الوجه الاجتماعى والوجه النفسى الاجتماعى للديمقراطية . الأول يتمثل فيما اصطلحنا على تسميته بالمؤسسات والثانى يتمثل فى شعور ينبع من واقع الممارسة، ونعنى به شعور المواطن الفرد بأن يشارك فعلا فى اتخاذ القرار بجميع مستوياته من أدناها إلى أعلاها، ويشارك بصورة واضحة له ولمواطنيه، ومن خلال قنوات محددة، تحت انظاره وتحت انظار مواطنيه، هذان العنصران ، فاعلية المؤسسات والمشاركة فى اتخاذ القرار . هما جوهر العملية الديمقراطية فى تدبير أمور المجتمع، فاعلية المؤسسات ركن هام من أركان الاستقرار الاجتماعى لانها تجسد مفهوم القانونية فى حياة المجتمع، وقد عرفنا أن القانون أحد الثوابت الكبرى فى الحياة الاجتماعية. والمشاركة فى اتخاذ القرار من أهم الطرق الى تنمية الشعور بالمسئولية فى نفس المواطن، ومع زيادة جرعة القانونية فى المجتمع، ونمو الشعور بالمسئولية لدى الفرد تزداد كفاءة عملية الهيكلة فى المجتمع والفرد على

حد سواء، فاذا بخلل اللياقة النفسية ينحسر واذا بمستواها يرتقي.

الخطاب الاعلامى

عثر الحكام وبطاناتهم فى المجتمعات العصرية، والنامية على السواء على ضالتهم المنشودة عندما اكتشفوا أدوات الاعلام وتبينوا مدى سطوتها على عقل المواطن ووجدانه، ونخص بالذكر هنا الاعلام المسموع وأكثر منه بكثير الاعلام المرئى، ومن ثم فقد استغل الحكام هذه الأدوات بطرق مختلفة، وعلى مستويات متباينة من الكفاءة، فى تصنيع عقول المواطنين ووجدانهم بصبها فى قوالب ذات مواصفات محددة. ولب الموضوع الذى يهمنا فى مقالنا الراهن هو أن أدوات الاعلام على اختلاف أنواعها تنقل إلى المواطنين دائما نوعين من الرسائل: رسائل مباشرة أو صريحة، وأخرى غير مباشرة أو ضمنية، كل الرسائل التى ترسلها الاذاعات المسموعة والاذاعات المرئية تقع تحت هذا التصنيف. بمعنى أن الرسالة الواحدة أيا كانت هى رسالة مباشرة وغير مباشرة فى آن معا.

وقد تستطيع السلطة أن تتحكم فى الجانب المباشر من هذه الرسائل (وهذا ما تفعله السلطة فى الدول النامية حيث تملك

معظمها الأدوات المسموعة والمرئية) وكذلك قد تتحكم فى جزء من الجانب غير المباشر من هذه الرسائل لكن هذا الجزء يظل محدودا نسبيا، أما النصيب الأكبر فلا يمكن التحكم فيه، ومع ذلك فهذا النصيب غير المباشر هو الذى يؤثر تأثير نافذا فى نفوس المواطنين.

اكتفى هنا بالاشارة إلى عنصرين رئيسيين فى هذه الرسائل غير المباشرة: العنصر الأول هو التفاوت الذى يصل أحيانا إلى حد التعارض الصارخ بين ماتوحى به بعض المواد الاعلامية من رسائل غير مباشرة خذ مثلا على ذلك بعض المسلسلات الاجنبية فى إعلامنا المرئى، وما تنطق به أو تصوره برامج أخرى فى هذا الاعلام نفسه فى رسائلها المباشرة المخصصة للحض على المواطنة الصالحة . هذا التذبذب بين قطبين متباعدين كل البعد، أحدهما يكاد يكون كله نماذج للرذيلة، فمعظم المواقف والعاقات الانسانية المعروضة فيها مشبعة بالعنف أو الجنس فى أقبح صورهما وأشدها شراسة وفجاجة، والثانى كله حث على الفضيلة بصورة يعجز عن تحقيقها البشر، هذا عن العنصر الأول، ومن الجلى أن دوره فى تعميق مصادر انفلات الفعل من قبضة الارادة الواعية (المسلسلات) وتكريس التهرؤ الوجدانى (التذبذب بين القطبين المتباعدين) لايحتاج إلى مزيد من البيان ، أرجو أن أكون واضحا

فيما أقصد اليه من هذا الحديث، فلست ادعو الى الاكثار من برامج الحض على المواطنة الصالحة فتلك قضية أخرى تتناول موضوع أساليب الترغيب والتنفير فيما يقدم إلى المواطن، وكيف أن فجاجة التقديم (حتى فيما هو صالح) تفقد الموضوع جاذبيته المفترضة بل وكرامته . لست ادعو إلى شئ من هذا، ولكننى انبه إلى بعد المسافة بين القطبين اللذين أشرت إليهما وادعو إلى تقريب هذه المسافة بصورة أفضل من ذلك بكثير .

أما عن العنصر الثانى من عناصر الرسائل غير المباشرة التى نتلقاها من وسائل الاعلام فهو عنصر التفاوت بين المضمون الذى تنقله الينا الرسالة صراحة والرواية التى يتلقاها المواطن عن الحدث نفسه من مصادر اعلامية أخرى. كالاذاعات والصحافة العالمية الوقورة، ولايستطيع المواطن الا ان يقف قليلا او كثيرا امام هذا التفاوت، ويسأل نفسه اى المصدرين اجدر بالتصديق فى هذه الحالة؟ والذين يقفون هذه الوقفة افراد ينتمون إلى قطاعات عريضة من المواطنين وليسوا من مرتفعى الثقافة فحسب، خاصة أولئك الذين يقفون أمام الفروق بين اعلام سمعى بعينه وأعلام سمعى أخر ومن أسف أن نتيجة هذه الوقفة تكون غالبا سيئة، فأما التشكك فى مصداقية مصادر الاعلام المحلية، واما تشوش الذهن والعجز عن الخروج بصورة واضحة عن حقيقة ما يجرى فى الوطن وفى العالم من حولنا.

والخلاصة أن ترشيد الخطاب الاعلامي أو انضاجه خطوة اجتماعية لابد منها اذا أردنا أن نعالج شيوع الخلل فى اللياقة النفسية بين المواطنين فالأعلام جهاز شديد التأثير، وقد ذكرت فى حديثى عنصرين ينبغى للترشيد أن يشملهما بشكل جذرى اذا أردنا أن نبدأ فى علاج قدر معقول من التهرؤ الوجدانى والتشوش العقلى وهما مظهران من أهم مظاهر اختلال اللياقة النفسية الشائعة، ومع ذلك فهذان العنصران عينة محدودة من بين عدد كبير من العناصر التى لا تقل عنهما ضررا، ولاتفشيا لهذا الضرر، وهى جميعا تحتاج إلى كثير من المراجعة والتصحيح.

ترشيد الآداء

الفرق الاساسى بين العمل واللعب فى نظر علماء النفس هو فى الشعور بالمسئولية الاجتماعية المترتبة على النشاط الذى ينطوى عليه هذا العمل وليس فى طبيعة النشاط نفسه. فلعب الكرة يصبح عملا اذا ما ترتبت عليه نتائج توجب الشعور بالمسئولية، واكثر النشاطات خطرا يتحول إلى لعب اذا لم ينتج عنه او يرتبط به اى شكل من اشكال المسئولية الاجتاعية، وعلى أساس من هذه

التفرقة تترتب نتائج كثيرة فى حياتنا النفسية، والنفسية الاجتماعية، ويرى كثير من علماء الاجتماع وعلماء الحضارات أن العمل هو الجذر العميق الذى دفع الانسان فى طريق الرقى فوق المستوى الحيواني ، وذلك من خلال ما ارتبط به من تقسيم اجتماعي للعمل وتوزيع للادوار بين الافراد حول مشروع العمل الذى يتعاونون فى انجازه بل ويرى بعضهم أن العمل هو الأصل فى نشأة اللغة بكل ما تتميز به من وظائف رمزية وتعبيرية تعلو بها على مستوى الاصوات الحيوانية البكماء.

لهذه الاسباب الاجتماعية البالغة الخطر (بالاضافة إلى الاسباب الاقتصادية التى لا محل للافاضة فى الحديث عنها) أصبح العمل مصدرا هاما من مصادر الهيكلة (بالمعنى الذى سبق أن أوضحناه) فى حياتنا الاجتماعية والنفسية على حد سواء، وبالتالى أصبح العبث بموقعه فى المنظومة الاجتماعية الشاملة والمنظومات النفسية للافراد مخربا للنصيب الذى كان مقدرا لهذا النوع من النشاط أن يسهم به فى عملية الهيكلة وما ينشأ عنها من مستويات اللياقة المختلفة، ومن هنا كان لزاما علينا اذا صحت النية وانعقد العزم على علاج اختلالات اللياقة الشائعة أن ندخل فى مخططنا لهذا العلاج ترشيد العمل أيا كان نوعه ومستواه وموقعه.

الأبعاد الاجتماعية للعمل هى التى تهمنا فى المقام الأول فى هذا المقام . لايمكن أن يقوم العمل بدوره فى حياتنا الاجتماعية والنفسية بدون أن نربطه بالشعور بالمسئولية، ولايمكن أن تقوم هذه الرابطة وتتوثق بدون أن يكون العمل منسوجا ضمن منظومة معينة من الممارسات والقيم، وتعرفها الانسانية وتلتزم بها ومنذ فجر التاريخ، وكنا نعرفها ونلتزم بها حتى ماض قريب، ومن لغو الحديث أن نعيد ونزيد القول فى ماهية هذه الممارسات والقيم، تلك الممارسات التى تبدأ بكل ما يكشف عن الانضباط فى صوره المختلفة ومستوياته المتعددة، والتى تحترم آليات الثواب والعقاب لانها هى الجذر الاساسى لتصحيح الفعل والرقى به، والتى تربط بين العمل الحقيقى والأجر، والتى تنمى آليات التعاون والتخطيط، وتنمى قيم الالتزام والوعى واحترام شروط التعاقد، هذا بالضبط هو الموضع الذى يلزمه التدخل بالترشيد، ترشيد العمل فى ابعاده الاجتماعية الاساسية بغض النظر عن مستواه التكنولوجى او غير التكنولوجى فالحديث الآن فى التكنولوجيا ولاسيما التكنولوجيا المتقدمة يشبه أن يكون حديث خرافة مادام الجذر الاجتماعى للعمل مختلا على هذا النحو الخطير.

خلاصة القول ان علاج الانتشار الواسع لاختلالات اللياقة النفسية للافراد فى مجتمعنا انما يحتاج إلى عدد من العلاجات

الاجتماعية نجملها فى أربع نقاط رئيسية أولاها ضرورة التفرقة بين الثوابت والمتغيرات فى حياتنا الاجتماعية بحيث نحذر كل الحذر أن نمتد بمعاول التغيير المباشر إلى الثوابت كأنما هى والمتغيرات شئ واحد، وثانيتها توفير مزيد من الديمقراطية الحقة حتى يبرز الدور الاجتماعى للمؤسسات والدور النفسى لشعور الفرد بالمسئولية ازاء مشاركته فى عمليات اتخاذ القرار، وثالثتها، ترشيد الخطاب الاعلامى بتنقيته مما يشيع فيه من تفاوت يصل أحيانا إلى حد التناقض الصارخ بين ما ينطوى على قيم مقبولة وما ينطوى على قيم مرفوضة وكذلك بين الرسالة وحقيقة الواقع. والأخيرة ترشيد الأداء فى ميادين العمل المختلفة ، على أساس أن الوظيفة الاجتماعية والنفسية الاجتماعية للعمل هى المشاركة فى هيكلة المجتمع وخاصة فيما يتعلق بجبهات التفاعل بينه وبين أفراده.

الأمية فى مجتمعنا

الأميـة التى أنوى الحـديث عنـها هـى الأميـة الأبجـدية، بمعنى العجـز عن القراءة والكتابة، ولابد من التفرقة هنا بين أمية أولية أو أصلية ومعناها عدم تعلم القراءة والكتابة أصلا، وأمية ثانوية أو مرتدة إشارة إلى فقدان المهارة بعد اكتسابها، وذلك لأسباب متعددة أهمها إنعدام الممارسة بعد الاكتساب . ولاشك أن هناك أنواعا أخرى من الأميـة تتناول بعضـها أقلام عدد من كتابنا الأفاضل، كالأمية الوظيفية والثقافية، والسياسية.. إلخ ورغم أهميتها جميعا فإن اهتمامى كله منصرف فى هذا المقام إلى الأمية الأبجدية، لاقتناعى بأنها جزء بالغ الأهمية فى تكوين البنية الأساسية للمجتمع.

حجم الأمية

ليس لدينا تقدير دقيق لحجم الأمية فى مجتمعنا، هذا ما قاله كثير من الكتاب الذين سبقونى إلى تناول الموضوع، وأنا أعيد تأكيد ما قالوه، ومع ذلك فهناك تقدير تقريبى يبدو أن الجميع

يقبلونه يصل بالحجم إلى حوالى ٥٠٪ من المواطنين ذكورا وإناثا، ولكن لنترك هذا التقدير الاجمالى سعيا وراء مزيد من التفصيل فى هذا السبيل نترك أحدث تعداد رسمى لأن بياناته المفصلة لم تنتشر بعد، وما نشر عنه فى بعض الصحف ليس فيه غناء، فإذا توقفنا عند التعداد العام السابق عليه وهو تعداد سنة ١٩٨٦ وجدنا أن البيانات الواردة فيه بشأن الأمية على النحو الآتى: الحجم النسبى الاجمالى للآمية ٤٩.٤٪ من المواطنين، فإذا رجعنا خطوة أخرى إلى التعداد السابق عليه وهو تعداد سنة ١٩٧٦ فالحجم الاجمالى للأمية ٥٦.٢٪.

ولنترك لغة الأحجام النسبية وننتقل إلى لغة الأحجام المطلقة لأن هذا أمر لا غنى عنه عند النظر فى كثير من الأمور الاجتماعية اذا كنا جادين فى الدعوة للتصدى لها. وفى هذا الصدد يطالعنا تعداد سنة ١٩٨٦ بأن مجموع الأميين ذكورا وإناثا يبلغ ١٧.١٦٠.٦٢٤ أكثر قليلا من سبعة عشر مليون مواطن ومواطنة، بينما نجد أن المجموع المناظر فى تعداد سنة ١٩٧٦ يبلغ ١٥.١٠٩.٦٨٤ أكثر قليلا من خمسة عشر مليونا من المواطنين. وقد حرصت هنا على أن أبدأ بالحديث عن النسب المئوية حتى لا يتبادر إلى أذهان البعض أننى أغفل أثر الزيادة السكانية، ومع ذلك فلابد من التنبه إلى أن الحجم المطلق للمشكلة قد زاد فيما بين

سنتى ٧٦، ٨٦ بما مقداره مليونا شخص لابد من ادخالهم فى الحساب عند التفكير فى وضع الحلول العملية للمشكلة ولا يجدى هنا أى قـدر من صب اللوم على الزيادة السكانيـة، ولكن الذى يجدى هو أن تكون الحلول التى نضعها للمشكلة قادرة على ملاحقة الزيادات السكانية التى سوف تستمر لبضع عشرات السنين القادمة حتى تؤتى سياسات تنظيم الأسرة فوائدها المنتظرة، وعندئذ نتوقع أن يستوى منحنى هذه الزيادات.

ولنتقدم خطوة أخرى نحو الاستزادة من تفصيل القول فى مكونات الصورة التى نحن بصددها، وقد ورد فى تعداد سنه ١٩٨٦ أن الذكور يمثلون ٣٩.٦٪ من مجموع الأميين لدينا، بينما تمثل النساء الجزء الباقى وهو ٦٠.٤٪ أما فى تعداد سنة ١٩٧٦ فكان الذكور يمثلون ما يقرب من ٣٧.٨٪ من مجموع الأميين بينما تسهم الإناث بالجزء الباقى ومقداره ٦٢.٢٪ ومعنى ذلك أنه حدث تزايد فى أمية الذكور فى الفترة الواقعة بين التعدادين، بينما تراجعت قليلا أمية الإناث فى الفترة نفسها، ومادمنا بصدد الاستزادة من الرؤية للجانب الكمى من المشكلة فالمسألة لا تقف عند هذا الحد، ذلك أن الجداول التى أرجع اليها فى هذا الصدد، وهى من المنشورات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تنص صراحة على أن الأعداد المطلقة التى توردها عن

الأميين محسوبة بدءا من سن عشر سنوات ثم ما يليها، ومعنى ذلك أن جميع الأطفال دون سن العاشرة غير مشمولين فى التحديد الرسمى لحجم الأمية، وهذا أمر يثير كثيرا من علامات الاستفهام لأنه يوهمنا بأن جميع الأطفال دون سن العاشرة إما أنهم لا يجوز أصلا وصفهم بالأمية، أو أن مستحقى التعليم من بينهم مشمولون جميعا فى مدارس التعليم الأساسى. وهذا كلام غير مقنع فى شقيه؛ فقد نقتنع أصلا ومع كثير من التحفظ بأن الأطفال دون السابعة لا ينطبق عليهم وصف الأمية إذا جهلوا القراءة والكتابة . ولكن يبقى بعد ذلك الأطفال من أعمار السابعة والثامنة والتاسعة . ونحن نعرف أصلا أن مدارس التعليم الأساسى لا تتسع للجميع، فإذا أحسنا الظن بما تنشره الصحف فى هذا الصدد فالمدارس القائمة فعلا تتسع لحوالى ٨٠٪ من أطفال هذه الأعمار على أفضل الافتراضات ومعنى ذلك أن يبقى لدينا ٢٠٪ بلا مأوى دراسى، فإذا أضفنا إلى هؤلاء نسبة المتسربين لأسباب تسأل عنها الأسرة والظروف الاجتماعية قبل أن تسأل الدولة فقد ترتفع نسبة الـ ٢٠٪ المذكورة إلى ٣٠٪ على أفضل الافتراضات كذلك، هؤلاء لايردون موارد التعليم رغم بلوغهم السن الملزمة بالتعليم. هؤلاء يبلغون فى تعداد سنة ١٩٨٦ حوالى مليون طفل وطفلة، وفى تعداد سنة ١٩٧٦ حوالى ثلاثة

أرباع المليون، هؤلاء جميعا لابد من إضافتهم إلى مجموع الأعداد المطلقة للأميين المحسوبين على المجتمع فيصبح العدد المطلق الأقرب إلى الحقيقة أكثر قليلا من ١٨ مليون أمي وأمية لتعداد سنة ١٩٨٦. وأكثر قليلا من ١٦ مليونا لسنة ١٩٧٦. فإذا أعدنا حساب النسب المئوية على هذا الأساس الجديد فسنجد أن نسبة الأميين إلى مجموع المواطنين ممن هم فى سن السابعة فما فوقها٤٨٪ لسنة ١٩٨٦ و ٥٥٪ لسنة ١٩٧٦ والنسبتان لا تختلفات كثيرا عن النسبتين المناظرتين الواردتين فى بداية الحديث إلا أنهما فى رأينا أكثر معقولية من حيث طريقة حسابهما وكل ما يلزم بعد ذلك هو تصحيح هذه الحسابات جميعا بما يناسب أخر تعداد رسمى للجمهورية.

الاهتمام بالأمية

فى محاولتى أن أجد طريقا إلى تقييم مستوى اهتمامنا كمجتمع بمشكلة الأمية إتجهت فى بادئ الأمر إلى الحصر الكمى للمقالات والأخبار والتعليقات التى تناولتها بها الأقلام فى صحافتنا. واخترت لاجراء هذا التقييم صحيفة من أوسع صحفنا اليومية انتشارا. وقررت أن أقوم بعملية الحصر على امتداد سنة

كاملة من أول أغسطس سنة ١٩٩٦ إلى أول أغسطس سنة ١٩٩٧، وأجريت الحصر الذى أريده فوجدت أن مشكلة الأمية ورد ذكرها ١٤ مرة، أربع عشرة مرة على امتداد العام كله. ولكى أقرأ فى هذا العدد دلالته التاريخية والاجتماعية والسياسسة كان على أن أقارن مقارنة موضوعية بينه وبين نظيره بالنسبة لموضوعات أخرى تعامل فى الجريدة نفسها كمشكلات اجتماعية، فاخترت لذلك موضوعين، التعليم والرياضة البدنية، وإلى القارئ نتيجة الحصر فى حالة هذين الموضوعين: نال التعليم ٢٠٦ عناوين، ونالت الرياضة البدنية ٥٨٣٦ عنوانا، فى المدة ذاتها ومعنى ذلك أنه بحسب دروس النسبة والتناسب يكون الحجم الذى تشغله مشكلة الأمية منسوبا إلى حجمى مشكلتى التعليم والرياضة البدنية كنسبة ١ : ١٥ : ٤١٧ فإذا اعتبرنا الصحيفة التى أجريت عليها هذا التحليل الرقمى ممثله للإعلام المقروء لدينا، وإذا اعتبرنا أن نتيجة النسبة والتناسب التى أوردتها تصور تصميما مستقرا لتوزيع هذه الموضوعات فى هذه الجريدة منذ عدة سنوات فهذه النتيجة إذن تبرز وزن الاهتمام النسبى الذى يوليه قطاع مهم من إعلامنا لمشكلة الأمية. وقد يعترض البعض على هذا الاستنتاج بأن الجريدة التى اعتمدنا عليها ليست ممثلة أفضل تمثيل لصحافتنا كلها. وربما كان هذا الاعتراض مقبولا شكلا، لكن الرد

عليه ميسور، وخلاصته أنه اذا كان الاستنتاج الذى خرجت به هنا (وهو ما يتعلق بقياس الاهتمام النسبى) يشوبه قدر من الانحياز لأننى لم أعتمد على عدد من الجرائد بدلا من جريدة واحدة فواقع الأمر أن هذا الانحياز يعمل ضد توجه التفكير الذى أريد أن أطرحه على القارئ فى هذا الموضع، فأنا أريد أن أبين للقارئ أن الإعلام الصحفى يظلم مشكلة الأمية لدينا ظلما شديدا إذ لايعطيها سوى مرتبة متدنية من الإبراز، ومع ذلك فقد اخترت لأجراء الحصر والتحليل صحيفة معروفة بالوقار والجدية شكلا وموضوعا.

ولو أننى كنت قد اخترت لهذه المهمة نفسها صحيفة أقل جدية وانتشارا أو أضفت إلى جريدتنا صحيفة بهذين الوصفين الأخيرين لجاءت النتيجة أسوأ بكير مما أوردته، لأن موضوعا مثل مشكلة الأمية ليس من الموضوعات التى تستهوى الصحف الأقل جدية وانتشارا، فلا هو بالموضوع الذى تتفجر عنه مواقف ساخنة من حين لآخر، كموضوع فوضى البناء وسقوط العمارات، ولا هو بالموضوع الذى يلام عليه عهد دون عهد أو حزب دون سواه، كموضوع البطش بالحريات العامة والخاصة، ولا بالموضوع الذى تعقد له المهرجانات أو تقص له الأشرطة.. الخ، ومعنى هذا كله أن

الصورة التى قدمتها تنطوى على قدر من التلميح (غير المقصود)، ورغم ذلك فهى صورة تحمل للقارئ رسالة واضحة كل الوضوح، مؤداها أن إعلامنا الصحفى يضع مشكلة الأمية الأبجدية فى أدنى مراتب الاهتمام أو ما يقرب من ذلك . وتثير هذه النتيجة عددا من الأسئلة يأتى فى مقدمتها هذا السؤال المباشر: هل هذا القدر من الاهتمام الذى تبديه صحافتنا يكشف عن الأهمية الحقيقية لمشكلة الأمية، بمعنى الوزن الموضوعى لها فى تشكيل حاضر البلاد ومستقبلها سلبا وايجابا؟.

ولكى أزيد هذا السؤال وضوحا أعيد صياغته على الوجه التالى: هل يعتمد مستقبل مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والحضارى على الرياضة البدنية أكثر مما يعتمد على الدعوة الجادة والملحة للتصدى لمشكلة الأمية الأبجدية المتفشية فى نصف أبناء المجتمع؟ . ثم سؤال ثان: هل صحيح أن الاعداد الجاد لمستقبل هذا الشعب فى عالم يسوده سباق محموم تنخرط فيه شعوب الأرض قاطبة كل يحاول الفوز بحيز معقول للحياة الكريمة هل يحتاج هذا الإعداد لأن يتفوق اهتمامنا بالرياضة البدنية فى الوقت الحاضر على اهتمامنا بمشكلة الآمية أكثر من أربعمائة مرة؟ هل هذا معقول أو مقبول؟.

وقد قادنى هذا السؤال إلى سؤال آخر فى اتجاه مختلف بعض الشئ ، وهو إلى أى مدى يصور هذا الوضع الذى نجده فى الإعلام الصحفى وضعا عاما فى الدولة بدءا من التصورات والانشغالات لتى تحملها القيادات الرسمية للبلد. وانتهاء إلى القرارات الادارية والمالية والسياسية التى تتخذها هذه القيادات؟ حاولت من جانبى أن أجد مؤشرا أو بضعة موشرات تعين على الاجابة الموضوعية عن هذا السؤال الأخير فلم أجد أفضل من قراءة الوثيقة الصادرة عن مجلس الوزراء فى مارس من العام الحالى ١٩٩٧ بعنوان «مصر والقرن الحادى والعشرون» فهى تقدم تخطيطا للمستقبل المنظور لمصر (حتى سنة ٢٠١٧) كما ترى الدولة وكما تدبر للتنفيذ، وهى بهذا الاعتبار تعتبر على جانب كبير من الأهمية بحيث تستحق أن تناقش مناقشة مستفيضة، ولكن لا سبيل إلى هذه المناقشة المتكاملة فى هذا المقام، لأن لكل مقام مقالا ولابد لنا من سياقنا الراهن من الاقتصار على مناقشة الصورة التى عرضت بها الوثيقة لمدى اهتمامها بالتصدى لمشكلة الأمية، وفى هذا الصدد تعرضت الوثيقة للموضوع على النحو الآتى: تحت عنوان «التحول إلى مجتمع معرفى» أوردت العبارات الآتية: «إن التحول إلى مجتمع معرفى هو توجه سياسى حيوى يبدأ بالمدرسة ويستمر حتى مركز الأبحاث ووحدة الانتاج ويتطلب

جهدا منظما ضخما لحرث الأرض واقتلاع ما بها من معوقات بالقضاء على الأمية وتحديث التعليم بالتـــوازى، فالقرن الجـديد لا يحتمل منا التسويف فى القضاء على الأمية وإنهاء التسرب من التعليم المدرسى فنحن لا نستطيع أن نتعامل مع العالم كمجتمع متماسك إلا اذا انتهت ازدواجية التعليم والأمية والمعرفة والجهل (ص ٢٧ - ٣٨) هذا كل ما أصابته مشكلة الأمية من اهتمام فى هذا الفصل عن المجتمع المعرفى، وقد تحدثت الوثيقة بعد ذلك (ص ١٠٣ - ١٠٨) عن التعليم وتحدثت عن الرعاية الاجتماعية (ص ١٢٢ - ١٢٣) لكنها لم تذكر شيئا عن الأمية فى أى من الفصلين، ولا فى أى فصل آخر من فصولها الاثنين والثلاثين. ومعنى ذلك أن نصيب الاهتمام بمعالجة مشكلة الأمية فى الوثيقة كلها لايزيد على عبارتين اثنتين، هما : «القضاء على الأمية» وقد تكررت مرتين ، وإنها «ازدواجية التعليم والأمية» ولا يمكن تبرير هذا الوضع بحجة أن وثيقة من هذا الطراز لابد وأن تقف فى صياغتها عند حدود الخطوط العامة، بمعنى التعرض فقط للتصورات والتوجيهات العامة، فهذا تبرير غير مقنع لأنه لا يتسق مع ما ورد فى مواضع أخرى من الوثيقة، فقد تعرضت الوثيقة فى مواضع أخرى لأمور وصلت درجة تفصيل القول فيها إلى مستوى لا يتسق بأى حال مع هذا التبرير. ويمكن لقارئ على سبيل المثال أن ينظر فى الفصل

المكتوب عن «التنمية السياحية» (ص ٩٣ - ٩٦)، أو الفصل الوارد عن «النقل والمواصلات» وفصول أخرى كثيرة، وسيكتشف القارئ عندئذ فرقا بين أسلوبين فى المعالجة، أحدهما شديد الإجمال كما هو الحال فى الكلام عن الأمية، والآخر على قدر ملحوظ من التفصيل: وقد وصل تفصيل القول فى السياحة إلى درجة تحديد العدد المأمول للسياح فى سنة ٢٠١٧ مقارنا بعددهم فى سنة ١٩٩٦/٩٧، وإلى تحديد متوسط عدد الليالى السياحية المرجو أن يقضيها السائح لدينا فى سنة ٢٠١٧ وإلى تحديد عدد الغرف المرجو شغلها فى الفنادق والبواخر النيلية حينذاك.. الخ، كذلك وصل تفصيل القول بشأن النقل والمواصلات إلى ما يكافئ ذلك وأكثر.

أرجو ألا يساء فهم مقصدى فى هذا الموضوع من الحديث، فأنا لا آخذ على الوثيقة تفصيل القول على هذا النحو فى أمر السياحة والمواصلات، ولا إجمال الحديث عن الأمية بتلك الصورة التلغرافية، ولا يعنينى فى هذا المقام أن أنتقد هذا التفاوت أو لا أنتقده، ولكن ما يعنينى فى المقام الأول أن أستنبط ما وراءه من معان ثم أواصل السير بالحديث فى الاتجاه الذى بدأته. والمعانى التى أستنبطها هنا تدور كلها حول اتفاق يكشف عن نفسه بوضوح بين تفاوت هنا، فى الوثيقة، وتفاوت هناك فى الإعلام

الصحفى. ففى الحالتين عزوف عن الكلام حول مشكلة الأمية وإقبال على الكلام عما سوى ذلك. ولا أظن بأى حال أننا هنا بصدد اتفاق مقصود أو مدبر سلفا، ولكن هذا لايعنى أنه يستحق الوقوف والنظر.

الجمهور والأمية

فى مقابل الصورة السابقة أقدم للقارئ صورة أخرى، تنقل اليه هذه المرة درجة اهتمام جمهور المواطنين بمشكلة الأمية والهدف الرئيسى فى نهاية الأمر هو المقارنة بين الصور الثلاث، وما يرد فى إعلامنا الصحفى، وما أوردته وثيقة «مصر والقرن الحادى والعشرون» والصورة كما يعيشها المواطن العادى.

فى سنة ١٩٨٢ نشر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تقريرا علميا مفصلا عن نتائج بحث ميدانى قام به فريق يتألف من أربعة من خبرائه ومستشاريه بعنوان «الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى» ويتضح من هذا العنوان أنه يمس مشكلتنا مباشرة، وأنه يضيف بعدا جديدا للموضوع، وهو ترتيب مشكلة الأمية على ما يمكن أن نسميه سلما أو مقياسا للأوزان الاجتماعية لمشكلاتنا كل حسب أهميتها فى وجدان المواطن. ولا يسمح المقام هنا بالعرض المفصل لكل ما ورد فى التقرير ولذلك سأكتفى بذكر ما يخصنا فى هذا المقال.

أبادر أولا بذكر النتيجة النهائية التى توصل إليها خبراء التقرير حول مشكلة الأمية وترتيبها على سلم الاهتمامات الاجتماعية، وقد اختاروا للتعبير عن هذا الترتيب نوعين من الجمهور، النوع الأول ما يسميه التقرير بالجمهور العام، والثانى ما يسميه الجمهور الخاص، فأما الجمهور العام ففى رأيه أن مشكلة الأمية تأتى فى المرتبة الثالثة على سلم تترتب عليه أربع وأربعون مشكلة، بينما يرى الجمهور الخاص أنها تحتل المرتبة السابعة على السلم نفسه، هذه هى النتيجة التى تهمنا، والذى يهمنا أن نؤكده فى هذا الموضع أن البحث المشار اليه بحث ممتاز يتسم بقدر عال من مراعاة الشروط المنهجية الواجبة فى هذا النوع من الدراسات، سواء من حيث انتخاب العينتين اللازمتين لتمثيل جمهورى البحث، ومن حيث إعداد أداة تجميع البيانات، وإجراء التحليلات الاحصائية المناسبة، واستنطاق نتائج هذه التحليلات بما يناسبها من معان. الاعتراض الأوحد الذى يمكن أن يثار هنا هو قدم العهد إلى حد ما بالبحث فقد أجرى فى السبعينيات ونشرت نتائجه فى أوائل الثمانينيات والاحتمال وارد أن تكون المراتب النسبية لأهمية المشكلات الاجتماعية المختلفة لدينا قد تغيرت. وهذا صحيح، ولكن مهما يكن من أمر هذا التغير الذى يحتمل أن يكون قد وقع فلا يوجد بأى حال ما يشير إلى أنه

يمكن أن يكون قد وصل إلى حد قلب الأوضاع فى موازيننا بحيث ينحدر الحال بمشكلة الأمية فتهبط إلى أسفل سلم الاهتمامات الاجتماعية بعد احتلالها مكانة تقرب من قمة السلم خلاصة القول أن الجمهور العام الخاص فى مجتمعنا له موازينه التى يزن بها أهمية مشكلة الأمية، فى حين أن إعلامنا الصحفى والفكر الرسمى للدولة لهما موازين أخرى!!

* * *

يبدو فى ختام هذه الجولة أن مشكلة الأمية الأبجدية فى مجتمعنا رغم كبر حجمها النسبى والمطلق، ورغم ارتفاع وزنها فى وجدان الجمهور العام والخاص لدينا، لا تلقى فى صحافتنا ولا فى الفكر المنشور للرسميين من قياداتنا الادارية والسياسية ما تستحقه من عناية تكافئ هذا الوزن وهذا الحجم. وتعقيبنا فى هذا الموضع مجرد تساؤل : هل الأمية الأبجدية بطبيعتها تستحق هذا التهاون الصحفى والرسمى بها؟ فى مقال تال ننظر ونجيب.

الوجوه القبيحة للأمية

يلفت النظر فيما يتعلق بمشكلة الأمية عندنا ما تبين من اختلاف شديد بين نظرة جمهور المواطنين إليها، وما تلقاه هذه المشكلة عند أهل الحكم ورجال الصحافة من عناية، ففي دراسة علمية ميدانية جيدة التصميم والتنفيذ نكتشف أن الأمية تحتل مكانة الهم شديد الوطأة على نفس المواطن سواء أكان متواضع الفكر والمكانة الاجتماعية أم كان رفيع القدر في كل منهما، وبدلا من أن نجد هذا الهم مترجما إلى ما يكافئه من اهتمام فيما تشغلنا به الصحافة وما يصدر عن الحكام من وثائق إذا بنا نتبين أن هذين الطرفين يزيحان المشكلة إلى خانة أقرب ما تكون إلى خانة المسكوت عنه من مشكلاتنا المزمنة.

وتثير هذه الحقيقة، أعني هذا التباعد الذي يكشف عن أن المواطنين بهمومهم في واد ومعظم ما هو رسمي أو شبه رسمي في واد آخر، تثير العديد من الأسئلة، ناهيك عن الرفض والاعتراض.

فعلى سبيل المثال يثار سؤال أقرب إلى البداهة: لماذا هذا التباين؟ ويتولد عن هذا سؤال آخر: وهل كتب على المشكلات

الاجتماعية بمضامينها وأوزانها كما يعيشها المواطنون أن تبقى أسرارا فى الصدور لا سبيل إلى الكشف عنها؟، ثم سؤال ثالث: أليست هناك طرق علمية تعرفها الآن الدول المتقدمة وتستخدمها من خلال خبرائها فى مثل هذه الأمور تسمى طرق استطلاع الرأى؟، ثم سؤال رابع: أليس فى مصر خبراء من هذا الطراز مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة يمكنهم أن يقوموا فعلا بأداء هذه المهام؟، وسؤال خامس: أليس من الحكمة لصالح المحكومين والحكام معا أن نقبل على استخدام هذه الطرق لتضييق الفجوة بين أمال المواطنين «ولا نقول حقوقهم» وممارسات الرسميين وأعوانهم؟، وسؤال سادس: ألا يكون مسعانا فى السبيل إلى تضييق هذه الفجوة وأمثالها فى موضوع الأمية وأمثاله أدخل فى باب الممارسة الديمقراطية بمعناها الصحيح؟ ثم بعد هذه الأسئلة وعشرات أخرى من طرازها لا سبيل إلى معالجتها فى هذا المقال هناك سؤال لا سبيل إلى تجاهله، سؤال عن الحكمة المرجوة من السكوت: ماذا يعنى هذا السكوت. وما الهدف منه، وماذا يترتب عليه بغض النظر عن الهدف الذى ينشده الساكتون؟

السكوت: أنواعه ومراميه

السكوت أنواع أهمها نوعان نتداولهما فى حياتنا العامة،

أحدهما الامتناع التام أو شبه التام عن النطق بسيرة موضوع معين، والثانى على النقيض من ذلك هو كثرة الكلام عن الموضوع بما لا ينقل إلى المستمع نبأ أو معنى مفيدا. وفيما يتعلق بمشكلة الأمية فقد أوضحت فى مقال سابق كيف أن إعلامنا الصحفى اتجه إلى تفضيل النوع الأول من السكوت أو ما يقرب منه، وكذلك تبنت هذا الاتجاه وثيقة «مصر والقرن الحادى والعشرون»، وللصحافة والوثيقة فى هذا التوجه الذى اختاراه فضيلة الأخذ بالنوع الصادق من السكوت، فهو سكوت نعرفه ونحدد هويته بمجرد مواجهته. وما أضيفه الآن أن إعلامنا المرئى اتجه فى الأسابيع القليلة الماضية إلى تفضيل النوع الثانى من السكوت، فالكلام كثير لكن المعلومات والأفكار والجدوى أقل من القليل. وهذا ما نأسف له لأن هذا النوع من السكوت هو السكوت الكاذب، لأنه يوهم بأن شيئاً ما على صلة جوهرية بحل المشكلة يوشك أن يحدث، وهو لا يحدث. ولما كان السكوت بنوعيه يعتبر من الأساليب التى يكثر رجال الادارة والسياسة من استخدامه فربما كان فى تناولنا مشكلة الأمية فرصة لمناقشته بقدر من الوضوح والأمانة وإن لم نوفه حقه من التفصيل، ولكن ما لا يدرك جله لا يترك كله.

يبدو أن ما يملى السكوت أحيانا فيما يتعلق بمشكلة الأمية «وما شابهها من مشكلات يرزح مجتمعنا تحت وطأتها» أن الكاتب

أو المتكلم لا يجد فى جعبته أفكارا يمكن أن يقدمها بشأن هذا الموضوع، لأن المسألة تبدو له ذات أفق محدود: فإما الأمية أو محو الأمية، وخاصة إذا كنا نتكلم عن الأمية الأبجدية فحسب، هذا بخلاف الحال إذا اتجه إلى موضوع التعليم مثلا، فسيجد أمامه عندئذ مساحة واسعة من حرية الحركة، فهناك إمكانيات الكلام عن أنواع التعليم، ومستوياته، وبرامجه، والتكلفة المالية للتعليم، والتعليم فى الشرائح الاجتماعية المختلفة.. إلخ. هذا واحد من أسباب عزوف البعض عن الكتابة أو الكلام فى الموضوع الذى نحن بصدده، وثمة سبب أخر هو الذى يملى السكوت أحيانا، وهو الهروب من مواجهة المشكلة، وهو سبب يحكم ردود أفعال رجال السياسة فى كثير من الأحيان، فهم يشعرون بأن أى إيقاظ للشعور بهذه المشكلة وأمثالها من المشكلات المزمنة من شأنه أن يخدش مصداقيتهم فى نظر مواطنيهم بدرجة ما. وهناك سبب ثالث يتدخل أحيانا ثالثة، سبب يمكن وصفه بأنه نصف هروب، لأنه فى حقيقته هروب تحت دعوى التأجيل بزعم أن لدينا مشكلات أكثر أهمية وإلحاحا من مشكلة الأمية، ومن بين هذه الأسباب وغيرها يتسرب إلى بعض النفوس أمل كاذب بأن الزمن كفيل بحل المشكلة، وهو أمل كاذب فعلا وأكذب من عشم أبليس فى الجنة.

الطبيعة النفسية للأمية

ليس صحيحا أن الأمية منظورا إليها من زاوية النظر التى ترسم معالمها نتائج البحوث الجارية باسم العلوم النفسية الحديثة «وخاصة فرع علم النفس العصبى» تساوى أو تعنى مجرد الجهل بالقراءة والكتابة، ولكنها أخطر من ذلك بكثير، وهذا ما توضحه وتجمع عليه عدة بحوث واقعية محلية وأجنبية أجريت معظمها خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات..

وهذا الذى تقدمه هذه البحوث يعتبر واحدا من أقبح وجوه الأمية. ولكى يتمكن القارئ من متابعة نتائج البحوث التى نحن بصددها ودلالتها أبادر أولا بوضع النتيجة العامة أو الرئيسية التى انتهى إليها الباحثون تحت بصر القارئ ثم أنتقل بعد ذلك إلى سرد بعض النقاط التفصيلية. فقد انتهى هؤلاء الباحثون إلى الكشف عن أن الأمية تكون مصحوبة عند حاملها بما يسمى انخفاض مستوى الاستثارة النفسية، هذه هى النتيجة الكبرى، ونتقدم بعد ذلك إلى نقاط تفصيلية، نبدأ بالحديث عن معنى مصطلح الاستثارة النفسية. يقع هذا المصطلح على الحدود بين علم الأعصاب وعلم النفس العصبى، ويشار به إلى الوظيفة الأساسية «النفسية العصبية» التى تكشف عن درجة تأهب أو

تيقظ الفرد للرد على التأثير الوارد عليه من أى مؤثر حسى فى بيئته، وتتعاون فى أداء هذه الوظيفة عدة أجزاء من المخ أهمها جزء يعرف باسم التكوين الشبكى، وهذا التكوين أو الكيان عبارة عن كتلة من الخلايا العصبية توجد فى مكان ما من جذع المخ، تتميز بالتعقد الشديد للتوصيلات القائمة فيما بينها، ويتفرع عنها عدد كبير من المسالك أو الممرات العصبية تكون فى مجموعها مع الخلايا التى ترتكز إليها ما يعرف باسم «جهاز التنشيط العصبى»، وتوصل الأطراف العليا لهذا الجهاز إلى لحاء المخ «أعلى مستويات المخ» لتصب دفقاتها العصبية حيث يكون تأثير هذه الدفقات هو التنشيط العام للجهاز العصبى فى مجمله دون نقل رسائل حسية من أى نوع بعينه، وهذا التنشيط العام هو ما يسمى بالاستثارة النفسية، وتفصح هذه الاستثارة عن نفسها سلوكيا من خلال كفاءة أداء الفرد على أى اختبارات أو مقاييس للوظائف النفسية التى من قبيل تركيز الانتباه والإدراك، والتذكر، وتكوين التصورات العامة أو الأفكار المجردة.

ومن الحديث عن الاستثارة نتقدم نحو الحديث عن البحوث التى تناول أصحابها العلاقة بين الأمية ومستوى هذه الاستثارة، جدير بالذكر أن البحوث المشار إليها أجريت فى عدد من

مجتمعات العالم الثالث، منها السنغال، والجزائر، وليبيريا، والمغرب «فى أفريقيا»، وبيرو «فى أمريكا الجنوبية»، أما لماذا أجريت فى هذه المجتمعات فلأن الأمية الأبجدية أصبحت الآن «أو كادت تصبح» مقتصرة فى وجودها على هذه الدول النامية، وعندنا فى مصر أجرى زميلنا الدكتور الحسين عبدالمنعم من جامعة القاهرة بحثا فى هذا المجال نال به درجة الدكتوراة سنة ١٩٩٠، ولما كانت هذه البحوث جميعا قد انتهت إلى نتيجة عامة واحدة هى الارتباط الجوهرى بين الأمية وانخفاض مستوى الاستثارة النفسية العامة فسوف أكتفى فى السطور الباقية من هذه الفقرة من الحديث بتلخيص البحث المصرى الذى أجرى فى هذا المجال خاصة وأنه بحث رفيع المستوى من حيث الاتقان المنهجى بحيث يمكن التعامل مع نتائجه على أنها حقائق، فقد أجرى الباحث دراسته على مجموعتين من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٨-١٢ سنة، تنتظم إحداهما فى المدرسة، بينما لم تلتحق الأخرى بالمدرسة أصلا «دون أن يكونوا متخلفين عقليا أو معوقين»، وقد روعى فى تكوين كل مجموعة أن يكون نصفها من الذكور والنصف الآخر من الإناث، كما روعى أن يكون الأطفال جميعاً من متوسطى الذكاء، والمقصود بمراعاة الشرطين الأخرين إتاحة أفضل فرصة منهجية أمام النتيجة أو النتائج التى ينتهى إليها الباحث أن تبرز أمامه

نقية دون شوائب تثير البلبلة فى تفسيرها وتوضيح دلالتها، ولكى يتمكن الباحث من رصد وقياس مستوى الاستثارة النفسية عند هؤلاء الأطفال إستخدام عدداً من المقاييس المشهود لها بين أهل الاختصاص بالدقة والموضوعية فى قياس تركيز الانتباه والادراك والتذكر، ثم إنه أضاف بضعة مقاييس أخرى تقيس مدى نزوع الطفل إلى الاندفاع أو التروى، كما تقيس كفاءة الأداء بوجه عام، هذه فكرة موجزة عن اجراءات البحث الذى أجراه الدكتور الحسين، وقد اتجه بعد ذلك إلى تحليل البيانات التى حصل عليها من هذا الكم الكبير من الاجراءات.

ويعرف الباحثون فى العلوم السلوكية «والطبية أيضاً» أن فى متناولهم الأن ذخيرة كبيرة من طرق التحليل الاحصائى التى تسمح لهم بالاجابة بدرجة عالية من اليقين عن عدد من الأسئلة المهمة التى أجروا بحوثهم أصلا للاجابة عنها، وهذا ما فعله الدكتور الحسين، فانتهى إلى الاجابات التالية التى تقع فى الصميم مما نحن بصدده: أولا: تبين أن أداء التلاميذ الدراسين على جميع المقاييس المستخدمة يفوق أداء الأطفال الأميين. ثانيا: ظهر أن هذا التفوق يأتى مستقلا عن عامل الجنس، أى أن النتيجة تظل على حالها بين الأولاد والبنات جميعا. ثالثا: جاء هذا التفوق

مستقلا أيضاً عن أثر الفروق الاجتماعية الاقتصادية بين الأطفال، أى بغض النظر عن كون الطفل ينتمى إلى أسرة ميسورة أم أسرة معدمة، رابعاً: جاء التفوق كذلك مستقلا عما يمكن أن يكون هناك من تأثير لحجم الأسرة فى سلوكيات الطفل. وبعبارة موجزة جاءت نتائج البحث بمثابة شهادة واضحة بأن مستوى الاستثارة النفسية عند الأطفال الدارسين أعلى منه عن الأطفال الأميين، وبأن التروى يقترن بهذا التفوق، فالدارسون أكثر روية وأقل اندفاعا من الأميين، وبأن كفاءة الأداء بوجه عام متوفرة كذلك عند الدارسين أكثر منها عند الأميين وبأن هذه الفروق جميعاً بين الدارسين والأميين، فروق كبيرة وراسخة، وهو ما يسمح باستنتاج دلالتها دون أى لبس أو خلط..

هذه خلاصة البحث القيم الذى أجراه الدكتور الحسين هنا فى مصر، وهو كما قلنا من قبل لا يقف وحده فى الميدان بهذه النتائج الخطيرة، ولكن تقوم إلى جانبه وتسانده عدة بحوث أجراها باحثون آخرون، من هؤلاء برونر وجرينفيلد اللذان أجريا دراستهما فى السنغال، وبوقيه أجرى دراسته فى الجزائر، وكول فى ليبيريا، وڤاجنر فى المغرب، وويلكنسون فى بيرو... إلخ هؤلاء جميعا انتهوا فى بحوثهم إلى جوهر النتائج التى انتهى إليها باحثنا المصرى،

أن الأمية الأبجدية تكون مقرونة بانخفاض ملحوظ فى مستوى الاستثارة النفسية العامة..

ومعنى ذلك بعبارة أخرى أننا إذا تخيلنا شخصاً أمياً متوسطا، يمثل الأميين فى مجموعهم، فإن هذا الشخص يكون فى جميع ساعات يقظته فى حالة شعورية يمكن وصفها بأنه شبه مخدر أو نصف متيقظ، ولنا أن نتخيل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج سلوكية خلال جميع مواقف الحياة التى يجتازها: فسيكون من أبرز صفاته السلوكية «مقارنا بنظيره المتعلم» بطء الحركة، وبطء التفكير، وضعف القدرة على تركيز الانتباه بنوعيه المتصل والانتقائى، وسوف يتسرب ضعف انتباهه هذا إلى خفض كفاءة الذاكرة وإلى ضعف عمليات الاستنتاج والتعميم أو التجريد لديه، لهذا كله نتكلم هنا عن وجه من أقبح وجوه الأمية..

الأمية ومستقبل الأجيال

وجه آخر قبيح يتمثل فى العلاقة بين الأمية ومستقبل الأجيال.

وتتخلص هذه العلاقة فيما وجدناه من اقتران وثيق بين أمية الوالدين وتدنى التحصيل الدراسى للأبناء وإلى القارئ بعض المعلومات المفصلة فى هذا الصدد، ففى دراسة مسحية أجريناها سنة ١٩٩٢ على عينة كبيرة تبلغ حوالى ١٣ ألف تلميذ من تلاميذ

المدارس الثانوية العامة «البنين» بجميع أنواعها «الحكومية والخاصة ومدارس اللغات» على مستوى الجمهورية، مقارنين بعينة أخرى قريبة فى حجمها من تلاميذ المدارس الثانوية الفنية «بنين» بجميع أنواعها كذلك «التجارية والزراعية والصناعية والمعلمين» وعلى مستوى الجمهورية أيضاً تبين لنا أن نسبة الأمية بين آباء تلاميذ المدارس الثانوية الفنية تبلغ ٢٨٪ فى مقابل ١٠٪ فقط بين آباء تلاميذ المدارس الثانوية العامة، والفرق بين هاتين النسبتين جوهرى «بلغة المعادلات الإحصائية»، أى أنه لم يأت مصادفة فى العينتين اللتين استخدمناهما فى هذا البحث ولكنه حقيقة نجدها فى جمهورى تلاميذ الثانوى العام والفنى إذا كان لنا أن نتخيل اجراء الدراسة على الجمهورين فى مجموعهما، كذلك تبين لنا أن نسبة الأمية بين أمهات تلاميذ الثانوى الفنى ٥٧٪ فى مقابل ٢٩٪ فقط بين أمهات تلاميذ الثانوى العام، وهى نتيجة معادلة للنتيجة الخاصة بأمية الآباء ومؤيدة لها.

وقبل سنة ١٩٩٢ بحوالى خمس عشرة سنة «فى سنتى ١٩٧٨ و١٩٧٩ على وجه التحديد» أجرينا بحثا مسحيا على مجموعتين تمثلان الجمهورين من تلاميذ الثانوى العام والثانوى الفنى فى نطاق القاهرة الكبرى، فتبين لنا أن نسبة الأمية بين آباء التلاميذ

فى المدارس الثانوية الفنية ١٩٪ فى مقابل ٨٪ بين تلاميذ الثانوى العام، كما وجدنا أن نسبة أمية الأمهات بين تلاميذ الثانوى الفنى ٥٠٪ مقابل ٢٦٪ بين أمهات التلاميذ فى الثانوى العام، أى أننا وجدنا فى البحث القديم البروفيل ذاته الذى تبيناه فى بحثنا الحديث..

والمعنى الذى تلتقى عنده هذه الحقائق واضح لا لبس فيه، وهو يرتبط بحقيقه اجتماعية أخرى «بغض النظر عن زخرف القول» خلاصتها أن معظم الشباب الذين يتجهون إلى التعليم الثانوى الفنى عندنا هم ممن حصلوا على درجات متواضعة فى امتحان اتمام الدراسة الاعدادية، فإذا أضيفت هذه المعلومة عن مسار نظامنا التعليمى إلى مجموعة الحقائق الإحصائية التى كشفت عنها دراساتنا المسحية القديمة نسبيا والحديثة فالاستنتاج الذى يملى نفسه على عقولنا فى هذا الشأن هو الإقرار بوجود اقتران جوهرى بين أمية الوالدين وانخفاض مستوى الفلاح فى المدرسة عند الأبناء وغنى عن البيان أن هذا الكلام لا يعنى أن كل أب أمى وكل أم تجهل القراءة والكتابة لابد وأن يتدنى مستوى تحصيل أبنائهما فى المدرسة، فالظاهرة التى نحن بصددها أعقد كثيراً من أن تحكمها هذه الصيغة وحدها، لكننا نتكلم هنا عن درجة عالية من الاحتمال، بمعنى أنه مع التسليم بوجود عوامل متعددة تتحكم

فى تحديد مدى النجاح الدراسى للأبناء فإن عامل أمية الوالدين يعتبر واحدا من أقوى العوامل المعاكسة مما يرفع من احتمالات تأثيره الضار، هذا هو الوجه القبيح الثانى للأمية.

وبعد....

أرجو أن أكون قد وفقت بهذا الحديث فى توضيح المعنى الذى قصدت إليه عندما قلت بداية الحديث «ليس صحيحا أن مشكلة الأمية الأبجدية تساوى أو تعنى بكل ما تنطوى عليه مجرد الجهل بالقراءة والكتابة، ولكنها أخطر من ذلك بكثير، ومن المؤكد أن هناك وجوها قبيحة متعددة للمشكلة ولكنى أكتفى هنا بالوجهين اللذين ذكرتهما: يكشف أحدهما عن ارتباط وثيق بين الأمية من ناحية وانخفاض مستوى الاستثارة النفسية العصبية من ناحية أخرى، ويتجلى على مستوى السلوك فيما يمكن أن يوصف بأنه قصور أو تبلد عام يشيع فى كل ما يصدر عن الأمى من استجابات يواجه بها مواقف الحياة مما يجعله يبدو وكأنه نصف مخدر أو نصف يقظان، ويكشف الوجه الثانى عن احتمال مرتفع للتلازم بين أمية الوالدين وأشكال مختلفة من الفشل الدراسى للأبناء مما يلفت النظر إلى أن للأمية آثارا ضارة تعبر حدود الجيل الذى يحملها، فهل بعد هذا البيان، وحتى لو اقتصرت شرور الأمية على هذين

الوجهين اللذين ذكرناهما، هل يمكن لمسئول أن يقبل أو يبرر محاولات إزاحة هذه المشكلة إلى خانة المسكوت عنه من مشكلاتنا الإجتماعية المزمنة؟ علما بأن السكوت هنا والتواطؤ عليه معناه سلبية تامة أو شبه تامة إزاء حقيقة مؤداها أن نصف الطاقة البشرية المتاحة لنا تحيا وهى شبه مخدرة، وأن نصف مجموعة الآباء والأمهات فى الأمة مقضى عليهم بأن يورثوا أبناءهم الفشل؟ هكذا يجب أن يكون منطوق التساؤل الذى نتوقع من مسئولينا أن يواجهوا به أنفسهم، أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم.

تداعيات الحديث
عن الأمية

الحقائق التى قدمتها من قبل عن مشكلة الأمية فى مجتمعنا ، وما تسفر عنه من وجوه قبيحة تكشف عن أمور لا يجوز أن تمر علينا مر الكرام ، فقد أوضحت ما يشهد بأن المسئولين عن الإعلام والرسميين من سياسيينا أصبحوا عازفين عن الكلام المفيد فيما يتعلق بمشكلة الأمية ، وأنهم الان أقرب إلى أن يزيحوها نحو خانة المسكوت عنه من مشكلاتنا المزمنة . ومع ذلك فهناك من الوثائق العلمية ما يبين بجلاء أن هذا التوجه مخالف لما تقضى به مشاعر المواطنين الذين أثبتوا أنهم يعايشون هذا الموضوع باعتباره هما ثقيلا يعطونه أولوية لا شك فيها بين همومهم الاجتماعية الملحة فى طلب الحل الناجح ، يستوى فى ذلك خاصة هؤلاء المواطنين وعامتهم .

ولا تقتصر المسألة هنا على كون المواطنين يعانون من هذا الشعور المؤرق إزاء المشكلة ولكن الأمر يتجاوز ذلك إلى وجود

حقائق توضح فداحة الضرر الواقع على حاضر الأمة ومستقبلها بسبب هذه الأمية ، إذ تؤكد نتائج عدة بحوث محلية وأجنبية أن حرمان الفرد من أن يتلقى التعليم الرسمى فى السن المناسبة لبدء هذا التلقى لا يقتصر فى ضرره على أن يحرمه من الإلمام بالقراءة والكتابة ممارستهما ، ولكنه يحرمه فى الوقت نفسه من جرعة من التنشيط النفسى العصبى تأتيه (دون أن يدرى) مساوقة لعملية التعليم ذاتها كما تمارس فى سياقها النظامى المعتاد ، ومن ثم فإن الحرمان من هذه الخبرة يتركه معوقا فيما يتعلق بوظيفة بالغة الخطر على كيانه النفسى وعلى حياته الاجتماعية ، وهى وظيفة تعرف باسم مستوى الاستثارة النفسية العصبية العامة ، أى مستوى التيقظ والتأهب العام الذى يواجه به الشخص كل متطلبات البيئة (المتطلبات العقلية والوجدانية والحركية) ، فكأنه على الدوام نصف مخدر أو نصف يقظان . هذا واحد من الأضرار الكبرى للأمية . وهو ضرر يصيبنا فى حاضرنا ثم هناك ضرر آخر لا يقل عنه فداحة وهو ما تؤكده نتائج بحوث أخرى من اقتران وثيق بين أمية الوالدين وضعف التحصيل الدراسى للأبناء ، وفى هذا ما فيه من تهديد لمستقبلنا وتقويض لما نعلقه على هذا المستقبل من آمال .

ولست أنوى فى حديثى الآن أن أضيف معلومات جديدة من

نوع ما قدمت من قبل ، فما قدمته فيه الكفاية وأكثر من الكفاية إذا حسنت النوايا وصحت العزائم ولكنى أرجو أن أقدم هنا مجموعة من التساؤلات توالت ولا تزال تتوالى على ذهنى منذ أن فرغت من كتابة المقالين السابقين ، وهى تساؤلات ترد كتداعيات طبيعية ومنطقية لما سبق أن أوردته ، مما يجعلنى أرى فى عرضها على القراء والمسئولين إكمالا للرسالة التى ابتغيتها وأبتغيها من هذه الكتابة أصلا . وسوف أبدأ بالتساؤلات التى يغلب عليها مخاطبة المسئولين ، ثم انتقل إلى ذكر التساؤلات التى تخاطب المواطنين ، حكاما ومحكومين على حد سواء .

إلى السادة المسئولين

سؤالان رئيسيان يلحان علىّ : أولهما : هل يصل ما نكتب فى الصحف إلى المسئولين الرسميين لدينا على استعداد للإفادة من نتائج البحوث العلمية فى توجيه قراراتهم وما يرتبونه على هذه القرارات من جهود ؟

وأبدأ بالوقوف عند السؤال الأول : فهو سؤال بالغ الأهمية فى كل ما يشير إليه من قريب أو بعيد ، ولذلك أجده يفرض نفسه على عقلى ووجدانى كلما أقدمت على الكتابة الصحافية ، وأظن أن الشيء نفسه يحدث للكثيرين غيرى من رفاق القلم . وينطوى هذا

السؤال عادة على مجموعة من علامات الاستفهام تبدأ متداخلة فيما بينها ثم لا تلبث أن تبرز واحدة بعد الأخرى ، وتدور أهم هذه العلامات غالبا حول نقاط ثلاث : ماذا نكتب ؟ ولمن نوجه الخطاب ؟ ولماذا نكتب ؟ ولا تبقى هذه الاستفسارات عادة صماء فى النفس ؛ بل سرعان ما تشف عن إجابات صادقة وإن لم تكن صريحة أو واضحة دائما . وفيما يلى أذكر أكثر هذه الاجابات استقرارا فى ضميرى .

فأما عن سؤال ماذا نكتب ، فمثلى يكتب عادة فى القضايا العامة التى لابد للمسئولين من مواجهتها والتقدم بالحلول المناسبة لها ، وهى القضايا التى اعتدنا أن نصفها بأنها استراتيجية . وعلى هذا النحو كتبت عن الأمية فى مجتمعنا ، ومن قبل كتبت عن البحث العلمى فى مصر ، ومن قبل عن التواصل عبر الأطر الحضارية وحاجتنا إلى تكثيفه ، وقبل القبل كتبت عن رعاية الإبداع والمبدعين كواجب وطنى على المستوى الرسمى وغير الرسمى ، لضمان مستقبل كريم فى عالم يزداد شراسة فى إحكام أساليب العدوان على الشعوب الضعيفة والمتخلفة .. إلخ ..

وأما عن سؤالنا حول من المخاطب بهذا الذى نكتب ، فالكتابة كأى رسالة عامة تمليها درجة عالية من الوعى موجهة دائما إلى فئة من المخاطبين ، وقلما توجه إلى فرد بذاته ، والمخاطب الذى

استهدفه فى معظم الأحوال يجمع فى كيانه بين شقين ، شق يمثل جبهة المواطنين ويتميز بالحساسية للهم العام ، وشق يمثل جبهة المسئولين الرسميين صانعى القرار . والغالب فى كل ما أكتب أن تكون كفة أحد الشقين مرجحة عن الأخرى ، وهو أمر يختلف من موضوع إلى موضوع ، ومن مقال إلى آخر فى الموضوع الواحد ، وربما من فقرة إلى أخرى فى المقال نفسه . وفيما يتعلق بكتابتى فى موضوع الأمية فقد اتجهت بعقلى ووجدانى إلى ترجيح كفة الشق الخاص بجبهة المسئولين الرسميين ، وربما برز أمامى فى هذا الصدد الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم كأول مسئول مباشر ، ولكن جدير بالذكر أننى لا أراه منفردا فى بؤرة هذا المشهد من مشاهد المسئولية ، بل أراه ومعه آخرون من أمثال السادة المسئولين عن الشئون الاجتماعية والأوقاف والتنمية الريفية، وأرى كذلك مجموع السادة المحافظين ، وأرى مع هؤلاء جميعا رئيس مجلس الوزراء ، لأنه هو المسئول الأول عن تدشين خطة قومية رشيدة ومتكاملة فى هذا الصدد ، وعن متابعة تنفيذها فى مراحلها الرئيسية أو فى خطوطها الكبرى . وأظن أن السيد رئيس مجلس الوزراء فى غنى عن أن نحاول إقناعه بأن الإصلاح الاقتصادى مهما بلغت الحنكة فى تدبيره لا يمكن أن يغنى عن اشتراط توفر حد أدنى من التعليم بين أبناء الشعب الذين سوف

يتم الاعتماد على عقولهم وسواعدهم تشغيل هذا الإصلاح الاقتصادى .

وأما عن السؤال عن الهدف من الكتابة ، أو لماذا نكتب فأنا وأمثالى نكتب هادفين إلى إحداث تغيير بعينه فى مسار القضية التى تشغلنا ، وسبيلنا إلى ذلك رفع مستوى وعى المواطنين بهذه القضية ، وحث المسئولين على إصدار قرارات وتدشين أفعال ذات وجهات بعينها . ونحن ندعى بكتابتنا هذه أن من حقنا كمواطنين أن نعرض معنى المصلحة العامة كما نراه من زاوية نظرنا ، وأن من واجبنا فى الوقت نفسه أن نعين المسئولين على الارتفاع من حين لآخر فوق جزئيات العمل التنفيذى اليومى ، ليعيدوا تنشيط رؤياهم للكل الذى يحيط بالجزء وللعام الذى يكتنف الخاص . لكل ذلك يلح علينا دائما سؤالنا الذى بدأنا به هذا الحديث : هل يقرأ المسئولون هذا النوع من الكتابة فى الصحف ؟ وجدير بالذكر أنه سؤال يشير إلى معلم من المعالم الأساسية للحوار الذى ينبغى افتراض قيامه بين الحاكم والمحكوم فيما يسمى بالعملية الديمقراطية فى إدارة دفة الحكم . فإذا كان ما نكتبه يصل فما مصيره لدى السادة المسئولين ؟ أليس من حقنا أن نتوقع بعض بشائر الاستجابة الإيجابية ؟ وأن تكون هذه البشائر على المستوى اللائق بخطر الموضوع الذى نحن بصدده ؟ أم ترانا مضطرين إلى

استنتاج أن التجاهل هو المصير المحتوم لما نكتب ؟ وذلك إما أن يكون من باب الاتساق مع أجندة عمل جامدة لدى المسئول كأنها اللوح المحفوظ ، أو يكون انسياقا مع شعور بالتعالي الذى يستبد بالبعض نتيجة لوهج المنصب والظن بأن وظيفته الوصاية لا الوكالة ؟ أم أننا فى حقيقة الأمر أخطأنا منذ البدء فيما افترضنا ، وكانت الفطنة تقضى بأن نفترض أن ما نكتب لا يصل ؟ وفى هذه الحالة : كيف السبيل إلى توصيله ؟

إلى المسئولين أيضا

هل صحيح أن المسئولين الرسميين لدينا على استعداد للإفادة من نتائج البحوث العلمية فى توجيه قراراتهم وما يرتبونه على هذه القرارات من جهود ؟ البذور التى أنبتت هذا السؤال فى نفسى وجعلته عصيا على الذبول والانزواء فى طى النسيان أقوال السادة المسئولين أنفسهم وشعاراتهم التى لا يتوقفون عن ترديدها ، فهم لا يكفون عن تكرار القول بأنهم يخططون وينفذون بالأسلوب العلمى ، وهم قد أرهقونا بما وجهوه ويوجهونه من إشارات وتنبيهات إلى الجامعيين ومن سار على دربهم بأن المطلوب هو البحث العلمى لفائدة المجتمع ، وأن طلب العلم للعلم يوشك أن يكون خطيئة لا تغتفر ، ونحن نستمع ولسان حالنا : «أسمع كلامك

أصدقك ، أشوف أمورك أستعجب !» ، فقد أشرت فى المقالين السابقين إلى عدد من البحوث الواقعية التى أجرها باحثون من شباب العلماء المصريين ، وهى بحوث ممتازة فعلا ، وفى نتائجها ما يجلو جوانب فى موضع الأمية جلاء بالغ الخطر فى مضمونه ودلالته ، ولكن لا يبدو أن هذه النتائج وجدت سبيلها إلى مسالك التأثير فى صنع القرار . ومما يضاعف مشاعر العجب والأسف معا أن هذه البحوث جميعا أجريت داخل مؤسسات رسمية فى الدولة ولم تجر فى مكاتب خاصة ولا أجريت فى الخفاء ، بعض البحوث أجريت فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والبعض الآخر أجرى فى إحدى كليات جامعة القاهرة . ومع ذلك فهذه المؤسسات فى واد ومناطق صنع القرار فى واد آخر . ولكى أمكن القارىء من مشاركتى فى جذور عجبى وأسفى انتقل بالموقف كله إلى نصوص القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء ما سمى عندئذ بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ، ثم إلى المذكرة الإيضاحية الخاصة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد المذكور وتوسيع اختصاصاته ليصبح «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» . وخلاصة ما يؤكده هذان : القانون والمذكرة معا أن إنشاء هذا المعهد / المركز إنما تم بهدف ترشيد أسلوب الدولة فى معالجة ما تواجهه من مشكلات اجتماعية بدءا

من الجريمة ومرورا بالانحرافات ذات الأبعاد الاجتماعية الخطيرة وانتهاء بتقويم السياسات المتبعة فى شتى المجالات وكان المشروع معبراً فى صياغاته لهذه الوثائق القانونية تعبيرا واضحاً عن وعيه بأن البلاد مقبلة على تطورات اجتماعية مهمة فى المستقبل المنظور (بدءا من خمسينيات القرن) وهو ما ستترتب عليه زيادة ملحوظة فى أحجام المشكلات ومستوى تعقدها . ومن ثم فقد رتب (المشرع) على ذلك ضرورة تعاظم الاعتماد على الأخذ بالأساليب المستوحاة من نتائج البحث العلمى فى التصدى لهذه المشكلات ، وهى الرسالة المبتغاة من إنشاء المركز . ومرت الخمسينيات والستينيات .. الخ .. والآن، وفى نهاية التسعينيات أين أفعال الدولة من هذا الكلام ؟

ولا يمكن القول فى هذا السياق بأن الجامعات بما تقدمه من بحوث علمية تعتبر فى وضع أفضل من ذلك ، فأحد البحوث الميدانية الصادرة عن أكبر وأعرق جامعة مدنية عندنا يكشف عن حقيقة مؤداها بصريح العبارة أن الأمية ترسِّب لدى الأمى مستوى للتنبه لا يكاد يختلف عن مستوى التنبه أو التيقظ الذى يتوفر عند متعاطى الحشيش أو أى مخدر من المخدرات ذات التأثير المهبط أو المخمد (كالكحوليات والباربيتورات) . ويدعم هذه النتيجة التقاؤها

مع نتائج عدد من البحوث الأجنبية التى أجريت على الصبية الأميين فى عدد من الدول النامية فى الشمال الأفريقى وفى أمريكا الجنوبية . وقد مضى على صدور البحث المصرى سبع سنوات ومع ذلك فلا حياة لمن تنادى .

لكل ذلك ولأكثر من ذلك يثور فى الذهن التساؤل : هل صحيح أن الرسميين فى الدولة مستعدون للإفادة من البحوث العلمية بغية ترشيد قراراتهم فى توجهها وفحواها ؟ فإذا كانوا مستعدين لأن يخطوا هذه الخطوة فما الذى يمنعهم ؟ أم أنهم غير مستعدين ولا راغبين ؟ فإذا كان الأمر كذلك فلماذا يكثرون من ترديد الشعارات كاسم بلا مسمى ؟ أمام هذين البديلين للتساؤل ربما كان من الخير أن نأخذ بالبديل الأول فى تساؤلاتنا ، فنسلم بأنهم مستعدون للإفادة من نتائج البحث العلمى . وفى هذه الحالة يلزمنا أن نجد الإجابة عن سؤال : ما الذى يمنعهم ؟ ربما كانت الإجابة واردة فى ثنايا المقالات الثلاثة التى نشرتها فى هذه المجلة «الهلال» فى شهور مارس وأبريل ويونيه من العام الحالى حول حاضر العلم ومستقبله فى مجتمعنا ، وكان من بين الحقائق التى أبرزتها أنه ليس لدينا التصورات ولا الآليات اللازمة للتوظيف الاجتماعى للعلم ، ومن ثم فقد أكدت بوضوح ضرورة المسارعة إلى العمل الجاد لتخليق هذه التصورات والآليات .

تساؤلات نتداولها كمواطنين

يبقى بعد ذلك حشد من الأسئلة والاستفسارات التى لا يجوز الاستهانة بها لمجرد كونها أقل بريقا أو رنينا من تلك التى ناقشناها هناك عدد كبير من الأسئلة نتبادلها أنا وغيرى من المواطنين ، قد تتفاوت فيما بينها من حيث جودة الصياغة ولكنها جميعا تدور حول التقدير الكمى للمشكلة (مشكلة الأمية) وتوزيعها بين قطاعات المجتمع المختلفة ، وهى راكدة بلا جواب لأن أحدا لا يعرف الجواب ، فكل ما لدينا هو معرفة هلامية بقيام المشكلة ، ومن ثم بمطلب المواجهة . فإذا حاولنا أن نتقدم أو نفكر فى التقدم خطوة واحدة بعد ذلك فليس أمامنا إلا التخبط . أما أن تكون فى متناولنا خطة مدروسة تنطوى على تقديرات كمية مضبوطة وتوزيعات مجتمعية واضحة لهذه التقديرات بحيث نستطيع أن نلتزم إزاءها بجدول زمنى له أول وله آخر فذلك أمر لا قدرة لنا عليه .

ثم هناك عدد آخر من الأسئلة ، تدور كلها حول الجهة أو الجهات التى يجب أن تتولى مسئولية القيام بواجبات المشروع فهل الجهاز القومى لمحو الأمية هو أفضل صيغة يمكن اللجوء إليها ؟ أنا لا أقلل بهذا التساؤل من شأن هذا الجهاز أو من شأن أى عضو من العاملين فيه ، ولكنى أتساءل عن مدى ملاءمة الجهاز

للوظيفة التى أنشىء من أجلها ، فهل هذه الملاءمة متوفرة فعلا ؟ وماذا عن وثائقه العلمية التى يستند إليها ويسجل من خلالها خطوات العمل ؟ وماذا عن انجازاته التى أحرزها منذ بدأ عمله حتى الآن ؟

ثم هناك عدد آخر من الأسئلة ، تدور حول المحاسبة والمتابعة ، سواء عهدنا بالمشكلة برمتها إلى الجهاز القومى ، أم جعلناها مسئولية مشتركة بينه وبين وزارات أو أية مؤسسات أخرى فى الدولة ، كيف تكون المحاسبة ؟ يقال إن كثيرا من العروض التى يجرى تقديمها أمام المسئولين لتنال التصفيق والجوائز ما تقدم منها وما تأخر إنما هى عروض للتمويه ، وسواء صدقنا هذا الاتهام أو لم نصدقه فلا يجوز أن توخذ مثل هذه الأمور على علاتها ، فكيف تكون المحاسبة ؟ هل فكرت الأجهزة المعنية سواء أكانت وزارة التربية والتعليم أم الجهاز القومى سالف الذكر ، هل فكرت فى ابتكار آلية للمحاسبة ؟ ثم كيف تكون المتابعة ، أين الآلية ، وما هى إجراءاتها ؟

أما بعد – فقد أوردت فى هذا الحديث تساؤلات توالت على الذهن كتداعيات طبيعية ومنطقية لكل ما أوردت فى المقالين السابقين بشأن الأمية كما يتعامل معها المواطنون كعبء يولونه أولوية بين أعبائهم التى يرجون الخلاص منها بين عشية وضحاها

بينما يتحاشى الرسميون مواجهتها وتوشك الصحافة أن تنساها وقد وجدت أن من واجبى أن أورد هذه التداعيات إكمالا للرسالة التى يحملها المقالان المذكوران ، وفى مقدمة التداعيات سؤالان محوريان : يدور أولهما حول ما إذا كان ما نكتب فى الصحافة (وخاصة كتاباتنا التى تتناول القضايا العامة من زاوية نظر ناقدة) هل هذا الذى نكتب بهذه الصورة يصل إلى المسئولين الرسميين ؟ ويدور السؤال الثانى حول ما إذا كان الرسميون على استعداد حقيقى للإفادة الصادقة من نتائج البحث العلمى ؟

يورد الأستاذ الدكتور سعيد اسماعيل على فى كتابه القيم عن «التعليم فى مصر» الفقرة التالية فى صفحة ١٠٧ : «دل الإحصاء الذى أجرى عــام ١٩٠٧ على أن ٩٦٪ من المواطنين المصريين .. لا يعرفون القراءة والكتابة ، أما فى عام ١٩١٧ فلم تتحسن النسبة كثيرا إذ بلغت ٩٤,٦٪ وها قد وصلنا الآن إلى ختام سنة ١٩٩٧، أى بعد ثمانين سنة بالتمام والكمال ، وأصبح حجم الأمية الأبجدية حوالى ٥٠٪ !! ومعنى ذلك على وجه التقريب أن انجاز الدولة المصرية (بجميع وجوهها وعهودها) على امتداد القرن العشرين يتلخص بالنسبة لهذا الموضوع فى القضاء على ٥٠٪ من الأمية ، والسؤال الآن : كم يستغرق القضاء على الـ ٥٠٪ الباقية ؟ اللهم فاشهد .

آفات عند الجذور

على امتداد أكثر قليلا من أربع سنوات متصلة، منذ أكتوبر سنة ١٩٩٤ وحتى فبراير سنة ١٩٩٩ ، نشرت على صفحات مجلة «الهلال» ذات النهج الوقور ، ثلاثين مقالا أعالج فيها ما اعتبرته أعمدة أساسية تقيم بنيان مجتمعنا المصرى ، وهى تحتاج إلى كثير من أعمال الإصلاح والترميم والصيانة حتى يمكن لمسيرة الحياة أن تستمر ، وللأجيال القادمة أن تصمد فى وجه أنواء تزداد مع الأيام عتوا ، وحتى يمكن للواعين من أبناء تلك الأجيال أن يشاركوا فى صنع شروط البقاء وإبداع ما يضمن تنامى طواعيتها يوما بعد يوم وجيلا بعد جيل .

وقد توزعت موضوعات هذه المقالات بين ثلاثة أبواب رئيسية : يختص أولها بما يمكن اعتباره محور المحاور الذى بدونه لا تقوم للحياة الاجتماعية قائمة ، فهو يضم بداخله موضوعات العمل والهوية الوطنية والإنجاز الحضارى . وكان خيط الاهتمام الواصل بين هذه الموضوعات الثلاثة هو رد الاعتبار لهذه الأمور جميعا لتنهض من كبوة إصابتها فى حياتنا على امتداد العقود القليلة الماضية . وقد اعتبرت الحديث فى هذا الباب بموضوعاته الثلاثة

موجها إلى كل من يعنيه أمر هذا البلد من أبنائه أيا كان نصيبه من الفكر والسلطة .

أما الباب الثانى فقد اتجهت بالحديث فيه إلى المثقفين بوجه خاص ، لا لأن الثقافة تكسبهم امتيازا بعينه يعلى من شأنهم على حساب مواطنيهم ، ولكن (على العكس من ذلك) لأن حظهم الذى أصابوه من الثقافة يلقى عليهم بمسئوليات لا سبيل إلى التنصل منها ، وهى مسئوليات تتناسب وما نتوسمه لديهم من علم ، أو من شحذ لقدرات بعينها كالقدرة على تحليل معطيات الحاضر واستشراف توجهات المستقبل ، أو القدرة على تكوين رؤية متكاملة، أو مهارة طرح الأسئلة ذات الطبيعة الناقدة .. الخ . لهذه الأسباب مجتمعة اتجهت بالحديث إلى المثقفين بهذا الباب الثانى من مقالاتى ، وتحدثت فيها عن واجبات كبرى ثلاثة نتوقع منهم أن يولوها عنايتهم : هى العمل بكل ما أوتوا من جهد ووقت على إطلاق طاقة الإبداع فى الأمة ؛ والسعى إلى تنشيط كل ما من شأنه أن يحقق التواصل بين الأمة كممثلة لحضارة بعينها وممثلى الأطر الحضارية الأخرى من شعوب الأرض ممن نتوسم لديهم الاصرار على الارتقاء بالفكر والفعل والوجدان ؛ والدأب على حث مجتمعنا على اللحاق بركب العلم فكراً وإنجازا آملين أن يصبح

السعى فى هذا السبيل بعد ذلك نهجا لا نرضى بغيره بديلا (وأقصد بذلك النهج العلمى فعلا لا قولا فحسب) .

وأخيرا فقد اتجهت بالباب الثالث إلى ما اعتبرته أعمالا تتناول البنية الأساسية لصرح مجتمعنا فى المستقبل كما نريده ، وأوضحت أن المجالات الكبرى لهذه الأعمال هى : القضاء على الأمية ، والعناية الصادقة والبصيرة بشئون التعليم ، وإصلاح أحوال البيئة ولا سيما فيما يتعلق بأبعادها الاجتماعية .

ركائز الوهن الاجتماعى

بإمكان القارئ الكريم أن يتخيل العوامل التى أسميتها بالأعمدة الرئيسية لإقامة صرح المجتمع أعمدة مقامة (فى إطار رسم هندسى) كخطوط رأسية على متسوى أفقى فى منظور المكان، وباستطاعته كذلك أن يتصور مجموعة العوامل التى سوف نتحدث عنها فى السطور القليلة التالية على أنها خطوط أفقية (فى إطار الرسم نفسه) تمتد عبر تلك الأعمدة ، هذه العوامل الأخيرة هى ما نسميه بركائز الوهن القومى . بعبارة موجزة إذا ما تخيلنا مجتمعنا المصرى باعتباره عالمنا الحياتى فسنجد أن هذا العالم تتقاسمه خطوط طولية تتقاطع معها خطوط عرضية ، تصور الأولى أعمدة قيام البنيان المجتمعى وقد أحصيناها تسعة ، وتشير

الثانية إلى ما نعتبره آفات أو عوامل مرضية تنخر فى كيان المجتمع ، وقد أحصيناها عشرة .

وفى حديثى الراهن سوف أكتفى بتقديم أربعة من هذه العوامل المرضية واحدا بعد الآخر بما يسمح بتحديد هويتها ، فيتوفر لنا بذلك أساس لكى نتعرفها حيثما ظهرت ، وعن أى وجه أسفرت .

وقبل أن أنتقل إلى هذا التقديم أرى أن أمهد للحديث بنقطتين من شأنهما توفير مزيد من وضوح الفهم ودقته : أما الأولى فمؤداها أن مقدرات الإصابة بأضرار هذه العناصر ليست وقفا على أى عمود من أعمدة البنيان التى سبق أن تحدثنا عنها ، فلا هى وقف على شئون التعليم ، ولا على أمور صيانة البيئة ، ولا على دروب النشاط العلمى فى المجتمع .. الخ لكنها مستقلة عن هذه الأعمدة (أو قنوات البناء الاجتماعى) بمعنى أنها يمكن أن تصيب بآثارها الضارة أيا من هذه القنوات أو بعضها أو تصيبها جميعا ، وبمعنى أن الإصابة يمكن أن تقع بأقدار لا حصر لها وبأشكال شديدة التباين من الخلل أو الإرباك أو الشلل . هذا عن النقطة الأولى . وأما الثانية فتشير إلى أن هذه الآفات تنشط فى شكل حزم أو عائلات (لا فرادى) ، يسود بين مفردات كل حزمة

منها قدر من الترابط يفوق قوة العلاقة بين أية مفردة وأية مفردة أخرى فى عائلة أو حزمة أخرى . وقد يكون من المفيد للقارئ ولى معا أن أمضى فى تقديم تلك الآفات من خلال تجمعاتها لأنها تجمعات تكشف عن جذر مشترك يزيد من معرفتنا بهوية هذه الآفات وبشروط نشاطها أو تنشيطها وتنتمى الآفات الأربع التى أكرس المقال الحالى للحديث عنها إلى حزمة نسميها «سيادة الإعلامية فى الحياة» .

الإعلامية فى حياتنا الاجتماعية

الإعلام شئ والإعلامية شئ آخر ، ومع أننا جميعا نعرف معرفة حدسية ماهو الإعلام ، فلا بأس مع ذلك من الوقوف على تعريف وصفى يبرز للذهن معالمه وخصائصه الرئيسية : فالإعلام نشاط تمارسه وسائل مجتمعية بعينها (كالصحافة بجميع مستويات تطورها والإذاعة المسموعة ، والإذاعة المرئية ، والدعاة .. الخ) . وتعكس هذه الوسائل (من حيث الشكل والمضمون معا) مدى متسعا يمثل الايديولوجية السائدة فى المجتمع بجميع عناصرها الفكرية والقيمية ، ويتفاوت اتساع هذا المدى من مجتمع إلى آخر حول ما يمكن اعتباره العناصر المركزية فى هذه الأيديولوجية ، وتكون وسائل الإعلام فى نشاط دائم لترسيخ هذه

الأيديولوچية بما ينشره من أنباء عن أحداث بذاتها ، وبما يدخله على هذه الأحداث من تصنيف وتفسير (أو تبرير) .. هذا تعريف نقدمه دون أن ندخل فى مناقشته تفصيليا ولكننا نرتضيه مؤقتا لكى نقضى حاجة يتطلبها الحديث الراهن ، والإعلام يعتبر بهذه الصورة جانبا من جوانب الحياة الاجتماعية بوجه عام والحياة الاجتماعية الحديثة بوجه خاص . ولا يوجد مجتمع فى عالمنا الحديث بدون جهاز للإعلام له وظائفه المهمة بالنسبة للداخل (أى داخل المجتمع) والخارج على حد سواء ، هذا عن الإعلام .

أما الإعلامية فشئ آخر ، فعلى حين يقوم الإعلام كنشاط مجتمعى نجد أن الإعلامية نشاطا مستهجنا ، وينظر إليها على أنها امتداد سرطانى لنوع خبيث من الأثرة أو الأنانية ، لأن الأنانية نفسها خصلة مرذولة إذ تنطوى على توجه عدوانى من الذات نحو الآخر . ومعنى ذلك فى نهاية الأمر أن الإعلامية مرفوضة لثلاثة اعتبارات ، فهى أولا : تقوم على الأنانية بما تعنيه من عدوان على الغير ، وثانيا : تقوم بنقل سلوك عدوانى من مستواه الفردى أصلا إلى مستوى العدوان على المجتمع ، وثالثا: نجد أنها فى هذا السبيل تستغل (بدون وجه حق) جهازا مجتمعيا

لقضاء مصلحة فردية . هذه هى الإعلامية . ومن الجلى والأمر كذلك أنها شئ والإعلام شئ آخر .

سيادة الإعلامية فى حياة المجتمع

هناك أربع آفات من بين العشر التى أشرت إليها يقترن نشاطها زيادة ونقصانا بتسيد الإعلامية فى حياة المجتمع ، وهذه هى :

١ - تغليب الكم على الكيف .

٢ - الشكل على المضمون .

٣ - تفضيل النشاط سريع العائد (قصير المدى) على النشاط بطئ العائد (طويل المدى) .

٤ - العمل اللحظى على العمل الممتد . وفيما يلى نقدم شرحا موجزا لهذه الآفات ثم نحاول أن نوضح المنطلق الكامن وراء اقترانها بالإعلامية فى الحياة .

فأما عن آفة «تغليب الكم على الكيف» فهذه عملية تتجه إلى صرف أفكار المواطنين عن مستوى كفاءة الخدمة التى يطلبونها وإغرائهم بأن يقبلوا عوضا عن ذلك حجما كبيرا لهذه الخدمة عند مستوى من الكفاءة أقل (قليلا أو كثيرا) مما كانوا يطلبون . أما عن صنوف الأذى المترتبة على هذه الآفة فهى متعددة ، يتعلق

أخطرها بتحديد الجانب الخاص بتهبيط مستوى كفاءة الخدمة ، المقدار ، وأى عناصر الخدمة يجوز النزول به وأيها لا يجوز . وعلى سبيل المثال فى هذا الصدد إذا سلمنا جدلا بشعار «التعليم كالماء والهواء» لتبرير تغليب الكم على الكيف فى هذا المجال فهل يمكن تحت أى تبرير قبول ما وصل إليه مقدار التدنى (التدريجى) لمستوى كفاءة العملية التعليمية منذ التطبيق النشيط لذلك الشعار حتى الآن ؟

وننتقل بالحديث إلى الآفة الثانية : «تغليب الشكل على المضمون» وهذه عملية تنطوى على اختفاء الوظيفة التى تقوم بها هذه المؤسسة أو تلك من بين المؤسسات الاجتماعية ومع ذلك فالمؤسسة باقية . وأفضل مثال نضربه فى هذا الصدد هو ما يحدث تحت أنظارنا وأسماعنا لبعض القوانين ؛ فالقوانين فى مجموعها واحدة من المؤسسات الاجتماعية مهمتها إدخال أنماط بعينها من الضبط الاجتماعى على عدد من سلوكيات الأفراد ومن نشاطات مؤسسات اجتماعية نحو بعضها البعض ونحو الأفراد .. الخ . ومع ذلك نلاحظ صدور سلوكيات ناشزة عن القوالب أو القواعد القانونية المعروفة ، فنسميها سلوكيات لا قانونية . ومع زيادة انتشار هذه السلوكيات والنشاطات وزيادة درجة نشوزها

نتكلم عن انحدار المجتمع نحو مزيد من التمسك بشكليات القانون دون مضمونه ، لأن أحدا لا يجرؤ على أن يدعو بأمانة وصراحة إلى تنفيذ الخطوة التالية منطقيا وهى الإلغاء الرسمى الصريح للقانون (رغم تفاقم حجم الخروج عليه) . وما يحدث فى حالة المؤسسة القانونية يحدث بالنسبة لمؤسسات أخرى كثيرة فى الحياة الاجتماعية . ومع استشراء هذه الظاهرة نتكلم عن آفة تغليب الشكل على المضمون .

ثم نأتى إلى الآفة الثالثة ، وهى أولوية النشاط سريع العائد على النشاط بطئ (أو بعيد) العائد ، والمثال الذى يوضح حقيقة هذه الآفة نستمده من مجال الجهود التى يفترض أنها تبذل فى السبيل إلى معالجة مشكلة تعاطى المخدرات . فمن المعلوم لخبراء هذا المجال أنه بحاجة إلى كثير من المشروعات طويلة المدى (بعيدة العائد) ، فى مقدمتها إنشاء نظام لإعادة تأهيل المدمنين . وجدير بالذكر أن إنشاء هذا النظام مسألة متعددة الجوانب والخطوات، وتحتاج إلى تعاون عدد من الجهود التى تقوم على تخصصات متشعبة ، كما أنها لن تؤتى ثمارها إلا بعد وقت طويل نسبيا ، ومع ذلك فهى ضرورية بمعنى أنه لا يمكن التحدث بدون ذكرها عن معالجة حقيقية لمشكلة التعاطى على الصعيد الاجتماعى . ومع ذلك فماذا نرى وماذا نسمع ؟ ندوات ومؤتمرات تعقد ثم تنفض حول

موضـوع التـعـاطى . فـهل تغنى هذه الندوات والمؤتمرات ومـا يصحبها من مظاهر وأحاديث (يجرى بثها فى وسائل الإعلام) هل هذه تغنى عن عملية إنشاء نظام لإعادة تأهيل المدمنين ؟ كلا طبعا. فلمـاذا تستـمر إذن ؟ هذا هو السؤال الجوهرى . والإجابة هى : لأن هذه الجهود تعطى عائدا سريعا ، فهى تظهر أصحابها بمظهر المهمومين بهموم المجتمع ، ولكن بالكيفيـة التى تعنيـها الأمـثال الشـعبية من قـبيل : « الصيت ولا الغنى» و «الخرطوش اللى ما يصيبيش يدوش» و « لا قينى ولا تغدينى » .. الخ .

وأخيـرا نتحدث عن الآفة الرابعة ، وهذه أمرها معقـد بعض الشئ . وقد تبدو هى والآفة السابقة كأنهما شئ واحد ، وهذا غير صحيح ؛ والمثال الذى يوضحـها نستمده كذلك من عالم مشكلة المخدرات . ففى النصف الثانى من الثمـانينيـات هاجت الدنيـا وماجت ، ما بين وسائل الإعلام ومجلس الشعب، حول خطر ماحق وقع على البلد وذلك بظهور مخدر الهيروين على وجه التحديد بين مضـبوطات الإدارة العـامـة لمكافحـة المخـدرات ، واستـمـر هذا الهيجان حتى شهر يولية سنة ١٩٨٩ وعندئذ صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بإدخال تعديلات قوية على قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وسرعـان مـا انحسرت أمـواج الهـيـجـان بل وتوقفت مظاهر الاهتمام العام توقفا يكاد يكون تاما ، سواء فى

وسائل الإعلام ، أو فى أروقة مجلس الشعب . وشيئا فشيئا أصبح هناك قدر من الضيق بالإبقاء على قدر ولو محدودا من تعبيرات الاهتمام العام ، وكأنه حدث اقتناع عام بين يوم وليلة بأن عملية صدور القانون كانت هى نفسها الحل، وأن الحل تم فعلا وانتهت مشكلة المخدرات من البلد (بما يشبه السحر) وهكذا تم العمل فى سبيل معالجة مشكلة المخدرات فى صورة عمل لحظى ، بدأ وانتهى (أو كاد) فى لحظة صدور القانون .

الآفات والإعلامية

تلك هى الآفات الأربع موصوفة وصفا موجزا بما يكفى للوفاء بما هو مطلوب من المقال الراهن . وتبقى بعد ذلك ست آفات اجتماعية أخرى ليكتمل العدد عشرة ، وذلك ما نرجو أن نعرضه فى مقال تال .

ولكن يبقى أمامنا أن نجيب عن السؤال التالى :

كيف ترتبط هذه الآفات الأربع التى فرغنا للتو من الحديث عنها ، كيف ترتبط بما نسميه تسيد الإعلامية فى حياتنا الاجتماعية الحاضرة ؟ وإلى القارئ تسلسل الإجابة : الأصل فى هذه العمليات الأربع أنها تندرج ضمن عمليات الفساد التى قد تتسلل على سبيل التحلل أو التآكل فى ثنايا الوظائف الاجتماعية

السوية، ومن ثم تتجه المجتمعات (بقدر ما فيها من طاقة بناءة) تتجه مبكرا إلى إنشاء الآليات الكفيلة بالصيانة ضد نشوء تلك العمليات واستشرائها ، وتنهض هذه الآليات بمهام بعينها من قبيل المتابعة أو المراقبة المستمرة للأداء الاجتماعى فى هذا المجال أو ذاك ، والتقويم الدورى لمستوى هذا الأداء ، وإدخال التعديل المناسب فى التوقيت المناسب كنتيجة للتقويم .. الخ هذا هو الأصل فى أمر هذه الآفات وكيفية نشوئها ، وفى أساليب الوقاية منها أو التحصين ضدها . ولكن تحت وطأة عاديات التاريخ والسياسة قد يختل الأداء لأسباب بعينها ، ولأسباب نفسها أو ما يتعلق بها تنار آليات المتابعة والتقويم والصيانة ، فلا تلبث عمليات التحلل والتآكل أن تدب فى البناء الاجتماعى وتنخر فى أعمدته أو مسالكه الوظيفية . إلى هنا والمسألة برمتها تندرج ضمن ظواهر الحياة الاجتماعية التى تلم بالناس على غفلة منهم . ولكن إذا صاحب ذلك سيادة الإعلامية فى الحياة كتوجه ضاغط وجاذب بحيث أصبحت تشكل مناخا يكاد يغلف الجميع فهناك احتمال أن تنشط قوى اجتماعية مختلفة (ممثلة فى طلائعها من جماعات من المنتفعين ، وفى طلائع هذه الجماعات من نجوم المنتفعين) لتوظيف هذه الآفات نفسها ، ويبدأ هذا التوظيف بتدشينها كمنظومات

قيمية لتوجيه العمل الاجتماعى ، ثم لا يلبث هذا التوظيف أن يتجاوز مرحلة التدشين إلى مرحلة الدعم والتبرير باختلاق قوالب للتنظير ، ويعلو شأن نجوم المنتفعين فى هذا المناخ ، ويرتبط علو شأنهم بمزيد من تفريد الإعلامية ، فتتخلق وتتعدد أساليب الإعلامية بتعدد النجوم ونمو مهاراتهم ، ولا تلبث أن تتخلق شبكة من خيوط القوى الإعلامية تمسك بتلابيب العقول المحيطة فى المجتمع فتربك حركتها وتشل فاعليتها .

ومع ذلك يبقى أمام هذه العقول باب النجاة مفتوحا إذا أصر أصحابها على إثارة السؤال الأول البسيط حول المستوى المتحقق فعلا من أداء الخدمات المطلوبة فإثارة هذا السؤال تظل هى بادرة المسيرة نحو المراجعة والتصويب .

السلطة والسلطان والتسلط

تسرى فى حياتنا آفات اجتماعية قادرة على أن تصيب بأفدح الضرر أى ركن من الأركان التى نعتبرها الدعامات الرئيسية للمجتمع ، كالتعليم والإنتاج والخدمات .. وغيرها . وتكشف هذه الآفات عن نفسها فى مظاهر جزئية لا حصر لها، وهو ما يجعلها تفلت من قبضة الإدراك الواضح عند الكثيرين ، وهذا بدوره يجعل رصدها وتقويم خطر آثارها أمرا متعذراً فى معظم الأحيان . وليس أفضل من هذا الإدراك المفتت أو الجزيئى لكى تتوه الحقيقة ويضل الناس سبيلهم إلى الحق والصواب ، ثم لا يلبثون أن يصيبهم الإعياء وتنضب آمالهم فى اصلاح الأحوال . لذلك رأيت أن من أوجب واجباتى فى هذا الشأن أن أجمع شتات هذه الآفات، فأحدد معالم كل منها ، وأبرز كنهها ، ومن ثم دلالتها ، فإذا وفّقتُ فى مسعاى فسوف يكون من شأن ذلك إذا صحت العزائم أن يتيسر التصدى لها ، والعمل الجاد على إضعاف شوكتها ، وربما الأمل فى استئصال شأفتها والقضاء على عوامل توطنها واستشرائها .

وقد أحصيت هذه الآفات فوجدتها عشراً . رصدت فى حديث سابق أربعا منها ، هى : تغليب الكم على الكيف والشكل على المضمون ، والنشاط سريع العائد على النشاط بطىء العائد ، والعمل اللحظى على العمل الممتد ، وأوضحت فى حديثى عن هذه الآفات الأربع أنها تترابط فيما بينها مكونة حزمة أو عائلة فكأنها تشد أزر بعضها بعضا ، ومن ورائها محور هو الفاعل فى هذا الترابط ، هذا المحور هو : غلبة الإعلامية فى الحياة الاجتماعية ، وخاصة فى مجال العمل العام .

وفى الحديث الراهن أتقدم خطوة إلى الأمام فأتحدث عن ثلاث من الآفات الست الباقية : هى : تغليب المركزية، والاتباعية ، والمحسوبية . وهذه تتآزر معاً بفعل محور أساسى واحد هو غلبة التسلط فى حياتنا الاجتماعية ، أما الآفات الثلاث المتبقية بعد ذلك فهى الإهدار ، وانخفاض كفاءة الإنتاج ، وتدنى مستوى الخدمات. وهى نواتج حتمية لمنظومتى الإعلامية والتسلطية ، فأرجو أن أفرد لها مقالا آخر فى مقبل الأيام .

السلطة والسلطان والتسلط :

السلطة هى التغلب أو التمكن . وفى تراثنا اللغوى أن للسلطة وجهين ، هما : السلطان ويكون التغلب فيه بالحجة والبرهان ،

والتسلط أو السلاطة ويكون بالبطش والقهر . وفى حدود مصطلحاتنا أو مفاهيمنا المعاصرة ، فإن السلطة مفهوم محايد ، وهى فى تحققها فى واقع الحياة الاجتماعية قد تقترب من الشكل الذى نصفه بالشكل الديمقراطى وهو الذى يقوم على احترام إنسانية الآخر ممثلة فى رأيه وتوجهه ، أو تقترب من الشكل الذى نصفه بالتسلط أو السلاطة أو الاستبداد . والسلطة بمعناها المحايد مكون مهم من مكونات الحياة الاجتماعية ، فهى الآلية المجتمعية التى يتم من خلالها تحقيق درجة معينة من تآزر الإرادات لإطلاق طاقة الفعل الجماعى .

وفى ضوء ما تكشف عنه بحوث علماء الحضارات لم تعرف الإنسانية فى تاريخها كله مجتمعا واحدا (بدائيا أو غير بدائى) عاش بدون آلية للسلطة ولكنها عرفت أشكالا لا حصر لها من تنظيم هذه السلطة (كمؤسسة وممارسة) .

أما التسلط فشىء آخر ؛ التسلط شكل من أشكال توظيف السلطة لخدمة أغراض فئوية ، أو شللية ، أو فردية، ويعتمد هذا التوظيف أساساً على عمليات القهر فى إدارة شئون الجماعة ومؤدى هذا التوضيح أنه كلما اتجه توظيف السلطة إلى خدمة جزء محدود من المجتمع بدلا من خدمة المجتمع ككيان متكامل

أصبحنا بصدد شكل بعينه ومستوى بذاته من التسلط ، ويزيد هذا الشكل وهذا المستوى وضوحا كلما ضاقت حدود الهدف المخدوم . وجدير بالذكر فى هذا المقام أن علماء النفس يتحدثون عن مجموعة من الخصال المزاجية والتوجهات الفكرية إذا تجمعت معاً أدت إلى تخليق نموذج الشخص المتسلط أو التسلطى أى الذى ينزع إلى التسلط فى إدارة علاقاته بالآخرين . وجدير بالذكر أيضا أن النظم الاجتماعية الأقرب إلى التسلط توفر مناخا ملائما لازدهار الشخصية التسلطية، كما أن شيوع هذا النموذج من نماذج الشخصية فى المجتمع يمثل عاملا من العوامل التى تسهم فى بقاء النظم الاجتماعية التسلطية وترسيخ جذورها .

التسلط والآفات الاجتماعية

ثلاث آفات اجتماعية بالغة السوء تجد شرط بقائها الأمثل فيما يوفره مناخ التسلط فى الحياة الاجتماعية ، هذه الآفات هى : الإفراط فى المركزية، وتغليب الاتباعية ، وتكريس المحسوبية. وجدير بالذكر أن كلا من هذه الآفات تقوم كمنظومة من القيم والأساليب التى تحكم العمل الاجتماعى ، شأنها فى ذلك شأن الآفات / المنظومات الأربع التى تحدثت عنها فى مقال سابق .

وفيما يلى أقدم ما قل ودل من الحديث عن الآفات . المنظومات الثلاث الجديدة .

المركزية

المقصود بهذا المصطلح فى حديثنا الراهن مركزية اتخاذ القرار ؛ أتحدث فى هذه الفقرة عن الكيفية التى تدار بها الجامعات كمثال لتحقق آفة المركزية عندنا . وقد اخترت فى هذا الصدد نظام إدارة جامعاتنا لأننى أدرى بالكثير من شئونها وقد قاربت على إكمال خمسين عاما من العمل المتواصل بها . ولكى يكون كلامى فى هذا الشأن واضحا ودقيقا بحيث لا يتيح الفرصة لإثارة المجادلات العقيمة رأيت أن أعتمد على نصوص القانون المنظم للعمل الجامعى ، وهو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، ومذكرته الايضاحية .

يشير البند أ تحت عنوان «المجالس والهيئات الجامعية» الوارد بالمذكرة الإيضاحية إلى ما يأتى : «عنى المشرع بتفصيل اختصاصات مجلس القسم .. باعتباره القاعدة الجامعية الأساسية ... إلخ» . فى هذه العبارة نجد أن النص صريح على أن مجلس القسم هو القاعدة أو الوحدة الأساسية التى يقوم عليها الهيكل الجامعى . وترد فى صلب القانون إشارات متعددة تؤكد

هذا المعنى . وهذا كلام مقبول عقلا مادام القسم هو أقرب الكيانات الجامعية إلى مباشرة العملية التعليمية والبحثية فى أخص خصائصها ، وهو ما توضحه تفصيلا المادة ٥٥ من القانون، إذ تنص على اختصاصات مجلس القسم باعتباره السلطة المشرفة على إدارة العمل فى القسم . وفوق مجلس القسم يأتى مجلس الكلية ، ثم مجلس الجامعة ، ثم المجلس الأعلى للجامعات والمفروض أن هذه المجالس (ومجالس أخرى بينية مثل مجلس شئون التعليم والطلاب، ومجلس الدراسات العليا والبحوث) فى مجموعها إنما تقوم إعمالا لمبدأ أساسى هو أن الذى يدير شئون العمل الجامعى هو المجالس أساساً . ولا يتعارض ذلك مع وجود رؤساء الأقسام ، وعمداء الكليات، ورؤساء الجامعات فهؤلاء موكلون أساساً بتنفيذ قرارات المجالس التى يرأسونها ، بالإضافة إلى قرارات المجالس الأعلى (إذا وجدت) كل فيما يخصه .

وهذا كله كـــلام جميل ، ولكنه كلام ناقص ؛ والذى ينقصه هو العنصر الخاص بالسلطة الحقيقية ، أى سلطة اتخاذ القرار الذى هو الخطـــوة الأولى نحو العمل التنفيذى . فماذا عن هذا العنصر ؟ .

الإجابة الأمينة هى : يحتوى القانون على ٣٨ مادة (من أصل ٢١٢ مادة) ، وتنص هذه المواد الثمانى والثلاثون فى مجموعها

على أن سلطة اتخاذ القرار واجب التنفيذ مسئولية دائما من المجلس صاحب الشأن ، ولا يصدر القرار واجب التنفيذ إلا من سلطة أعلى ، أضرب لذلك مثلا المادة ٥٩ من القانون ؛ تنص على ما يأتى : «يقدم رئيس مجلس القسم ، بعد العرض على مجلس القسم تقريراً إلى العميد فى نهاية كل عام جامعى عن شئون القسم العلمية والتعليمية .. الخ» ، يمكن للقارىء أن يلاحظ فى هذه الصياغة أن رئيس مجلس القسم غير مكلف بالحصول على موافقة مجلس القسم على التقرير السنوى عن نشاط القسم كل ما هو مكلف به هو العرض على مجلس القسم ، ولا قيمة بعد ذلك لموافقة المجلس أو عدم موافقته على فحوى التقرير ، وهكذا يتضح فى هذه الجزئية أنه لا سلطان لمجلس القسم على صياغة التقرير الذى يصف نشاطه على مر العام الجامعى .

أضرب مثلا آخر ، المادة ٦٥؛ تنص هذه المادة على ما يأتى : «يعين رئيس الجامعة أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ، ومجلس القسم المختص ... الخ» ، ويلاحظ القارىء هنا أن رئيس الجامعة غير مكلف بالحصول على موافقة مجلس الكلية المختصة ، ولا على موافقة مجلس القسم المختص ، ولكنه مكلف فقط بأخذ رأى كل

من هذين المجلسين ، ولا قيمة بعد ذلك لموافقة الكلية المختصة والقسم المختص أو عدم موافقتهما . وهكذا تنطق هذه المادة بحقيقة أن مجلس الكلية ومجلس القسم لا سلطان لهما على تعيين أعضاء هيئة التدريس فى المنظومتين الواقعتين (اسماً لا فعلا) تحت إدارتهما .

هاتان المادتان ٥٩ و ٦٥ تقدمان نموذجا واحدا (من حيث الهيكل الأساسى لكل منهما) يتكرر على امتداد ثمان وثلاثين مادة فى قانون الجامعات وباستطاعتى أن أضرب أمثلة أخرى مما ورد فى المواد ٥٧، ٧٢ ، ٧٣ و ٧٦ .. إلخ . وهى جميعا تكرر النموذج نفسه، ومؤداه سلب سلطة اتخاذ القرار التنفيذى من المجالس الأدنى وترحيلها إلى سلطة أعلى (وقد تكون هذه مجلسا ، وقد تكون فرداً هو رئيس الجامعة أو وزير التعليم العالى) . ولكن يكفينى ما قدمت من إيضاح على ضوء ما ورد فى المادتين ٥٩ ، ٦٥ من القانون .

هنا يلزمنى التعقيب بنقطتين :

أولاهما ما أرجوه ألا يساء فهم ما قصدت إليه من طرح هذا المنظور ، فليس المقصود بهذا الطرح الإساءة تصريحاً أو تلميحاً إلى أى من الاساتذة رؤساء الجامعات ، ولا إلى أى وزير تولى مسئولية التعليم العالى ، ولا إلى أى مجلس من تلك التى تعلو فى

مراتب التدرج الهرمى فوق مجلس القسم ، فهؤلاء جميعاً لهم فى نفسى كل التوقير والاحترام . ولكن المشكلة التى نحن بصددها فى هذا المقام لا علاقة لها بزاوية النظر الشخصية هذه من قريب ولا من بعيد . المشكلة ، بنظرة موضوعية ، هى أننا بصدد نظام لتشغيل الجامعة يكرس المغالاة فى مركزية اتخاذ القرارات التنفيذية . ومن ثم يترك الكثير من لبنات العمل الجامعى مسلوبة الإرادة ، هذا هو جوهر القضية المطروحة والتى يجب علينا أن ننظر فيها ملياً ، أما التعقيب الثانى فهو ما أستطيع أن أجزم به للقارىء من أن المركزية فى تشغيل الجامعة تكشف عن نفسها فى أمور أخرى كثيرة تفوق كما وكيفا ما نستشفه فى المواد القانونية التى أشرت إليها . ولكنى أكتفى فى هذا الصدد بإيضاح ما تشف عنه مواد القانون فذلك أحرى أن يكون أشد إقناعا من ملاحظات أخرى كثيرة .

وفى ختام هذه الفقرة أستطيع أن أقرر أن الإدارة المركزية لشئون الجامعة بالصورة التى أوضحتها تعتبر أخف وطأة بكثير مما يجرى فى هذا الشـــأن فى جميع مرافق الدولـــة الأخرى ، بل وفى جميع مؤسسات العمل غير الرسمية أيضا . وهذا ما عنيته بقولى فى بداية الحديث إن المركزية واحدة من أفاتنا التى

تنخر فى جميـــع الأركان التى تقوم عليها أو بها حياتنا الاجتماعية .

الاتباعية :

ثم نأتى إلى الحديث عن الاتباعية ، وتتمثل بأوضح صورها فى تغليب الحلول التقليدية (أى التى سبق تطبيقها) لمشكلات الحياة التى تعرض لنا من حين لآخر ، مفضلين هذه الحلول على التوجه إلى صياغة حلول مبتكرة . والأمثلة على شيوع الأتباعية فى حياتنا العامة لا تقع تحت حصر . غير أن الأمثلة التى أضربها هنا لن تكون من طراز الأمثلة التى استعنت بها فى شأن آفة المركزية، أى لن تكون فى شكل شرح وتوضيح لصياغات قانونية تكرس الاتباعية ومع ذلك فهذه الآفة لا تقل حضورا فى حياتنا العامة، ولا اضراراً بدعائم البنيان الاجتماعى عن حضور المركزية وقدرتها على إيقاع الضرر بالدعائم من جذورها إلى فروعها .

وإلى القارىء بعض الأمثلة . أما المثال الأول فمستمد من وقائع حياتنا الاجتماعية الرسمية التى ظلت تقع إلى وقت قريب ، وهى تدور حول موضوع التوقيت الصيفى ، وما يقضى به من تقديم ساعاتنا (ساعات اليد والحائط ... الخ) ساعة من الزمن ،

وهو ما يعنى أساساً أن يبدأ يوم العمل مبكرا ساعة عن موعد البدء فى الشتاء . ومع أن هذا الموضوع بدأ العمل به والترويج له فى الخارج منذ سنوات الحرب العالمية الثانية لما تبين أنه يخدم الاقتصاد الوطنى فى وقت تحتاج البلاد فيه إلى هذه الخدمة أشد الحاجة . مع ذلك فقد ظل الاعتراض عليه قائما لدينا إلى وقت قريب دون تقديم أية حجة تستحق النظر، بل وقد أفلح المعترضون عليه فى إثناء الحكومة مؤقتا عن الأخذ به ، أفلحوا فى ذلك أكثر من مرة كان آخرها منذ حوالى عشرين عاما .

أضرب مثالاً آخر ؛ لعل نسبة معقولة من القراء (ممن هم حول الأربعينات من العمر وما بعدها) لا يزالون يذكرون الجدال الذى استمر سنوات حول موضوع إحلال الرياضة الحديثة محل الرياضة التقليدية فى التدريس فى مدارس التعليم الأساسى لدينا .

والأمر هنا ينطوى على رفض الأخذ بمشورة خبراء التخصص وتوظيف هذه المشورة فى ترشيد العملية التعليمية ، ولم يتمكن أهل التخصص من التغلب على هذه المقاومة إلا بعد سنوات طوال ضاعت على المجتمع وعلى أجيال من الدارسين ، ومثال ثالث مشابه للمثال السابق؛ فلعل القراء أنفسهم لا يزالون يذكرونه ، وهو يتناول الجدال المشحون بالغضب و ... إلخ الذى أثير حول

محاولات إدخال ما يعرف باسم الطريقة الكلية فى تعليم القراءة فى مدارس المرحلة الابتدائية . وكان الاعتراض فى هذا الشأن ينطوى على رفض الأخذ بآراء خبراء التخصص . ثم هناك مثال رابع يصل بنا إلى قمة الكوميديا السوداء فيما ينطوى عليه من دلالات؛ فقد اكتشفت أجهزة الدولة أننا ظللنا نسدد «الجزية» التى كانت واجبة السداد علينا إلى الدولة العثمانية (فى الزمان الغابر) ، ظللنا نسدد هذه الجزية إلى الدولة التركية الحديثة حتى سنة ١٩٥٧ !! إلى هذا الحد من السخف تبلغ سطوة الاتباعين لدينا وفى إدارة شئون الدولة ، لأنه ما على الموظف العام إلا أن يقتفى أثر الموظف السابق عليه فى إجراءات العمل .

المحسوبية

وأخيراً وليس آخراً نأتى إلى المحسوبية ؛ والمقصود بها تفضيل شخص على آخر ولاعتبارات لا علاقة لها بكفاءة الأداء ، ولكن لأن لهذه الاعتبارات علاقة بوضعه فى شبكة العلاقات الاجتماعية كأن يكون هذا الشخص المفضل مقرباً من فلان (صاحب الجاه، أو المال، أو السطوة) ، أو من أقربائه ... إلخ . ومن هذا المنطلق يرتبط مفهوم المحسوبية بالشللية . وقد عرف المواطنون موضوع المحسوبية هذا من زمن طويل ، ولكن رغم هذه

الألفة التى طال عليها الزمن فقد ظل الضمير العام رافضاً إياها، بحيث كان يرغم المستفيدين منها على التخفى إعمالاً لبقية من حياء ، إلى أن أتى على البلد حين من الدهر أعلن فيه عن تدشين المحسوبية أسلوباً معتمداً رسميا، ولكن تحت اسم مستعار هو «أهل الثقة» (فى مقابل «أهل الخبرة») على أساس أن أهل الثقة لابد أن يلقوا التفضيل . وكما هى العادة فى عصور التسلط (أو السلاطة) كان باب الاجتهاد مغلقاً ، وكان المجال مفتوحاً للشراح وحدهم ، فقدموا تبريراتهم فى مقالات صحافية صريحة واضحة . ولكن لما كان جوهر المحسوبية فى الضمير العام الذى لا يمكن تغييره بين يوم وليلة فقد طاشت جهود الشراح فى هذا الصدد ، ومن ثم عادت الآفة إلى أساليبها القديمة فى التخفى ، ولا سيما فى الحالات التى يقترن فيها الذكاء باستفادة المحاسيب .

الآفات ومناخ التسلط :

بانتهاء الحديث عن الآفات الاجتماعية الثلاث التى أفردنا لها هذا الحديث يكون الأوان قد آن لبيان علاقاتها بمناخ التسلط ، وفى هذا الصدد فإن آفة المركزية هى الآفة ذات الارتباط المباشر بمناخ التسلط ، بل تكاد تكون هى التعبير الصريح عن هذا المناخ

بحيث يمكن أن نصنع منها مقياساً لدرجة التسلط فى إدارة شئون المجتمع سواء داخل مؤسساته ، أو فيما بين هذه المؤسسات بعضها البعض ، أو فيما بين المجتمع كوحدة متكاملة وسائر المجتمعات التى يتألف منها المجال الدولى .

ومن خلال تفعيل المركزية تنشط آفتا الاتباعية والمحسوبية ، الأولى يبطنها الخوف أساساً ، والثانية يحفزها الطمع أو التطلع غير المشروع .

وكلما عمقت وتشعبت مسالك التنظيم المركزى فى إدارة شئون المجتمع ازدادت آفة الاتباعية تمكنا من نفوس المواطنين، واستشرت آفة المحسوبية فى تقنين القنوات الفعلية المنظمة لتوزيع الحقوق والواجبات .

وأخيراً :

إذا جمعنا فى وعاء الذاكرة بين ما أوضحناه فى سطور هذا المقال وما بيناه فى مقال سابق حول الآفات التى تضرب عند الجذور ، استطعنا أن نكون صورة صادقة لواقع الحال ، أن معظم آفاتنا الاجتماعية تتحلق حول محورين رئيسيين هما : الإعلامية ، والتسلط ، وجدير بالذكر أن ما قدمناه فى هذا الصدد مجرد رصد لمظاهر تلك الآفات ولم نشأ أن نعكر صفو الرؤية

بالخوض فى مسألة الأسباب أو المبررات . كان مطلبنا محددا منذ البداية حتى النهاية ، وهو الرصد وبيان شبكة العلاقات بين مكونات الصورة فحسب . وجدير بالذكر أيضا أن الآفات كما وصفناها يسهم فى توطنها واستشرائها المؤسسات الرسمية للدولة ، والمؤسسات غير الرسمية فى المجتمع والمواطنون الأفراد كذلك ومن ثم فلا سبيل إلى انقشاع الغمة بغير إسهام الأطراف الثلاثة معاً .

حصاد التكوين

لكل منا أدوار متعددة ومحددة فى الحياة ، وهى تتوزع بين الأدوار الرسمية والأدوار غير الرسمية . وأبسط الأمثلة على الأدوار الرسمية الدور الذى يقوم به الشخص إذ يؤدى أعمالا يؤجر عليها ، مثال ذلك كونى أستاذا فى الجامعة فهذا واحد من أدوارى الرسمية فى الحياة . وأبسط الأمثلة على الأدوار غير الرسمية كونى صديقا لهذا أو ذاك من الأصدقاء أو كونى محسوبا كواحد من بين المثقفين المصريين . ويتألف الدور «رسميا كان أو غير رسمى» من عدد من المكونات ، منها مجموع الأعمال أو الخدمات المرهونة بهذا الدور ، كالأعمال المرتبطة بدور الأبوة ، أو الأعمال المرتبطة بدور الأمومة .. إلخ .. يضاف إلى ذلك مجموعة من التوقعات ، كأن يكون متوقعا منى أن أضحى بقدر من راحتى فى سبيل مساعدة أبنائى على اجتياز محنة معينة ، أو مساعدة صديق عزيز علىَّ لكى يتغلب على بعض صعوبات الحياة .. إلخ .

وتسهم فى تشكيل أدوارنا جميعا عدة عوامل منها ما هو حضارى ، وما هو اجتماعى بالعرف ، وما هو اجتماعى بالقانون

الوضعى . ومن بين العوامل المهمة التى تسهم فى تشكيل أدوارنا الرسمية وغير الرسمية عامل العمر الزمنى . وهذا هو منطلقى فى المقال الراهن . ولا شك عندى فى أهمية العوامل الأخرى المسهمة فى تشكيل أدوارنا ، ولكن لما كان هذا الحديث لا يتسع لغير عامل العمر وما يترتب عليه من مسئوليات ونتائج ، فلا أرى بدا من تأجيل النظر فى سائر العوامل ذات الوزن فى التشكيل إلى حديث آخر أو أحاديث أخرى :

الحياة الاجتماعية والعمر ، والدور

تضفى حياتنا الاجتماعية بكل عناصرها (من حضارية ، وقانونية ، وبنيوية) معان معينة على مراحلنا العمرية المختلفة ، مما يعنى أننا لا نجتاز سنوات العمر كوحدات جيوفيزيقية متجانسة ، ولا كسلسلة من التغيرات البيولوجية فحسب ، ولكننا نجد أنفسنا إزاء فقرات غير متجانسة من حيث شحنات المعانى الاجتماعية المقترنة بها ، وما يترتب على هذه المعانى من مطالب أو مسئوليات علينا الوفاء بها نحو الغير ، وحقوق يسأل الغير عن الوفاء بها نحونا ، ومن هنا فإن معانى الطفولة والصبا والمراهقة والشباب والكهولة والشيخوخة والكبر بوجه عام هى معان اجتماعية بالدرجة الأولى ، وهى مقننة فى كل مجتمع بما يناسب نسيج الحياة فيه .

ولكل فقرة من هذه الفقرات العمرية الاجتماعية حدودها ، ومع ذلك فهذه الحدود ليست حادة ، ومن ثم فليس بالإمكان وضع علامات بارزة تحدد أول كل منها وآخرها باليوم والشهر والسنة ، ولكننا نستطيع مع ذلك أن نشير إلى منطقة مكثفة لوجود كل منها ، تماماً كما نتعامل مع ألوان الطيف الشمسي . ومن هنا كان من المقبول عرفا وعقلا أن ينتقل الشخص منا تدريجيا من السلوكيات المقبولة والمباحة في مرحلة عمرية إلى المقبول والمباح في المرحلة التالية ، وأن يتنازل تدريجيا كذلك عما فات أوانه من المقبول والمباح ليلتزم شيئا فشيئا بالجديد المفروض . وعلى هذا النحو ، ومن هذا المدخل الاجتماعي ، يعاد تشكيل الأدوار التي تتلبس بنا من مرحلة عمرية إلى المرحلة العمرية التالية .

حصاد التكوين

في هذا السياق أقدم ما أسميه حصاد التكوين

فقد رأيت أن من أوجب الواجبات التي يفرضها عليّ أحد الأدوار الرئيسية التي أضطلع بها في الحياة ، وبوجه خاص في مرحلتي العمرية الراهنة ، (وقد تجاوزت الخامسة والسبعين) أن أقدم المنظور الداخلي لحياتي العامة ، وكنت قد تحدثت من قبل عن منظورها الخارجي ، في حديثين نشرا في ، مجلة «الهلال»

الوقورة تحت عنوان «التكوين» ، «فى نوفمبر ١٩٩١م ، ويناير ١٩٩٢م» ولما كنت قد عاينت فى هذين الحديثين بعض الأحداث الرئيسية كما وقعت بالفعل فى حياتى ، فقد أثارت سيرة هذه الأحداث أسئلة كثيرة عند عدد من الأصدقاء والتلاميذ تدور كلها حول «لماذا؟» و«كيف؟» . ومهما يكن التباين بين مبررات هذه الأسئلة عند الاصدقاء الشيوخ والمبررات عند التلاميذ الشباب فقد رأيت أن تكون إجابتى عن هذه الأسئلة مقدمة فى الحديث الراهن على الوجه الآتى : أن أعرض ما أمكن لى استخلاصه من مبادىء أو قواعد عامة حكمت حياتى فى منعطفاتها الكبرى . ولا يعنى ذلك أننى كنت على وعى تام بهذه المبادىء فى جميع لحظات الممارسة ، ولا فى معظمها ، ولكن يعنى أننى حاولت استخلاصها «فيما بعد» بعمليات عقلية تشبه «إلى حد ما» ما نقوم به ونحن نستخلص المبادىء العلمية العامة المنظمة لمفردات الظواهر مما نهتم بدراسته فى مجالات تخصصاتنا . ومن ثم فقد كان اهتمامى الرئيسى منصرفا إلى امتحان قدرة كل من هذه المبادىء أو القواعد على تفسير أكبر قدر من خبرات حياتى سواء ما صدر منها على سبيل الفعل أو على سبيل الانفعال ، وأن يكون هذا المبدأ هو وحده الأصلح لإعمال هذا التفسير إذا قورن بغيره من مبادىء قد تبدو مرشحة للتفسير . وجدير بالذكر أننى شغلت بهذا

الموضوع بدرجة عالية من الوعى على امتداد السنوات العشر الأخيرة ، ولا أعرف بالضبط لم بدأ هذا الانشغال مع بداية هذه الفترة بوجه خاص ، وربما كانت هناك أحداث بعينها وقعت لى أو وقعت لمن حولى فكانت هى المثيرات الرئيسية لهذا الانشغال ؛ وربما كانت الاسئلة ذاتها التى تلقيتها من الأصدقاء والتلاميذ قد أسهمت بنصيب كبير فى هذه الإثارة ، وأيا ما كان الأمر فالراجح أن عملية استقصاء المبادىء التى حكمت تنظيم خبراتى نشطت بصورة ملحوظة فى فترة السنوات العشر هذه ، ولا تزال على نشاطها ، بمعنى أن ما توصلت إليه من رصد لمبادىء عامة لا يزال قيد البحث ، ولا يزال يواجه امتحانات كثيرة فى مرصد التاريخ الشخصى للتأكد من سلامته ، أو لإعادة النظر فى صياغته ، وأهم من هذا وذاك أن ما أقدمه فى هذا المقال هو حصاد التكوين ، أو بعبارة أخرى هو الدروس الأساسية التى تعلمتها من خلال خطوات التكوين ، ومن ثم فهو الحصاد الذى يعتد به ، وفى هذا الشأن يفرق علماء النفس بين مستويات من التعلم ، أدناها التعلم بالتكرار ، ويلحقون به أسلوب المحاولة والخطأ الذى يشيع فى المستويات الدنيا من الحيوان ، وأعلاها ما ارتبط بقدر ملحوظ من الوعى والاستبصار . هكذا يكون حصاد

التكوين هو ما تعلمته مسجلا بأعلى درجات الوعى على سبيل التقطير لخبرات الحياة .

ما وراء الحصاد

أقول فى السنوات العشر الأخيرة بدأت أتنبه إلى أن إحدى العمليات النفسية التى لا تفتأ تجرى بداخلى تميز نفسها شيئا فشيئا عن سائر العمليات التى تجرى من حولها ، وقد أخذت أرصد ما يميزها من هذا الذى يجرى حولها ففطنت إلى أنها تتسم بخاصيتين أساسيتين لا تتوافران لغيرها : فهى من ناحية ذات طبيعة معرفية ، وهى من ناحية أخرى متصلة (بمعنى أنها تحمل فى ذاتها ما يشير إلى ارتباط حاضرها بماضيها) . ومن هنا أصفها بأنها ذات طابع معرفى متصل . وبإمعان النظر فيها بدأت أفطن إلى أنها تضم فى نسيجها ثلاث عمليات أولية : تلخيص ، وفرز ، وتصنيف ، لكل ما أمر به من خبرات حياتية ليحتل موضعه فيما يشبه المخطط الكبير . والجدير بالذكر أنها لا تتم بناء على تخطيط مسبق . ولا بناء على قواعد منطقية واضحة محددة ، ولكنها تتم مستقلة عن الإرادة فكأنها إحدى العمليات الحيوية من قبيل الأيض (الهدم والبناء) وسريان الدم فى أوعيته ، وسريان الدفقات الكهربائية فى الألياف العصبية المخصصة لها ..

إلخ ، ونظرا لما وجدته من تشابه بينها وبين عمليات الهدم والبناء فقد أطلقت عليها اسم «عمليات الأيض النفسى» الذى ينتهى إلى نوع من الاستيعاب لما ينفذ فينا (حسيا ووجدانيا وإدراكيا) . وكما أن ماجريات الأيض البيولوجى تحكمه صيغة تتناسب مع التوجه المقرر له ، فكذلك الأيض النفسى تحكمه صيغة تتناسب مع التوجه المقرر له ، وهو التوجه إلى تكوين حكمة الحياة . وليست حكمة الحياة هنا مجرد تراكم جزئيات تحتفظ كل منها بهوية الخبرة التى جاءت من خلالها أصلا ، ولكنها جهاز نفسى (أو إطـار) يتخلق بفضل هـذه الجزئيات التى تكتسب كل منها هـوية جـديدة بفضل ما مر على حصيلة الخبرات من عمليات هدم وبناء غيرت من معالمها لتكسبها صلاحية أن يتم استيعابها فى هذا الجهاز النفسى المتنامى ، «حكمة الحياة» .

حكمة الحياة

ما نسميه فى هذا السياق «حكمة الحياة» هو جهاز متكامل ، ينمو مع الأيام بفضل ما يستوعبه من جزئيات خبرات الحياة نتيجة لعمليات الأيض النفسى كما وصفناها ، ومع ذلك فهذا الجهاز فاعل وليس منفعلا فحسب ، إذ يقوم بتوظيف ما تم استخلاصه من تلك الخبرات توظيفا يحاول تحقيق أعلى كفاءة

ممكنة فى توجيه الذات نحو الموضوعات الرئيسية التى تشغل حيز الوجود بالنسبة لكل منا ، وهى : الذات نفسها ، والعالم (بجوانبه الثلاثة الرئيسية : الاجتماعى ، والطبيعى ، والميتافيزيقى) ، والزمن (بابعاده الثلاثة : الحاضر ، والماضى ، والمستقبل) .

جدير بالذكر فى هذا الصدد أن هذا الجهاز يتصف بعدد من الخصائص نجملها فيما يلى :

أولا : أن وجوده ككيان له وحدته الداخلية ، وله حدوده التى تفرق بينه من ناحية وبين غيره من الكيانات الأخرى من ناحية أخرى مسألة تمليها اعتبارات التجانس والتكامل التى نلاحظها فى سلوكياتنا جميعا فى مجال أساسيات توجه الذات ، وفى هذا الصدد فإن وجوده لا يقل فى واقعيته النفسية عن وجود كيانات نفسية أخرى «كالشخصية» فى الجانب المزاجى من حياتنا ، و«كالعقل» فى الجانب المعرفى من حياتنا . فكما أن الشخصية هى الجهاز المنظم للنشاط النفسى فى مظاهره المزاجية ، فإن العقل هو الجهاز المنظم لنشاطنا النفس فى مظاهره المعرفية الخالصة ، وكذلك فإن جهاز الحكمة هو الجهاز المنظم لنشاطنا النفسى فيما يتعلق بأساسيات توجه الذات .

ثانيا : تعتبر علاقة هذا الجهاز بوظيفة الوعى (وهى الوظيفة التى تكشف عن نفسها من خلال انعكاس الشعور على نفسه)

علاقة شديدة التعقيد ، فبعض نشاطات هذا الجهاز تتم على وعى مسبق من جانبنا ، أى تكون مخططا لها من قبل ، وبعضها الآخر يستتبع درجة من الوعى بكثير من مكوناته ، ومن ثم يستثير فينا أقدار مختلفة من مراجعة النفس ، والبعض الثالث نمارسه وكأننا لا علم لنا به ولا حول ولا قول لنا إزاءه . وجدير بالذكر أن بإمكاننا (تحت شروط خاصة) تنمية وعينا بنشاطات هذا الجهاز جملة وتفصيلا .

ثالثا : يمثل هذا الجهاز من ناحية نشوئه وارتقائه فى نفوسنا أعلى مراحل التعلم ، وهو لا يعتمد فى نمو أبعاده أى رسوخها وبلورتها (فى صورة مبادىء للتوجه) لا يعتمد بشكل مباشر على أية خبرة أو مجموعة من الخبرات بذاتها ، ولكنه يعتمد بشكل غير مباشر على إعادة تنظيم التراكمات الخبرية المختلفة من خلال عمليات تشبه ما يعرفه علماء الإحصاء باسم «تحليل التحليل» أو «ما بعد التحليل» ، وهو أسلوب يشيع استخدامه حاليا فى تحليل التراث العلمى المتراكم فى مجال البحوث النفسية بوجه خاص والاجتماعية بوجه عام للكشف عما ينطوى عليه هذا التراث (متمثلا فى عشرات البحوث) من توجهات عامة لنتائجها .

خلاصة القول إننا عندما نحاول استكشاف المبادىء الأساسية

التى انتظمت أو تنتظم مسيرتنا فى الحياة ، وخاصة فى منعطفاتها الكبرى ، نجدنا بصدد ما يمكن أن نسميه مخططا عاما ، أو جهازاً للتخطيط الاستراتيجى ، له قدر من التماسك الداخلى ، مع قدر من التفرد يميزه من سائر الأجهزة النفسية ، هذا الجهاز (الذى يتناول فى الأساس استيعاب خبراتنا بكلياتها وجزئياتها) يتخذ محورا لنشاطه توجه الذات نحو ذاتها ، ونحو العالم ، ونحو الزمن ، وبقدر ما نرفع التعامل معه إلى مستوى الوعى بمكوناته الرئيسية للاستعانة بها على فهم ماضينا ورسم مستقبلنا نجدنا أمام جهاز أنيطت به مهمة «الحكمة» كما تعرف فى «لسان العرب» لابن منظور ، وفى قاموس المصطلحات الفلسفية . لأندريه لالاند ، وفى مصطلحات الصوفية كما وردت عند على بن محمد الجرجانى ، وعبد الرازق الكاشانى . ففى هذه المصادر جميعا يستخدم لفظ الحكمة للإشارة إلى الربط بين العلم والعمل . والجديد الذى أقدمه فى هذا المقال يتجاوز ذلك إلى القول بأننا هنا بصدد «جهاز نفسى» له وحدته أو تماسكه الداخلى الذى يجعل منه جهازا وظيفيا لا مجرد تجميع للملايين الجزئيات الناجمة عن تقطير خبرات الحياة ، فهو يتغذى على هذا التجميع وينظمه ، ويعيد تنظيمه أولا بأول .

أما عن المبادىء العامة التى هى فحوى أبعاد هذا الجهاز فسنعالجها فى الحديث التالى .

مبادىء الحكمة

مبادىء الحكمة

ليس فى مخططى للحديث الراهن أن أقدم كلاما نظريا عن الكيفية التى يعمل بها جهاز الحكمة ؛ فلمثل هذا الكلام مقام آخر؛ إن جهاز الحكمة فى نشاط دائب ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأجهزة الحية فى نفوسنا (وفى أجسامنا) ، ولكن لأنه جهاز استراتيجى فنحن لا نستطيع إدراك مقومات حركته بالأسلوب نفسه ولا باليسر نفسه الذى نستطيع أن ندرك به مقومات نشاط أجهزة نفسية أخرى أقرب إلى مستوى التكتيك فى نشاطها . خذ مثلا جهاز الذاكرة ، وهو يعمل لاستدعاء معلومة من المخزون القريب بإمكاننا أن ندرك بسهولة نسبية كيف يعمل لإنجاز مهمته . أما جهاز الحكمة فلا نستطيع معه ذلك .

من هنا كان لزاما علينا ، إذا أردنا الإطلاع على بعض مقومات النشاط الذى يقوم به أن نستخدم لهذا الغرض ما يناسبه من أساليب معقدة ، فهى تتميز بكونها غير مباشرة ، ومتعددة الخطوات ، هذا بالإضافة إلى كونها تحتاج من حين لآخر إلى امتحان لصلاحيتها ومدى كفاءتها . من هذه الأساليب أن

يستحضر الشخص من مخزون الذاكرة عددا محدودا مما يعتبره أحداثا كبرى فى حياته ، بمعنى أنها أحداث وقعت فكانت بدايات لطرق جديدة سلكها صاحبها (وكان من قبل يسلك طرقا أخرى) فى واحد من المجالات الهامة فى حياته ، ويحاول أن يستخلص ما وراء كل من هذه الأحداث (التى نسميها المنعطفات الكبرى) من معان ودلالات ، ثم يجتهد فى أن يستقرئ ما وراء مجموعات المعانى أو الدلالات التى استخلصها باعتبارها قائمة وراء منعطفات متعددة يلمح بينها نوعا ما من التماثل أو التشابه (فى البناء أو فى الوظيفة) ، فإذا عرف كيف يسوس نفسه بصبر ونفاذ نظر ، ويرقى بفكره فى مدارج التجريد إلى مستويات عالية فإنه كفيل فى نهاية الأمر باستخلاص المبادئ العامة التى انتظمت وتنتظم نشاط جهاز الحكمة عنده فى هذا المجال أو ذاك من مجالات الحياة . وهذا بالضبط ما فعلته على امتداد عدد من السنوات الأخيرة ، وربما شجعنى على ذلك ما يشعر المرء به من حين لآخر من أن الجهد المبذول فى هذا المضمار يحمل فى ذاته من المكافأة ما يفوق وزن المعاناة التى نلقاها فى بذله اضعافا مضاعفة . إلى هنا وينتهى الكلام العام لنبدأ الكلام الخاص ، وفى الجزء المتبقى من هذا الحديث أقدم بعض المبادىء العامة التى انتظمت نشاط جهاز الحكمة فى حياتى ، كما استطعت أن

أستخلصها وأبلورها (أى هذه المبادئ) فى صياغات معقولة .

مخاطر سوء التأويل

جدير بالملاحظة بادئ ذى بدء أن الصياغات (أو المبادئ) التى سأقدمها هنا قد تغرى بأن يساء تأويلها ، فيفهمها البعض بمعنى أنها تحمل إليه رسالة بشأن ما ينبغى أن يكون ، فإذا بزغ هذا التصور فى عقل أى قارئ فهو تصور يجانبه الصواب تماما ، فهذه ليست قواعد للسلوك الحسن أو المستحسن ، لكنها ما اكتشفته من صياغات عامة حكمت سلوكياتى عند عدد من المنعطفات الكبرى فى بعض مجالات حياتى ، ولا ينطوى تقديمها فى هذا المقال على أية دعوة لاتباعها . كل ما ينطوى عليه هو وصف معالم الإطار الذى انتظمت فيه نسبة كبيرة من خبراتى ، وعولجت بداخله بوساطة عمليات الأيض النفسى التى أشرت إليها من قبل .

ومع ذلك فهذا لا يمنع من القول بأننى أنا شخصيا ، بعد أن توافر لى قدر من الوعى بهذه المبادئ ارتضيتها ، ومن ثم فقد اتخذت منها دليلا لترشيد سلوكياتى (فى المجالات المتعلقة بهذه القواعد) نحو مزيد من تفعيل أو تحقيق هذه المبادئ ، ومعنى ذلك إذن أن الإطار الذى ترتسم بعض معالمه من خلال تلك المبادئ قاد

بعض سلوكياتى عن غير وعى فى بواكير العمر وأواسطه ، وهو الآن (فى أخريات العمر) يقود مزيدا من السلوكيات (من الفئة نفسها) ولكن مع تسليط أضواء الوعى عليها ، بحيث استطيع أن أنسبها إلى شعورى وإرادتى ، واستطيع أن أقرر أننى الآن ، فى هذه الفترة من العمر ، أحاول أن أدفع بتحقيقها إلى الحد الأمثل.

مبادىء لتنظيم العلاقة بالعمل وبالذات وبالآخر

فى السبيل إلى اكتشاف الصياغات التى يعمل بها جهاز الحكمة عندى استطعت أن أنفذ بنور الوعى إلى مجموعة لا بأس بها من المبادئ الفاعلة فى بضعة من مجالات حياتى المختلفة ، سبعة مبادئ هى ما استطعت أن أتبينه إلى الآن ، منها مبدآن يخصان علاقة الذات بالعمل ، ومبدآن ينظمان علاقة الذات بالذات، وثلاثة مبادئ تتناول علاقة الذات بالآخر (فى العالم الاجتماعى) . وأعتقد إننى فى طريقى إلى اكتشاف المزيد .

وكنت أود أن أقدم المبادئ السبعة بشئ من التفصيل فى هذا الحديث . ولكن المقام لا يسمح . ومن ثم فقد رأيت أن أكتفى بمناقشة المبدأين المنظمين لعلاقتى بالعمل ، مشفوعين بمثالين من

واقع الحياة حتى تتضح الصورة للقارئ بجلاء . أما بقية المبادئ السبعة فقد تتاح لها فرصة أخرى للعرض والمناقشة بما يناسبها ، أما فى هذا المقام فسوف أكتفى بذكرها فى صياغاتها الموجزة قبيل الانتهاء من الحديث .

صيغتان للعلاقة بالعمل

ها هى الصيغة الأولى كما استطعت أن أبلورها : « العمل على أساس أقصى المتاح» . وعندما أمعنت النظر فيها وجدت أن تشغيلها كان يتم على وجهين ، يتجه أولهما إلى تحديد أقصى المتاح فى الظروف الخارجية المحيطة بالذات . ويتجه الثانى إلى شحذ أقصى المتاح بداخلى ، أى فيما يتعلق بقدراتى ومهاراتى واهتماماتى وسماتى الشخصية .. الخ هذا عن المبدأ الأول بشقيه. أما المبدأ الثانى فقد أسميته مبدأ الاستدامة . وعند ابن منظور أن الاستدامة طلب الدوام مع التأنى . وفيما يلى أقدم مثالا من واقع أحداث الحياة لبيان الكيفية التى تحقق بها كل من المبدأين عند أحد المنعطفات الكبرى للحياة .

من أوضح الأمثلة على الكيفية التى شق بها المبدأ الأول طريقه إلى تنظيم مجالات عملى ما وقع لى فى مجال اشتغالى بالبحث فى سيكولوچية تعاطى المخدرات . فاشتغالى بهذا المبحث يعتبر واحدا

من المنعطفات الكبرى فى حياتى البحثية ، وهذا ما يعرفه عنى الكثيرون من زملاء التخصص والأصدقاء ، وهم يعرفون أن معظم منشوراتى فى هذا الصدد تقع فى دائرة ما اصطلح على تسميته بالبحوث الميدانية أو المسحية أو الوبائية .

هذا هو كل ما يعرفونه . أما ما لا يعرفونه فهو أننى فى مرحلة مبكرة من التخطيط للبحث اتجه تفكيرى إلى إجراء التجارب المعملية على الآثار السلوكية والخبرية المباشرة لتعاطى المواد المخدرة المختلفة على شخص المتعاطى ، وبدأت فعلا فى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الصدد . فكانت خطوتى الأولى أن أرسلت رسالة (من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) إلى النائب العام (حوالى سنة ١٩٦٦) أطلب الأذن بالحصول على المخدر المطلوب لإجراء التجارب فى المعمل البيولوجى القائم بالمركز . ولكنى فوجئت بالرفض من جانب النائب العام ، وبغض النظر عن وجاهة بعض الأسباب التى أبداها فى رده وعدم وجاهة البعض الآخر فقد كانت كافية لسد الطريق أمامى إلى إجراء البحوث المعملية فى هذا الموضوع . وفى مواجهة هذا الموقف وجدتنى عند مفترق طرق : إما أن أتوقف تماما عن البحث التجريبى فى هذا المجال وأكتفى بالكتابات النظرية ، أو أهجر الميدان نهائيا ، أو أتجه إلى البحث الميدانى

على التعاطى كما يحدث فى واقع الحياة الاجتماعية .. ووجدتنى بعد قليل من الحيرة أتجه إلى الأخذ بالبديل الثالث ، وهو البحث الميدانى ، كان هذا هو أقصى المتاح حولى كباحث يعيش فى ظل ظروف وقيود اجتماعية لا يستطيع إلا أن يدخلها فى اعتباره .

ثم إننى عندما بدأت خطواتى التنفيذية لإجراء سلسلة البحوث الميدانية التى اتجهت اليها بعد ذلك ، وكان تركيز اهتمامى متجها أساسا إلى مسألة تعاطى القنب (أو الحشيش) باعتباره الأكثر انتشارا والأقدم تاريخا فى مجتمعنا ، وجدت الطريق شبه مسدود مرة ثانية . حدث ذلك على النحو التالى : بدأت كما هو المعتاد بين الباحثين فى الدنيا كلها ، وفى موضوعات البحث جميعها ، بدأت بالرجوع إلى المنشور من البحوث فى هذا الصدد (أى فى سيكولوچية تعاطى الحشيش) للإحاطة بما أنجزه من سبقنى من الباحثين إلى الميدان ، سواء كان هؤلاء من الباحثين الوطنيين أو من الباحثين فى الخارج ، فإذا بالموجود (مما يعتد به من الناحية المنهجية) محدود جدا ، لا يكاد يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، ومرة أخرى وجدتنى أقف فى مفترق طرق ، لأننى لا أجد نموذجا فى الميدان أتتلمذ عليه فى خطواتى الأولى . ومع أن قواعد المنهج فى البحث العلمى واحدة بالنسبة لمجالات العلم على تعددها

وتباينها ، مع ذلك فمن الأمور المتعارف عليها أن لكل مجال مشكلاته النوعية التى تقضى بإعادة تشكيل بعض الخطوات التفصيلية فى المنهج بما يجعل هذه الخطوات ملائمة لطبيعة الظواهر موضع الدرس . لذلك كان من أهم الدروس فى عالم الاشتغال بالبحث العلمى أن يقصد الباحث عندما يقدم على ميدان يعتبره جديدا بالنسبة له أن يقصد أولا إلى قراءة الادبيات المنشورة من واقع البحث فى هذا الميدان ليألف التساؤلات الشائعة بين العاملين فيه ، وليتعرف مفاهيمه الرئيسية ، وأدواته .. الخ ، ولكن هأنذا أقف مغلولا مرة أخرى أمام طريق شبه مسدود . ومرة أخرى وجدتنى أتجه إلى واحد من بدائل عدة كانت مطروحة على فكرى ، وبعد أن ترددت بينها لفترة ما وجدتنى أتجه إلى توظيف كل ما تعلمت حول مناهج البحث العلمى فى العلوم النفسية ، بدءا من تكوين أدوات البحث الميدانى وتقنينها ، إلى كيفية تدريب الباحثين المساعدين ، إلى كيفية الوصول إلى حالات التعاطى بطريقة آمنة لهم ولى ، إلى اختيار طرق تحليل بيانات البحث وتحويلها إلى معلومات علمية دقيقة وصادقة .. الخ . واستعنت فى هذا السبيل بنماذج ونصائح مستمدة من ميادين بحيثة أبعد ما تكون (ظاهريا) عن مبحث التعاطى الذى يشغلنى . كان هذا

التوجه مثالا آخر للعمل فى إطار أقصى المتاح ، ولكن فى هذه المرة ، أقصى المتاح من حيث قدراتى ومهاراتى . ولا استطيع طبعا أن أدعى أننى كنت حينئذ على وعى بأن هذا المبدأ سوف يكون هو الحاكم لأدائى فى هذا المبحث ، فقد كنت آنذاك صغير السن نسبيا ، (فى الخامسة والثلاثين من عمرى تقريبا) ، حديث عهد بممارسة البحث العلمى الجاد ، وكان كل ما أملكه هو حماس الشباب ، وقد انصب فى قالب طموح علمى ، تدعمه معرفة ببعض قواعد المنهج العلمى ، كثير منها نظرى ، والقليل الذى خبرته بالممارسة البحثية الفعلية لم أمارسه فى أى مجال يتعلق بالتعاطى ، ولكن فى دراسة ظواهر سلوكية أخرى أدخل فى باب البحوث السيكولوچية التقليدية .

خلاصة القول إذن أن صيغة العمل (البحثى) على أساس أقصى المتاح كانت صيغة فاعلة ، ولكنها لم تكن مشمولة بقدر معقول من الوعى ، سواء فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالعمل ، أو فيما يتعلق برصيدى الشخصى من القدرات والمهارات والاهتمامات.

مبدأ الاستدامة

تبين لى منذ وقت مبكر فى حياتى البحثية أننى أميل بطبعى

إلى الاستمرار فى معالجة كثير من الموضوعات البحثية لفترات طويلة ، كلما فرغت من نقطة ظهرت أمامى نقطة جديدة لا تلبث أن تشدنى إليها فأواصل البحث فيها . فإذا فرغت من النقطة الثانية ظهرت أمامى ثالثة .. وهكذا . اقتصر الأمر في بداية المسار على استجابة التعلق بالاستمرار وهى تتجدد من جزئية بحثية إلى التى تليها . ومع توالى الأعوام على هذا النحو بدأت تتكشف لى مزايا الاستدامة ، وكان هذا الاكتشاف هو طريقى إلى مزيد من تسليط أشعة الوعى على هذه الاستدامة ووضوحها أمامى كصيغة أساسية تنظم علاقتى بالعمل جنبا إلى جنب مع صيغة «أقصى المتاح» وقد عشت هذا المبدأ بأعلى درجات كثافته فى سياق بحوث المخدرات أيضا . إذ بدأت الانخراط فى سلوكها فى أواخر سنة ١٩٥٧ ، ولا أزال إلى الآن أعمل وأنتج وأقرأ فيها ، يصحبنى فى هذه الرحلة الطويلة مجموعة من المريدين الأعزاء . وقد جنينا من هذا الاستمرار أنا والصحبة الكثير من القطوف العلمية . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما أوردته فى تقرير بحثى قدمته فى مؤتمر دولى عقد فى القاهرة فى مايو سنة ١٩٩٧ . فقد أوردت فى هذا البحث دراسة لتوجهات ظاهرة التعاطى فى قطاع الطلاب المصريين على امتداد خمس عشرة سنة المنقضية من سنة ١٩٧٨

إلى سنة ١٩٩٢ ، واستندت فى ذلك إلى المقارنة بين نتائج عدد من الدراسات الميدانية الوبائية كبيرة الحجم التى أجريناها أنا وفريق الباحثين ونشرناها أولا بأول ، وبغض النظر عن مضمون الحصيلة التى انتهينا إليها من المقارنات التى عقدناها فالشئ المؤكد أنه لولا استدامتنا البحث فى هذا المجال لسنوات وسنوات لما تسنى لنا مجرد التفكير فى موضوع البحث المشار إليه . هذا مثال ناصع الوضوح فى دلالته ، وفى جعبتى أمثلة أخرى كثيرة ، ينتمى بعضها إلى مبحث التعاطى وينتمى البعض الآخر إلى مجالات بحثية أخرى شغلتنى كذلك لفترات طويلة ، من هذا القبيل بحوثى فى الإبداع ، وفى ظاهرة الاستجابات المتطرفة فى مجال الشخصية . ويندرج البعض الثالث من الأمثلة تحت مجالات حياتية أخرى غير مجال العمل البحثى . ولكنى أكتفى بالمثال الذى أوردته لأن العبرة بالدلالة التى أهدف إلى بيانها . وأظن أن المثال السابق يعرضها بجلاء .

خاتمة :

وبعد – فأظن أنه من غير اللائق أن أختم هذا الحديث دون أن أذكر ، مجرد ذكر ، بقية المبادئ العامة السبعة التى اكتشفت أنها تنتظم عمل جهاز الحكمة فى عدد من مجالات السلوك فى حياتى . وها هى هذه المبادئ :

المبدأ الثالث : أفضل سياسة للذات نحو ذاتها هى الصدق مع النفس .

والمبدأ الرابع : وجدت أن قمة السعادة فى الرضا عن النفس .

والمبدأ الخامس : الاحتفاظ بروح المقاومة ولكن دون استفزاز .

والمبدأ السادس : أهم صفة أحتاج إلى معرفتها فيمن أتعامل معه هى درجة اتساقه مع نفسه .

والمبدأ السابع : تعلمت أن آخر محطة يمكننى الوصول إليها فى تعاملى مع الآخرين هى إننى لست وصيا على أحد .

هذه هى بقية الصياغات التى اكتشفتها حتى الآن ، أذكرها فى هذا الموضع لا لشئ إلا لأغلق دائرة الحديث التى فتحتها فى الفقرات القليلة السابقة . وربما سمحت فرصة أو أكثر فيما بعد لتقديم أمثلة واقعية لتفعيلها . كيف وأين ؟ أما بشأن الحديث

الراهن فيكفى ما قدمت فيه من وصف لهذا الجهاز النفسى الذى أسميته جهاز الحكمة ، باعتباره الجهاز الأعلى الموكول إليه صياغة المبادئ العامة لتنظيم عمليات الأيض النفسى ، ووضع هذه المبادئ موضع الأطر الهادية لتوجيه الجديد فى سلوكياتنا .

فهرس الكتاب

رقم الايداع
٢٠٠١ / ٧٥٤٣
977-07-0776-7

هذا الكتاب

«مسيرتى ومصر فى دروب القرن العشرين» ... كتاب جديد يقدم فيه المؤلف منظومتين من الأحاديث ؛ تتناول أولاهما ما جرى بمصر والعالم من أحداث جسام كما قرأها المؤلف وقد تزامنت وتشابكت مع أحداث حياته الخاصة / العامة منذ ميلاده فى منتصف عشرينيات القرن الماضى وحتى نهاية عقد الستينيات . وتتناول المنظومة الثانية عناقيد من الخواطر والتأملات ، نمت وتفرعت وتكاتفت فى وجدانه وكأنها الأصداء من داخله أو الشروح على متون الأحداث التى كانت تعصف به وبالوطن وبالعالم من خارجه .

والكتاب بهذا المنظور يحمل رسائل متعددة يتجه بواحدة منها إلى الشباب ليعرفوا بعضاً من التاريخ القريب لأمتهم ، التاريخ كما قرأته نفس متعاطفة ، فلا هى باردة ولا متعصبة . ويتجه بالرسالة الثانية إلى الأصدقاء من رفاق القلم ، فلعلهم أن يجرّبوا كتابة هذا النوع من السّيرة الذاتية / الاجتماعية / التاريخية . والرسالة الثالثة خطاب إلى أولى الأمر ممن يهمهم فعلا أمر هذا البلد أكثر مما تهمهم أمجادهم الشخصية . والقاسم المشترك بين الرسائل الثلاث جميعا هو النظر فى كيفية تفعيل الوعى للتقدم به نحو الفعل الواعى .


روايات مصرية للجيب
النغمة الجميلة العذبة فى ربوع الوطن العربى من مشرقه إلى مغربه
روايات مصرية للجيب
لفتح آفاق الثقافة والمعرفة فى عقول الأولاد والبنات
الناشر
المؤسسة العربية الحديثة
للطبع والنشر والتوزيع
ت : ٥٩٠٨٤٥٥ - ٢٨٣٥٥٥٤ - ٢٥٨٦١٩٧
فاكس : ٢٨٣٧٠٠٢